۸۶۹

بازرسی شد

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب ... ق ۵ منطق
مؤلف ...
جلد (۸۶۹) از کتب (صلی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۲۱۵۷۲
۲۹۳۲۸

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۸۶۹

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب ...

مؤلف ...

جلد (۸۶۹) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب
۳۱۵۷۴

مجلس شورای اسلامی
حقی اهدائی
۸۶۹

ابن کتاب از محمد رحیم

رسائل فی علم المنطق

تالیف حاجی محمد خوانساری

ابن کتاب از مال خالص

تاريخ

اللهم اهدنا بسير ايات الحكيم وافتح لنا ابواب خزائن العلوم بالنبي وآله الطاهرين

كتابخانه مجلس شوراى ملى ١٣٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل خزائنه بين الكاف والنون وابدع الأشياء كلها كما هي في علمه المخزون واخترع الصور في المواد بحسب تعدادها المكنون وخلق الانسان من صلصال من حمإ مسنون والصلاة على اشرف الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين وعلى غاية ايجاد السموات والارضين على قاتل الناكثين والمارقين والقاسطين واولاده الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول افقر الفقراء بداية الربانى حاجى محمد بن محمد على الخوانسارى انى مورد في هذا المختصر تنقيح علم المسمى بعلم الآلى بعبارة مكللة بالدرر واللآلى وزينته على مقدمة ومقالات وخاتمة والله الموفق من البداية والنهاية والتمس من الناظر فيه ان ينظر بعين اللطف والعناية ويصحح خلله سواء كان في المعاني او العبارة بحق نجح الانام من الضلالة الى الهداية ونعوذ بالله من الغواية والغواية

اما المقدمة فهي في ذكر ما لابد من معرفته للشروع في ذي المقدمة على وجه البصيرة وهو الغرض من ذي المقدمة ورسمه وموضوعه اما الغرض فهو ان الانسان المعلم والمتعلم اذا فكر في مطلوب فقد يكون فكره خطاء وقد يكون صوابا والتمييز بين الخطاء والصواب بدون المميز بل الحكم بان هذا الفكر خطاء وذلك صواب بدون المرجح محال فلابد من مميز ومرجح اذا روعي حق الرعاية يتميز عن الخطاء الصواب ويكون الحكم عن احد الطرفين حقا ومن صفته هذا المميز ان لا يكون له خصوصية الى فكر دون اخر بل نسبته الى جميع الافكار على السواء وهذا هو المنطق ورسمه بانه الة قانونية يعد الرعاية تعصم المفكر عن الخطاء في فكره وبها يتميز عن الخطاء الصواب ويتمكن الحكم على احدهما والمناقشة بان المنطق الة فلا يكون علما مندفع بانه ليس الة لجميع العلوم حتى الاوليات التي لا يتطرق اليها الخطاء والغلط بل الة لما يكون من شانه ان يغلط فيه فهو داخل في مطلق العلم وان لم يكن داخلا في علم خاص فظهر من هذا البيان الغرض من ذي المقدمة ورسمه واما موضوعه فهو ما اقوله من ان المعقول قد يكون معرضا

وقد يكون عارضا والأول يسمى بالمعقول الأول والثاني بالثاني
المعقول
ولكل واحد منهما احوال تناسبه والعلم الباحث عن احوال
الفعل
الأول وهو الحكمة باقسامها والمعقول الثاني اما معقول ما
يكونا
او بالقوة وكل واحد منهما اما تصوري او تصديقي لانهما اما ان
اثبات
معقولين فقط او مع انهما معقولان يحكم عليهما بنفي او
فالاول هو التصور والثاني هو التصديق فهذه اربعة اقسام ولا
شك ان المعقول بالقوة فكل قسم من التصور والتصديق يخرج
الى الفعل بترتيب ما هو معقول بالفعل لكن يشترط ان يكون الموصوف
بالفعل مخرجا للموصوف بالقوة والمعقول التصوري الفعلي
(الضمير للكلام هو التصور بكلا قسميه والضمير للتصديق بقسميه)
المترتب المخرج قسيمه من القوة الى الفعل يسمى معرفا والمعقول
التصديقي بهذه الأوصاف حجة والعلم الباحث عن احوال
هذه الامور هو المنطق وبالجملة المعقول الثاني اما معرف او حجة
والبحث عن احواله هو المنطق فموضوع المنطق هو المعقولات
التصورية والتصديقية من حيث تخرج المعقول التصوري
والتصديقي من القوة الى الفعل فهذا موضوعه ولا شك ان
المنطقي من حيث هو منطقي انما يكون نظره الى المعاني لان
المعرف والحجة من قبيل المعاني واما اذا كان المنطقي معلما

او متعلما

او متعلما فلابد ان ينظر الى الالفاظ لموقف التعلم او التعليم عليها
لكن لا مطلقا بل لان للالفاظ دلالة على المعاني والدلالة هي كون الشيء
بحيث اذا اطلق فهم شيء اخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول
والدلالة اما عقلية او طبيعية او وضعية وكل واحدة منها اما لفظية
او غير لفظية والمراد منها ههنا هو الدلالة الوضعية اللفظية
وهي اما مطابقة او تضمن او التزام لان دلالة اللفظ على المعنى بعد
العلم بالوضع اما لانه موضوع له من حيث هو كذا وهو المطابقة
او لانه داخل في الموضوع له من حيث هو كذا وهو التضمن او خارج
عنه من حيث هو كذا وهو الالتزام واعلم ان الدلالة في الاول يجب
الوضع فقط وفي الاخيرين بمعونة من العقل لان الانتقال من الموضوع
له الى غيره امر عقلي فلا يكفي فيه غير العقل واللفظ قد يكون مفردا
وقد يكون مركبا لان معناه كذا وكذا ثم ان المفرد متقدم على المركب
بالطبع فينبغي ان يكون شيء الوضع والبحث كذلك فنقول ان اللفظ
المفرد هو الذي يدل على معنى لا يراد لاجزاء اللفظ دلالة على اجزاء المعنى
حين يدل تمام اللفظ على معناه وعدم الارادة قد يتحقق باعتبار
انتفاء الجزء في اللفظ كزيد او في المعنى كالبسيط او فيهما معا كزيد ايضا
اذا كان موضوعا لمعنى بسيط او لم يجز لكن لا يدل جزء اللفظ على جزء

المعنى كزيد ويدل لجزؤه على جزئه لكن لا يكون دلالة الجزء على الجزء
مرادة كعبد الله حين يكون علما والمركب بخلافه وهو الذي يدل
لأجزاء اللفظ دلالة على اجزاء المعنى حين فهم تمام المعنى والمفرد
اسم وفعل وحرف والاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل
بنفسه في الفهم عن اللفظ غير مقترن باحد الأزمنة الثلثة والفعل
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى موجود لشئ غير معين من الثلثة والحرف
هو الذي يدل بالوضع على معنى في غيره وتشترك الثلثة في بعض اشياء
وهو كونها الفاظا مفردة دالة على معان بالوضع فالمعنى الجامع لهذه
الاربعة جنسها وتفترق انواعها بفصلين هما دلالتها في نفسها او في
غيرها وذلك لانه كان الموجودات قائما بنفسه هو الجوهر وقائما
بغيره وهو العرض ومن المعقولات معقولا بنفسه هو الذات ومعقولا
بغيره هو الصفة كل من الالفاظ الدال بنفسه ودال في غيره والاخير
هو الحرف والاداة وكلا الجزئيتين فصلان اخران هما التعلق
بالزمان والتجرد عنه فذلك والاخير هو الاسم والاول هو الفعل وليعلم
المنطقيون كلمة والفعل عند النحاة اعم منه عند المنطقيين فانهم
يسمون الكلمات المؤلفة مع الضمائر كقولك اشتريتم فعلا واذا
عرفت هذا فالفعل لا ينفك بعد الامور الخمسة اعني الاربعة المشتركة

والاستقلال في الدلالة المشترك بينه وبين الاسم عن شيئين احدهما
كونه معناه موجود الغير مرتبط الذات به وذلك الغير هو الفاعل وهو
قد يكون معينا وقد لا يكون وهو لكن وجود التعيين وعدمه لا يتعلق بالفعل
بنفسه هو في نفسه انما يقتضي الاحتياج الى غير لا بعينه لا الى غير شخص
ان يكون لا بعينه فان بينهما فرقا كثيرا وقد يشارك الاسماء المتصلة
بالافعال كالفاعل والمفعول والصفة في هذا وتباينها حصول في
زمان معين فان مدلول الاسماء ما يدل على نفس الزمان كالوقت ومنها
ما يدل على معنى جزئي الزمان كالصبوح ومنها ما يدل على معنى انما
يحصل في زمان لا بعينه بخلاف الاسماء المتصلة بالافعال فانها جميعا
مجردة عن الزمان المعين الذي يحصل المعنى فيه وما يعين زمانه يجب
حصول المعنى فيه هو الفعل لا غير **فصل** في المركب واقسامه المركب
لما كانت مواد لغات المفردات فالتاليف الثنائي بين المفردات يمكن
على ستة اوجه والصحيح منها اثنان وهما التاليف من اسمين او من فعل
واسم يسند احدهما الى الاخر كقولنا زيد قائم وقام زيد والباقية منتفية عن الصحة
لان التركيب لا بد من مسند ومسند اليه وفي احدى الباقية كلاهما
مفقودان وفي الثلاثة منها احدهما مفقود والصحيح منها ليست
اثنان والمركب منه تام وهو الذي يكون اجزاءه تام الدلالة كما مر و

منه ناقص وهو بخلافه والمركب التام ان احتمل الصدق والكذب
فهو الخبر والا فهو الانشاء والانشاء اما ان يدل على الطلب او لا
والاول هو التنبيه والثاني اما ان يدل على طلب الفهم وهو الاستفهام
او على طلب الفعل فان الادنى امر وفي الاعلى دعاء ومن المساوي التماس
او يدل على طلب ترك الفعل وهو النهي وينقسم كانقسام الامر في تفسيره
الالفاظ الى المتواطئ اللفظ الواحد يدل على معناه الواحد الشخصي ويسمى
علما او لا بالشخص بل يكون موجودا في كثيرين اما على السواء ويسمى
متواطئا او لا على السواء بل بالتفاوت ويسمى مشككا ويدل على معانيها
المتكثرة المختلفة بالاشتراك ان عنها الوضع جميعا ويسمى مشتركا
وان لم يعم الوضع البعض ولحق الباقي به اما بسبب المشابهة ويسمى منقولا
حقيقة في الموضوع له ومجازا في الملحوق به او بسبب النقل ويسمى
هذا اقسام اللفظ الواحد مع المعنى واللفظ الكثير دالا على معنى
الواحد بالترادف ويسمى مترادفا وعلى المعاني المتكثرة متهاينة
بالتباين وبالجملة اللفظ اما واحد او كثير والمعنى ايضا اما واحد
او كثير والمعنى الواحد اما كلي او جزئي فاللفظ الواحد مع المعنى الواحد
الجزئي علم كزيد ومع المعنى الواحد الكلي متواطئا ان ساوى افراد الكلي
في صدق الكلي عليها كالانسان ومشكك ان لم يتساو افراده

الموجود

كالموجود على الجوهر وقيمه اعني العرض واللفظ الواحد مع المعنى
الكثير مشترك ان كانت كثرته بالوضع كالعين على معانيها وحقيقة
ومجاز ان كانت كثرته بالمشابهة كالاسد على الحيوان المفترس وعلى
زيد ومنقول ان كانت كثرته بالنقل سواء كان الناقل الشارع
ويسمى منقولا شرعيا كالصلوة للدعاء والاركان المخصوصة
او عرف الخاص ويسمى اصطلاحيا كالدوران الحركة في الوقت
وما له صلوح العلية او عرف العام ويسمى عرفيا كالدابة لما
يدب على الارض وذات قوائم الاربع واللفظ الكثير مع المعنى الواحد
مترادف كالانسان والبشر ومع المعنى الكثير ايضا متباين كالانسان
والفرس اعلم ان التشكيك قد يكون بالاولوية وقد يكون بالاولية
وقد يكون بالاشدية وقد يكون بالاولية ومثال الاول
الثاني كصدق الموجود على الواجب وغيره والثالث كصدق
البياض على الثلج والعاج والرابع كصدق المتصل على الجسم
والزمان والفرق بين الاول والاولى هو انه ليس كل ما هو
اولى بشيء فهو قبله بل يكون اولى به اذا كانت لواحق الشيء وكالا
يكون اكثر ما الغير كالجواهر الاولى واقله له في الوجود ما
لغيره والاول اخلاقه والكليات كلها يقع على الجزئيات التي

يشترك فيها بالسوية على التواطؤ لان المتواطئ يكون طبيعة
يجب كونه معنى ذاتيا يجب كونه واحدا في المعنى وهذه الوحدة
قد يوجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي فصل في المتقدم
والمتاخر المتقدم اما ان يكون بالمرتبة واما بالطبع واما
بالشرف واما بالزمان واما بالذات والعلية اما المتقدم
بالمرتبة هو الذي يكون اقرب من المبدأ الموجود بالفعل او
المفروض كما يتبين ان البغداد قبل الكوفة اذا كان المبدأ بلدنا
ويصح في المتقدم في المرتبة ان يجعل المتقدم متاخرا والمتاخر
متقدما والمتقدم بالمكان ايضا من هذا الباب فان من كان
اقرب الى الصف الذي يلي القبلة يكون اقدم وهذا يكون
بالفرض وقد يكون بالطبع ايضا واما المتقدم بالطبع فالمتقدم
الواحد على الاثنين والمخطوط على المثلث فانه مع رفع
المخطوط يرتفع المثلث ولا يرتفع المخطوط مع رفع المثلث
والاعتبار في هذا انما هو في الماهية دون الوجود
واما المتقدم بالشرف والفضل كتقدم المعلم على المتعلم
واما المتقدم بالزمان فكتقدم الشخص الموجود في زمان نوح
عليه السلم على الموجود في هذا الزمان واما المتقدم بالذات

كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والفرق بين المتقدم بالطبع
والمتقدم بالذات هو ان المتقدم بالطبع لا يكون وجود المتقدم
علة لوجود المتاخر والمتقدم بالذات وجوده علة وسبب لوجود
المتاخر واعلم ان جميع اصناف التقدم ليس بتقديم حقيقي اذ التقدم
في الزمان امر في الوهم وبالعرض واما المتقدم بالحقيقة
هو الذي يكون التقدم ذاتيا له وذلك انما يكون بالطبع
او بالذات واعني بالذات ما لا يكون وجوده
متعلقا بوجود شيء اخر ويكون وجوده متعلقا بشيء اخر لكن
هذا لا بد ان يكون غير المتاخر عنه ويكون وجود الثاني
اعني المتاخر مستفادا من الاول اعني المتقدم حتى ان رفع وجود
الثاني لم يجب ان يرفع وجود الاول بل رفع وجود الثاني
لم يجب ان يرفع وجود الاخر برفعه رفع وجود الاول ومتى
ارتفع وجود الاول تبعه رفع وجود الثاني كما تقول لما تحرك
زيد يده تحرك المفتاح ولا تقول تحرك زيد فانك تقول
اولا تحرك زيد يده حتى يتحرك المفتاح ولا تقول يجب ان
يتحرك المفتاح اولا حتى يتحرك زيد يده وهذا التحرك ليس
هو زمانيا بل هو تقدم وجودي وكذلك في التقدم الطبيعي

او لا ان يكون واحد حتى يكون اثنان ولا يريد بهذا التقدم انما فان
لا تعني انه يجب ان يكون واحد حتى يكون في الزمان الثاني اثنان
بل يجوز ان يكونا معا في زمان ومكان واحد على ان العلة يجب
ان يكون مع المعلول من حيث هما متضايفان موجودين معا
يجب ان يكون وجود ذاتيهما معا اذ الاضافة لازمة للعلة
والمعلول من حيث هما علة ومعلول فهما متحدة لازمهما معا
ومن جهة ذاتيهما يتقدم العلة على المعلول اعلم ان جميع اصناف
التقدم يجتمع على التشكيك في شيء وهو ان يكون المتقدم من
حيث هو متقدم شيء ليس للمتاخر ولا شيء للمتاخر الا وهو وجود
المتقدم وانما قيل بالتشكيك لان التقدم بالعلية قبل التقدم
بالطبع والتقدم بالطبع قبل سائر اصناف التقدمات فلهذا لم يكن لفظة التقدم جنسا لما تحته ثم التقدم اما ان يكون
بالوجود او بمعنى اخر غير الوجود كالزمان والمكان واما المعنى
الذي لا يتقدم معنى على معنى ولا يتاخر عنه واصناف التقدم
بجملته تعرف بلازمها وهو التقدم ومعلوم ان التقدم ليس
ذاتيا لتلك المعاني والقبل والبعد مثل التقدم والتاخر في
الاقسام وغيره فصل في المعية فنقول اما معا فاقسام

وليسا اذ كانا من حيث هما متضايفان

سبيل

بدون الاخر كالابوة والبنوة والثالث المتضادان وهما كل
ذاتين بينهما غاية الخلاف يتعاقبان على موضوع واحد من
شانهما ان يتفاسدا وجنسهما القريب واحد وذلك كالحرارة
والبرودة تحت الكيف والبياض والسواد تحت اللون والرابع
العدم والملكة وليس يعني بالعدم العدم المطلق بل عدم شيء
يمكن ان يكون في جنسه او نوعه او شخصه ولكن ليس له اما الذي
يمكن ان يكون في جنسه فكالنطق في الحمار بالقياس الى الحيوان
اما الذي يمكن ان يكون في نوعه فكالحيوية للفرس واما بالقياس
الى الشخص كالبصر للانسي فصل في نسبة المحمولات الى الموضوعات
الموضوع يوصف بالمحمول على وجهين احدهما بانه هو اياه او معنى
كقولنا الانسان حيوان او يوصف بمحمول لا بانه هو ولكن
بانه ذو هو او له هو والقسم الثاني يشتق لذلك الموضوع من
محموله اسم فيقال شجاع وكاتب هو شجاعة وقد يمكن ان يكون على
سبيل النقل كما يقال رجل عدل وخلق عدل والموضوع لما
يحمل عليه اذا اعتبر ما خوذا بنفسه من غير الحاق شيء به لا يخ اما
ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه لا يخ اما ان
يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن هذا المحمول في غير الموضوع

اذ كان الموضوع ايضا جزئيا لان الجزئيين المتباينين لا يحمل
احدهما على الاخر اذ المحمول والموضوع واحد والمتباينان لا
يكونان واحدا ومثل هذا لا يكون محمولا وموضوعا على الحقيقة
وكذا اذا كان ذلك الجزئي غير هذا الجزئي كقولنا زيد هو ابو
القسم فانه لا يكون احدهما اولى بان يجعل موضوعا او محمولا من
الاخر واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول بالضرورة لا يكون
الا كليا فان طبيعة الكلي لا يكون موضوعة لشخصية والا كانت
الطبيعة الكلية مستحفظة لان يكون ذلك الجزئي وهو محال ولان
المحمول يجب ان يكون صفة تعرف الموضوع والجزئي لا يعرف الكلي
فاذن كل ما يقال على موضوع يلزمه ان يكون كليا واذا كان شيء محمولا
على موضوع ويحمل على ذلك الشيء محمول اخر حمل محمول على موضوع
فانه يحمل على الثالث ايضا كالحيوان على الانسان ثم الجسم على
الحيوان فالجسم ايضا محمول على الانسان ولكن يجب ان يكون
الواسطة كما يؤخذ محمولا يؤخذ موضوعا مرة دون تغيير الا يرى
ان الجنس اذا حمل على الحيوان ثم حمل الحيوان على الانسان لم يجب
ان يكون الجنس محمولا على الانسان فان الحيوان المخصص بالجنسية
غير محمول على الانسان بل الحيوان المطلق بلا شرط والحيوان المخصص

هذا يرد

بالجنس

بالجنس هو حيوان بشرط وكل كلي يخصص بشرط فقد خرج عن كونه
كليا ولا يصح حمله على الجزئي الا يرى ان الحيوان اذا اخذ بشرط انه
حيوان فقط لم يصح حمله على الانسان فان الانسان ليس هو حيوانا فقط
بل هو حيوان وشيء اخر واما الحيوان الذي يصح حمله على الانسان
هو الحيوان المجوز فيه ان يكون انسانا وغير انسان وهو الحيوان
المطلق بلا شرط فالواسطة في هذا المكان هو الحيوان غير
موضوع للجنسية كما هو محمول على الانسان ثم الجنسية في مثل
ذلك يكون موجودة في الحيوان لا محمولة عليه واذا وجد شيء في
شيء وحمل الثاني على ثالث لم يجب ان يحمل الاول على الثالث بل
عسى ان يكون موجودا فيه فاما ان كان شيء موجودا في موضوع و
شيء محمولا على الموجود في ذلك الموضوع فلا يجب ان يحمل على
موضوعه كالبياض في الجسم واللون على البياض فان الجسم
ذا البياض لا يجب ان يكون لونا وهذا القسم اعني الموجود في
موضوع هو العرض المقابل للجوهر فلفظ الموضوع في القسمين
ماخوذة باشتراك الاسم والموضوع قد يعني به ما قد استكمل
ثم صار بحيث يعرض له صفة ولا تقيدها تلك الصفة
كالانسان في ذاته وحقيقته وذلك كالانسان الذي كاملت

ليس نوعيته تلك الصفة كالانسانية ذاته وحقيقته لا يكون حملها عليه لزوم حمل الجزء على الجزء كالانسان فانه لا يكون
محمولا على الناطق عليه لان الناطق بعيد الكمالية ذاته فانه اذا قلنا الانسان ناطق فقد وضع الانسان والناطق
ناطق فيلزم حمل جزء الانسان اعني الناطق عليه والا يلزم ليس نوعية هذا الانسان ناطقا ذاته وحقيقته
ليس كالا ذات الانسان وهيئته هو الناطق

انانيته بالاجزاء التي فيها تتم الانانية ثم يصير معروضا
لوجود البياض والسواد فيه وليسمى كل شئ هذه حاله
موضوعا واما بالقياس الى ما يقوم ذاته وحقيقته
فلا يسمى موضوعا والفرق بين الموضوع بهذا المعنى و
بين الموضوع بالمعنى المتقدم ان الموضوع بهذا المعنى
يوجد فيه الشئ وبالمعنى الاول يحمل عليه الشئ والموضوع
اذا وجد فيه الشئ لا يوصف بانه هو فلا يقال ان الجسم
هو البياض والموضوع بالمعنى الاخير يوصف بالمحمول
فانه يقال ان الانسان حيوان واعلم ان الاجناس
العالية التي لا جنس فوقها عشرة وليسمى المقولات
اذ المحمول يعبر عنه بالمقول وهذه الاجناس لا يحمل
عليها شئ مقوم لها لانها اجناس عالية بل انما يحمل ما هو
محمول عليها على سبيل حمل اللوازم على الشئ كالوجود ولا
سبيل الى تحديد شئ منها اذ لا جنس لها ولا فصل بل يدل
عليها برسوم ولنذكرها في فصول **فصل**
في الجوهر وهو الذي ليس وجوده في موضوع ومعنى ذلك
انه الشئ الذي اذا وجد كان وجوده لا في موضوع وهو

اما جسم او ما يكون الجسم فيه بالقوة وهو الهيولى او ما يكون
الجسم به بالفعل وهو الصورة او ما يكون مجردا عن الجسم في ذاته
وفعله وهو العقل او في ذاته فقط وهو النفس فهذه
اقسام الجوهر **فصل** في الكم وهو الشئ الذي يقبل
لذاته المساوات واللامساوات والتجزي وبسببه
يقبل غيره هذه الصفات والكم اما ان يكون متصلا
وهو الذي يمكن ان يفرض لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده
تلك الاجزاء ويتحد به كالنقطة للخط لا ان يكون تلك
الاجزاء فيه بالفعل بل على سبيل الفرض ويعلم وجود هذا
المعنى للجسم وهو مغاير له بان ياخذ قطعة شمع فيشكلها
باشكال مختلفة ومقادير متفاوتة يبطل اللاحق منها
الاول فيعلم ان حقيقة الشمع باقية غير مختلفة في جميع
تلك المقادير التي تتعاقب عليه ويعلم ان الجسم الذي الشمع
باقية لا يختلف مع اختلاف المقادير فيعلم من هذا
ان ما يختلف بحال الشمع عند التجزي وعند اتحاد المقادير
المختلفة عليه حتى يكون الجزء فيه مخالفا للكل هو
غير الشمع وغير الجسمية وهذا هو الكم المتصل وهو المقدار

لان الجسم يطلق تارة على التعليمي وهو جوهر
قائم في الجهات الثلاثة من الجسم الطبيعي
المفروض فيها بالقوة والوضع والشكل

وردوه

هو الجسم التعليمي

المتصل وكذلك مخالفه رجل لعدة رجال يكون بغير الآباء
بل يكون الآباء آخر وهو العدد وأما ان يكون الكم منفصلا
وهو الذي لا يمكن ان يفرض في اجزائه حد مشترك يتلاقى
عنده الاجزاء ويتحد به وذلك هو العدد والمتصل قد يكون
ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد
لاجزائه اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد
من الاجزاء انه اين من صاحبه ومن ذي الوضع ما يقبل
القسمة في جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل القسمة
من جهتين متقاطعتين وهو السطح ومنه ما يقبلها
في ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم واما المتصل
الذي هو عديم الوضع فهو الزمان والزمان مقدار
الحركة وهو من الكمية المتصلة ولكنه عديم الوضع فان
اجزاء الزمان هو الماضي والمستقبل ولا يوجدان معا

فصل في الاضافة وهي المعنى التي اذا وجدت
او عقلت كان سوجود اا ومعقولا بالقياس الى اخر مع
ذلك الاخر البتة وليس له وجود غير هذا وذلك
مثل الابوة بالقياس الى البنوة كالاب الذي له وجود

اخر غير هذا وهو الانانية وبالجملة العارض مع المعروض
كالاب اضافة شهورية والعارض وحده كالابوة
اضافة حقيقية والمراد ههنا هو الثاني **فصل**
في الكيف وهو كل هيئة قارة في الجسم لا يوجب وجودها
فيه ان ينسب الجسم الى نسبة من خارج او نسبة واقعة في
اجزاء الزمان ولا بالجملة اعتبارا يكون ذا جزء وذلك
مثل البياض والسواد وانما قيل قارة فرقا بينه وبين
مقولة ان ينفعل وهي الحركة وقولنا لا يوجب اعتبار وجودها
فيه ان ينسب الجسم الى نسبة من خارج فرق بين مقولة
الكيف والوضع والاضافة وما يأتي كلها فان هذه الامور
لا حقيقة لها الا بالقياس الى امر من خارج وقولنا ولا
بالجملة اعتبارا يكون ذا جزء فرق بينه وبين الكم و
انواعه اربعة فان الكيف اما ان يكون مختصا بالكم كالتربيع
بالسطح لانه عارض للسطح والفردية بالعدد واما ان
لا يكون مختصا بالكم وهو اما ان يكون محسوسا يدرك
عنه الحواس فالراسخ منه كحلاوة العسل وصفرة
الذهب ويسمى كيفيات انفعاليات ومما لا يكون راسخا

الجوامع

يسمى كيفيات انفعالات كحمرة الخجل وصفرة
أما ان يكون غير محسوس وذلك أما ان يكون استعدادات
يتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان كان ذلك
الاستعداد استعداد اللمقاومة زائلا للانفعال سمي قوة
طبيعية كالصحاحية والصلابة وذلك هو الهيئة
التي بها صار الجسم بحيث لا يقبل المرض وما يأتي عن الانفعال
لان لا ينفعل او لا يمرض وان كان استعدادا لسرعة
الاذعان والانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل المراضية
واللين واما ان يكون في نفسها كمالات لا يتصور انفكاكها
استعدادات لكمالات اخرى ويكون مع هذا غير محسوسة
بذاتها فان كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة
وما كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض
المصاح وذلك لان العلم والصحة ليس باستعدادات
لامور اخرى بل هي بخلاف ما كان الامر في القوة واللاقوة
وملكة العلم هي مثل ملكة الخلق وملكة الصناعة لان
ملكة الخلقيات هي الافعال الحسنة بل ان يكون النفس
بحيث يصدر عنها الافعال الحسنة من غير روية وملكة

الصناعة

الصناعة ليست هو ان يصنع الانسان بل ان يصدر عنه
الصناعة من غير روية فكم كتب شيئا من غير ان يروي في
حرف حرف وكذلك ملكة العلم ليس ان يحضر الانسان
المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته
من غير روية ولا شك ان جميع ذلك يكون بهيئات
في النفس وكذلك الصحة هي ان يصدر عن الانسان الافعال
التي تصدر عن البدن بالاعتدال من غير تعب ولا محالة ان
يكون لهيئة في البدن وفرق بين الصحاحية والصحة
فان المصاح قد لا يكون صحيحا والمراض قد يكون صحيحا
فانواع الكيفيات اربعة اولها ما يختص بالكميات و
ثانيها كيفيات انفعاليات وانفعالات وثالثها
القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة فصل
في الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون
زيد في السوق وليس هذا الكون وجود الجوهر في المكان
وقد بين في موضعه ان الوجود ليس من جملة الاجناس
والجوهر موجود من غير اعتبار كونه في الزمان والمكان
بل هذا الكون هو حالة توجد للجسم كالسواد الموجود له وجود

هذا الكون له غير حقيقة الكون لان الوجود ليس من جملة
الاجناس على ما تقدم وليس الكون فى المكان هو الكون
فى الاعيان فان كون الجوهر فى الاعيان هو وجوده
لا غير وكذلك كون العرض فى موضعه هو بعينه وجوده
فيه ولو كان كون الجوهر فى المكان هو وجوده بعينه
لكان كونه فى الزمان هو وجوده ايضا فكان الجوهر الواحد
وجودات كثيرة فاذا قلنا زيد فى المكان فمعناه هو موجود
له كونه فى المكان لا المكان وليس الاين هو ما يكون
به الجسم فى المكان بل هو نفس كونه فى المكان والا لكان
محالا وكذلك ليس الكون فى الاعيان هو ما يكون به الشئ
فى الاعيان فانه لو كان كذلك لما صح وجود شئ **فصل**
فى متى وهو كون الجوهر فى زمانه الذى يكون فيه مثل
كون هذا الامر امس ومقولة متى ليس هو نفس الزمان
كما ان الاين ليس هو نفس المكان بل الكون فى الزمان
ولا ايضا وجود الجسم مثل ما مر فى الاين **فصل**
فى الوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها
الى بعض نسبة فى الانحراف والموازاة والجهات و

اجزاء المكان مثل القعود والقيام وبالجملة هو كون
الجسم بحيث يكون لاجزائه نسبة الى حاويه او محويه و
بعبارة اخرى الوضع هو هيئة تكون الشئ ذا نسبة بعضه
الى بعض فى الجهات المختلفة ونسبة الاجزاء الى الكل
والوضع ههنا غير ما ذكرنا فى باب الكم المتصل فان
ههنا يعتبر الحاوى والمحوى ولم يكونا معتبرين هناك
وليس الوضع هو نفس النسبة فان النسبة من باب الاضافة
وليس هو الكون فى المكان فانه لو كان الوضع هو الكون فى
المكان لكان المتمكن الواحد مقابلا فى مكان واحد لشئ
وغير مقابل له فاذن انما يصير المتمكن مقابلا لشئ دون
شئ بامر زايد على الكون فى المكان يختلف بسببه النسب
الى الحاوى والمحوى وذلك الشئ هو الوضع وكانه هو بالحقيقة
فى الامور المكانية هيئة يعرض للكون فى المكان وذلك
اذا كان ذو الوضع موجودا فى مكانه له والوضع قد
يكون بالطبع وذلك حيث يكون الكون فى المكان بالفعل
كوضع السماء من الارض فان مكان الارض متميز بالطبع
عن حيز السماء وقد لا يكون بالطبع كوضع بيت من بيت

وذلك حيث لايكون مكان المتمكن بالفعل اصلا حيث
لايكون الجسم متميزا عن جسم اخر بالفعل فيكون له مكان
بالفعل مثل ما يعتقده قوم من قرب الدايرة التي هي القطب
في الرحى وبعد الدايرة التي هي الطوق في الرحى وليس
هناك دايرة الا بالفرض والوهم وقد لايكون بالفعل
بل بالفرض وذلك حيث يميز المكان عن مكان بسبب
حصول المتمكن فيه كما حال الارض مع السما ٢

فصل في الملك والجدة وهو كون الجوهر في جوهر
اخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل اللبس والتختم

فصل في ان يفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود
منه في غيره غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين
والتبريد وهو التحريك **فصل** في ان ينفعل وهو نسبة
الجوهر الى حالة فيه يتاثر من غيره مثل التقطع والتسخن
وهو التحرك بل هو الحركة بعينها فان الحركة هي كون
المتحرك فيما بين المبدا والمنتهى بعدان لايكون قبله
ولا بعده فيه ولا تيظنن ان المتحرك يكون بهذا الكون
ذا حركة بل هذا الكون هو نفس التحرك فلهذا كان التحريك

هو الحركة بعينها والحركة هي التغير ويعرض في المكان و
هو المعروف بالحركة وفي الكيف كما يتسخن الماء وليتمي
استحالة وفي الكم كالصبي اذا تحرك الى الرجلية وهو النمو
وفي الوضع كالانتقال من اعلى الى اسفل فهذه
هي المقولات العشرة واحدة منها جوهر التسعة الباقية اعراض
وليس العرض جنسا لها للسبب الذي بين في موضعه
بل العرض لها بمعنى انه اذا احضر الذهن واحدة منها
عرض لها في الذهن انه موجود في موضوع فيكون العرض
عرضيا لهذه المقولات التسعة **فصل** في بيان الكلي
والجزئي المفهوم ان امتنع نفس تصوره عن وقوع
الشركة فيه بين كثيرين فهو الجزئي والا فهو الكلي وقد
يقال الجزئي على اخص يكون تحت الاعم والكلي على الاعم
الذي يكون تحته الاخص والجزئي والكلي على المعنى الاول
يسمى حقيقيا وعلى المعنى الثاني اضافيا والمعتبر في
الكلي الحقيقي صلاحية المفهوم الشركة فيه من حيث
انه متصور لا فعلية الشركة واذا كان كذلك فامتناع
الشركة فيه بسبب من الخارج لم يقدح في كلية الكلي والعلم

ان افراد الكلي لابدّ ان يكون في الذهن حتى يتحقق
الكلية مع هذا اما ان يكون افراده في الخارج ايضا
او لا يكون في الخارج والموجود في الخارج اما ان يكون
واحدا او كثيرا والكثير اما ان يكون متناهيا او غير
متناه وما لا يكون افراده موجودة في الخارج مع وجودها
في الذهن اما ان يكون ممكنة الوجود فيه او لا يمكن
بل يمتنع لكن لسبب غير المفهوم فهذه ستة اقسام
اربعة منها مندرجة تحت الوجوب وواحدة منها تحت
الامكان الخاص وواحدة اخرى تحت الامتناع فالمراد
وبعبارة اخرى ان نقول الكلي اما ان يوجد في الخارج
او في كثيرين غير متناهية او يوجد في واحد فقط او لا
يوجد في شيء اصلا والاخيران اما ان يمكن وجودها
في كثيرين او لا يمكن لسبب غير المفهوم وامثلتها الانسان
والكواكب والشمس عند من يجوز نظيرها والاله و
الكرة المحيطة باثنتي عشرة قاعدة مخمسات وشريك
الاله وامثلة الجزئي زيد وهذه الشمس فصل
في المحمولات الذاتية والعرضية اعلم ان قولنا الانسان

حيوان مثلا فالانسان موضوع والحيوان محمول وكل
محمول فهو كلي حقيقي لان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي
لا يحمل على غيره وكل كلي فهو محمول بالطبع على ما هو تحته
كما مرّ سابقا وربما يتخالف الوضع والطبع كقولنا
الحيوان انسان والمراد ههنا ما هو بالطبع فهي اما
ذاتية لموضوعاتها واما عرضية وقد يستعمل الذاتي
بمعنى اخر كما يجيء ذكره فيختص هذا باسم المقوم وهو
اما ما يتالف منه الذات فيكون ذاتيا بالقياس
الى الذات والبسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى
واما ما هو نفس الذات وهو ذاتي بالقياس
الى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط وكل
ما سواها مما يحمل على الذات بعد تقومها فهو عرضي
والقدماء يذكرون للذاتي ثلث خاصيات احداها
انه لا يمكن ان يتصور الشيء الا اذا تصور ما هو
ذاتي له فرجع هذه الخاصية الى ان الشعور بالذات
لا يغفل عن الشعور بما هو ذاتي للذات وثانيها
ان الشيء لا يحتاج في اتصافه بما هو ذاتي له الى علة

مغايرة لذاته وقالتها ان الذاتي تمنع رفعه عما هو ذاتي له
وجودا وتوهما وهذه الخاصيات انما توجد للذاتي عند
اخطاره بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له ومن اللوازم
العرضية ما يشارك الذاتي في الخاصيتين الاخيرتين
وبيان ان الشيء لا يحتاج في اتصافه الى ما هو ذاتي له
الى علة مغايرة له ان الانسانية مثلا لم يستفد الحيوانية
من غيره بل لا يكون الانسان انسانا حتى يكون حيوانا
بلا سبب من خارج فانه لو كانت الحيوانية للانسان بسبب
من خارج لكان يصح ان يعقل انسان من غير حيوان عند
عدم السبب نعم الشيء الذي افاد وجود الانسانية افاد معه
وجود الحيوانية فاما ان يصير الانسان حيوانا بسبب
فكلا ولبس الامر كذلك في بياض الانسان او وجود الانسان
فان الانسان لم يصر موجودا الا انسانا وكذا ابيض
لانه انسان بل كل واحد منهما استفاد من الغير ثم الذاتي
الذي يتألف منه الذات قد يقع لجزء الماهية بالمجاز
فان الجزء الحقيقي لا يحمل على كله والذاتي يحمل على الماهية
فاطلاق الجزء عليه انما هو باعتبار اللفظ الدال عليه

لان

لان هذا اللفظ يكون جزءا من حد الماهية فهو يشبه
الجزء لذلك وقد اصطلحوا الى اطلاق اسم الجزء عليه لعوز
العبارة عنه واعلم ان كل ماهية فانما يتحقق موجودا
في الاعيان او متصورا في الاذهان بان يكون اجزاءه
حاضرة معه فاذا كان لذلك الشيء حقيقة غير كونه موجودا
باحد الوجودين اعني الخارجي والذهني فالوجود معنى يضاف
الى حقيقته مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما
والوجود خارج عن تلك الحقيقة فانه لو كان الوجود
والاستحالة مقوما للانسانية لاستحال ان يتمثل
الانسانية بدون الوجود والاستحالة في تمثله كذلك
فجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور
اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل وان لم يخطر بالبال
مفصلا ثم الموجود اما موجود في الخارج فاسباب وجوده
هي الفاعل والغاية واسباب ماهيته هي المادة والصورة
ان كانا جوهرا والموضوع معه هذا ان كان عرضا واما
موجود في الذهن فاسباب وجوده كاسباب وجود
الموجود في الخارج واسباب ماهيته هي الجنس والفصل

فالذاتيات للشئ هي هذه المقومات وترسم بانها تؤخذ
في حد الموضوع لذا حد وقد يطلق الذاتي على معنى اعم
من الذاتي المقوم وهو كل شئ لازم للماهية لان اللازم
هو الذي لا ينفك الشئ عنه وهو اما داخل في الشئ
او خارج عنه والاول هو الذاتي بمعنى الاول والثاني
هو المصاحب الدايم فان المصاحب منه ما يصاحب دايما
ومنه ما يصاحب وقتا ما وسبب المصاحبة اما ان
يكون بحيث يمكن ان يعلم او لا يكون كذلك والاول ينسب الى
اللزوم في العرف والثاني ينسب الى الاتفاق فان
الاتفاق لا يخلو عن سببيا الا ان الجاهل يسببه
الى الاتفاق وبالجملة فالذاتي بهذا المعنى هو الذي
لا ينفك الموضوع عنه ويرسم بانه يؤخذ في حد الموضوع
او يؤخذ الموضوع في حده او يؤخذ في حده ما لا
يصح ان يكون مسئلة في العلم الذي يبحث عن احوال
موضوعه والفرق بين الذاتي المأخوذ في حد الموضوع
ان الاول يقبل الموضوع ويتبوع له فان الانسانية
تعد الحيوان وتابع له بخلاف الثاني فانه بعد

الموضوع وتابع له فان الزوجية تابعة للاثنينية
وبعدها فلا محالة يكون هذه وصفا للشئ ويسمى خواص
واعراض ذاتية واعراض لازمة ولو ازم لكن لزومها
بانها لم يدخل في الموضوع فصل في المحمولات العرضية
اما المحمول العرضي وهو كل ما عدا ما ليس بذاتي
بمعنى المقوم فهو قد يكون لازما لحقيقة الشئ وقد
يكون لازما لوجوده اما اللازم لحقيقة الشئ فمثل
الضاحك للانسان اعني ان لقوة الضحك وتساوي الزوايا
الثلث لقائمتين للمثلث وهذه عرضيات لازمة لماهية
الانسان والمثلث والفرق بين العرضي اللازم والذاتي
المقوم ان العرضي يكون بعد تحقق الشئ والذاتي يكون
متقدما على حقيقة الشئ فان الضاحك لازم للانسان
بعد تحققه انسانا والحيوان متقدم على كون الانسان
انسانا واما اللازم في الوجود فكسواد الحبشي وكون
الانسان مولودا والعرضي قد يكون غير لازم في الوجود
ولا في الوهم لجواز زواله اما سريعا كالقيام واما
بطيئا كالسواد ثم اعلم ان اللازم الغير المقوم لا يخلو من

ان يكون لزومه للموضوع لا بوسط شئ اخر بل لذات
الموضوع او المحمول الماهى هى يقتضى ذلك اللازم او
يكون بتوسط امر مغاير لهما يقتضيه والقسم الاول
يقتضى ان يكون المؤلف قضية سكتبة من جملة القضايا
التى يشمل العلوم البرهانية على اثباتها وذلك لان
محمولات المطالب العلمية لا يكون مقومات لموضوعاتها
بل يكون اعراضا ذاتية لها كما ذكر فى صناعة البرهان
واذا تقرر هذا فاللوازم التى كانت لزومها بغير وسط
كانت معلومة واجبة اللزوم فكانت ممتنعة الرفع
فى الوهم مع كونها غير مقومة وان كان لها وسط بيّن
به علت واجبة اللزوم بكان اللوازم لا يكون بينة
سطا قبل انما يكون بينا عند حضور الوسط فقط
واعنى بالوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه
كذا وبعبارة اخرى هى ان الوسط هو الذى يفيد
اللزوم اى به يقوم البرهان على اثبات المحمول لموضوعه
وتحقيق هذا انه قد بان فى صناعة البرهان ان الوسط
فى البراهين على المطالب اما ان يكون مقوما لموضوع

من ذلك الموضوع والمحمول
قضية لا يتوقف الحكم
فيها الا على تصورهما
فقط فيكون من
الاوليات والقسم
الثانى يقتضى ان
يكون المؤلف من

المطلوب او يكون عارضا فان كان مقوما امتنع ان يكون
محمول المطلوب مقوما للوسط لان مقوم المقوم مقوم
والمقوم لا يكون مطلوبا لاشتمال تصور الموضوع عليه
بل يجب ان يكون عارضا له البتة وان كان الوسط
عارضا للموضوع جاز ان يكون للمحمول مقوما للوسط
وجاز ان يكون عارضا له ايضا فهذان ماخذان
يشتملان على اصناف البراهين ويسمى الاول ماخذا
اولا والثانى ماخذا ثانيا ثم اللازم الاولى اما
ان يكون لزومه للوسط بوسط اخر او بغير وسط فان
الاول محال لانه ان احتاج كل لازم الى وسط لزم
التسلسل وهو باطل لكونه غير مودى الى ثبوت اللزوم
المفروض ثبوته ومع جوازه يشتمل على الخلف من
وجه اخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط
بل جزء من غير تناهية هى بأسرها وسط واذا لم يكن
كل ما فرض وسطا فلا وسط والثانى اعنى الذى يكون
لزومه بغير وسط هو المطلوب فظهر من هذا انه
لا بد فى كل حال من لازم بلا وسط وانه ممتنع الرفع

في الوهم ولا يلتفت الى قول من قال ان كل ما ليس بمعقوم فقد
يصح رفعه في الوهم وليس بمعقوم مثال اللازم البين كون
كل عدد مساويا لاحزاوفاقا ما له لان المساوات
واللامساوات لازم بين للكم ولانواعه انما يلحقها
بالقياس بعضها الى بعض لشرط ان يكون من جنس واحد
واللازم الاتم الذي اثبته المتاخرون بمعنى ان يكون
اللازم امرا واحدا والملزوم امورا متعددة كالحرارة
اللازمة للشمس والنار والحركة امرا لاطايل تحته لان
الواحد بما هو واحد لا يكون لازما ومعلولا لغيره واحد
كما يظهر لمن له ادنى فطرة بل حرارة اللازمة للشمس
غير الحرارة اللازمة للحركة مغايرة بالنوع وايضا
اذا كان الملزوم امورا متغايرة يلزم ان يكون اللوازم
كذلك والا لزم توارد علتين مستقلتين على معلول
واحد وهذا محال كما بين في موضعه فان قلت
انما المحال توارد هما على معلول واحد بالشخص وما
نحن فيه يكون الواحد مشخصا لانه مستند الى امر
موجود في الخارج وما يكون موجودا في الخارج لابد

لان ههنا لوازم بينة اولية يمتنع رفعها في الوهم بالبديهة

وما نحن فيه ليس كذلك لانه اما واحد بالجنس او بالنوع ولا استحالة في توارد العلتين على مثل هذا الواحد قلت؟

ليكون

ان يكون شخصا لان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد فالواحد فيما
نحن فيه لابد ان يكون شخصا اما ان الواحد مستند الى
امر موجود في الخارج لان الواحد المراد في هذا المقام
هو الحرارة وهي مستندة اما الى الشمس الموجود في الخارج
او النار الموجود فيه او الحركة كذلك وكل واحدة
منها شخص والا لم يوجد في الخارج فالحرارة المستندة
الى هذه الامور الموجودة لابد ان يكون موجودة في
الخارج والا لزم التخلف واذا كان كذلك فاللازم
امر شخصي فتوارد العلتين على معلول واحد بالشخص
وهذا محال فافهم فانه دقيق فان قلت لانسلم ان العلة
والملزوم ههنا مستقلة قلت استقلالها في
هذا الموضع اظهر من الشمس مع لازمها فان لا
اعني الحرارة مكتفية في وجوده الى الشمس فقط
وكذلك النار وغيرها وهذا قرينة الاستقلال

فصل في الكليات الخمس

فنقول ان الكلي
اما ان يكون ذاتيا لافراده او عرضيا لها والذاتي
اما ان يكون مقوما في جواب ما هو بالقياس

الى ماهو ذاتيه او لا يكون والثانى اما ان يكون داخلا
فيما يقال فى جواب ماهو او يكون خارجا عنه و
العرضى اما ان يكون عرضيا لافراد نوع واحد او
عرضيا لانواع متعددة فهذه كليات الخمس
مجملا ولنذكرها مفصلا فى فصول **فصل**
فى المقول فى جواب ماهو واعلم ان سؤال السائل
بماهو فى كل لغة هو انه ماذا ئه او ما مفهوم
اسمه بالمطابقة وانما هو هو باجتماع مابعده وغيره
ومايخصه حتى يحصل ذاته المطلوبة فى هذا السؤال و
اصنافه ثلثة وذلك بان يقال المسؤل عنه بماهو
اما ان يكون شيئا واحدا او اشياء والاول اما
ان يكون كليا او جزئيا والثانى اما ان يكون تلك
الاشياء مختلفة الحقايق او يكون متفقة
الحقايق وهذه اربعة اصناف والجواب عنها
ثلثة اصناف لان الجواب عن الصنفين منها واحد
وذلك لان المسؤل عنه ان كان شيئا واحدا
وكان كليا فيجاب بالحد وحده ولا يجاب بدله

اذا شاركه غيره فى السؤال فهو جزئى فى حاله
الخصوصية المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة
الحقايق فجواب بتمام الماهية المشتركة بينها
ولا يجاب بذلك اذا اختص السؤال باحد منها
فهو جواب فى حال الشركة المطلقة وان كانت اشياء
واحدا جزئيا او اشياء كثيرة متفقة الحقيقة
كان الجواب فى الحالتين هو نفس ذلك الشئ او تلك
الاشياء فهو جواب فى حالتى الشركة والخصوصية
معا وقد ظهر من ذلك ان اصناف الجواب الذى هو الدال
على ماهو ثلثة لا يزيد ولا ينقص فالمقول فى جواب ماهو
بحسب هذا الموضع الجنس والنوع وذلك لان كل محمول
كلى يقال على ما تحته فى جواب ماهو فاما ان يكون
حقايق ما تحته مختلفة اختلافا لا يسير بالعدد فقط
واما ان يكون مختلفة اختلافا بالعدد فقط فالجنس
هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة والنوع
هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وقد يقع
النوع على كل ما يقال عليه وعلى غير الجنس فى جواب ماهو

ويسمى نوعا اضافيا وهذا النوع المضاف الى الجنس يستلزم
اعتبارين احدهما نسبته الى ما فوقه الذى هو الجنس
والثانى نسبته الى ما تحته اشخاصا كانت او انواعا
اخر التى لولاها لم يكن النوع كليا والنوع الحقيقى
يستلزم اعتبارا واحدا وهو نسبته الى الاشخاص
التى تحته فالاول يتناول الانواع العالية و
المتوسطة والسافلة التى يخص باسم نوع الانواع
تناول الجنس الانواع عدا والثانى قد يشارك النوع
الانواع وحده فى موضوعاته وبيانه باحد الاعتبارين
اعنى النسبة الى ما فوقه وقد بيانه فى الموضوع ايضا
اذا لم يكن تحت جنس كالوحدة والنقطة والآن فانهما
يختلفان فى المعنى بثلثة اشياء احدها اختصاص
احدهما بالنسبة الى ما فوقه ولا جزء لك يجب تركبه
من جنس وفصل واما الآخر فلا يجب فيه ذلك وان كان
جايزا للاشتراك المذكور فى الموضوع وثانيها جواز
مباينة الاضافى الحقيقى فى الموضوعات حين يكون
نوعا عاليا او متوسطا من حيث وقوعه على مختلفات

الحقيقة وثالثها جواز مباينة الحقيقى الاضافى فى
الموضوعات حين يكون تحت جنس ولفظ النوع
يقال عليهما بالاشتراك اللفظى **فصل** فى الفرق بين
المقول فى جواب ما هو والمقول فى طريق ما هو و
الداخل فى جواب ما هو والذاتى الذى يكون مقولا
فى جواب ما هو اعلم ان الماهية هو المقول فى جواب ما هو
وجزءها ان كان مذكورا بالمطابقة صار مقولا
فى طريق ما هو وان كان مذكورا بالتضمن صار داخلا
فى جواب ما هو ولما كان المقول فى جواب ما هو على
الكثرة اما تمام ماهيتها مطلقا او تمام ماهية المشترك
بينها فالذاتى الخارج عاين فى جواب ما هو لا يوجد
الا فى قسم الاخير ويكون هو ما يختص ببعض تلك
الكثرة بالعرض وقد يكون ما يختص بالبعض مقوما
له فهو ما يفيد الامتياز عما يشاركه البتة فهو
صالح للتميز الذاتى عن ذلك البعض وبالجملة
كل ما لا يكون مقولا فى جواب ما هو اما داخل
فى جواب ما هو على كثرة اخرى قبل الاولى فحكمه حكم

او خارج والداخل فى
جواب ما هو ان كان مقولا
فى جواب ما هو هو

المقول فى جواب ما هو وان لم يكن مقولا فحكمه حكم الخاص
المذكور فاذن كل ذاتى لا يصلح لجواب ما هو فهو صالح
للتميز الذاتى وهو الفصل والفصل قد يكون فصلا
للجنس كالحساس للنامى مثلا فانه لا يوجد لغيره وقد
لا يكون كالناطق للحيوان عند من يجعله مقولا على غير
للحيوانات كبعض الملائكة مثلا وعلى التقديرين
فان الجنس انما يتحصل ويتقوم به نوعا فذلك النوع
انما يمتاز بذلك الفصل اما على التقدير الاول فعن
كل ما عداه مما فى الوجود واما على التقدير الثانى فعن
كل ما يشاركه فى الجنس فقط فلذلك يصح ان يكون مقولا
فى جواب اى شئ هو فان اى شئ انما يطلب به التميز
قد يكون عاما وقد يكون خاصا فالسؤال باى قد يطلب
به التميز العام عن جميع الاشياء وذلك اذا اضيف الى
شئ وما يجرى مجراه فيقال اى شئ هو وقد يطلب
به التميز الخاص عن بعضها مما هو دون الشئ المطلق و
ذلك اذا اضيف الى شئ اخص منه كما يقال اى حيوان
هو وبالجملة فان اى يكون مميزا للشئ عن المشاركات

فى معنى الشيئية فما دونه **فصل** فى تقويم الفصل
وتقسيمه كل فصل فانه بالقياس الى النوع الذى هو فصله
مقوم وبالقياس الى جنس ذلك النوع مقسم وذلك
لان الفصل الذى يتحصل به الجنس نوعا انما يكون له
اعتباران احدهما بالقياس الى الجنس المتحصل به و
الثانى بالقياس الى النوع المتحصل منه والاول هو
التقسيم فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان
وغيره والثانى هو التقويم فانه يقوم الانسان لكونه
ذا ناطق واما قولهم ان الفصل مقوم لحصة من الجنس
فذلك التقويم غير ما نحن فيه فانه بمعنى كونه سببا
لوجود الحصة لا بمعنى كونه جزءا منه والتميز انما
يكون بعد التقويم لانه عارض بحسب اعتبار الشئ
الى غيره فيكون متاخرا عن اعتباره فى نفسه ومقوم
النوع العالى يقوم السافل لانه يقوم مقومه وكلا ينعكس
لاحتمال ان يكون مقوم السافل هو ما يضاف الى
العالى ويقسمه كالناطق يقسم الجنس السافل
مقسم العالى لان العالى مقول على جميع السافل دون

لاحتمال ان يكون احد اقسام العالي هو السافل نفسه

فصل في الكلي العرضي لافراده وهو ينقسم الى

ما لا يعرض لغير موضوعاتها والى ما يعرض والاول
هو الخاصة والثاني هو العرض العام ويشترط فيها ان يكون
الموضوع كليا فالخاصة قد يكون للجنس العالي كالوجود
لا في موضوع للجوهر والمتوسط كالملون للجسم والنوع
الاخير كالكاتب للانسان وقد يكون لازمة كذي
الروايا الثلث للمثلث وقد يكون مفارقة كالماشي
للحيوان وقد يكون عامة لاشخاص موضوعاتها كالضاحك
بالطبع للانسان وقد يكون خاصة بالبعض كالكاتب بالفعل
له وقد يكون مفردة كالكاتب ايضا له وقد يكون
مركبة كمنصب القامة بادي البشرة له وقد يكون بالقياس
الى شيء لا يوجد هذا فيه وان لم يكن خاصة بالموضوع
على الاطلاق كذي الرجلين للانسان بالقياس الى
الفرس دون الطاير وقد يكون لا بالقياس الى شيء
بل بالاطلاق كما مر وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه
وان علا ولا ينعكس وربما يكون عرضا عاما لما تحته

وربما لا يكون والخاصة ايضا قد يعتبر من حيث كونها
خاصة فقط وقد يعتبر من حيث وقوعها في
التعريفات ويوجد الخواص متفاوتة في الجودة بالكلية
والرداءة لكل واحد من الاعتبارين فاضلها بالاعتبار
الاول ما يكون شاملا لاشخاص الموضوع خاصة
به لا بالقياس الى غيره بل على الاطلاق ولازمة
لها غير مفارقة وبالاعتبار الثاني ما يكون مع ذلك
بينة الوجود له فان التعريف بالخفي غير منتج فالخاصة
هي المقول على ما تحته حقيقة واحدة وهو لا غير ذاتي
والعرض العام قد يكون للجنس العالي كالواحد للجوهر
وقد يكون للنوع كالابيض للانسان وقد يكون لازما
كالزوج للاثنين وقد يكون مفارقا كالنائم للانسان
وقد يكون عاما للجزئيات كالمتحرك بالارادة للانسان وقد
يكون غير عام كالابيض له والمراد بالعرض في هذا
الموضع ما يقابل الذاتي لا المقابل للجوهر فالعرض
العام هو المقول على ما تحت حقيقة واحدة وعلى
غيرها قولا غير ذاتي وقد يكون شيئا واحد جنسا

وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا عاما مثل اللون
فانه جنس للسواد والبياض وفصل للكثافة ونوع من الكيف
وخاصة للجسم وعرض عام لانواع الجسم ويمكن ان يخبر
عن شئ واحد بالخمسة مثلا اذا اخبرت عن زيد بالجنس
قلنا حيوان واذا اخبرنا عنه بالفصل قلنا ناطق
واذا اخبرنا عنه بالنوع قلنا انسان واذا اخبرنا
عنه بالخاصة قلنا ضاحك واذا اخبرنا عنه بالعرض
العام قلنا ابيض **فصل** في ترتب الاجناس
والانواع اعلم ان الاجناس قد يترتب بعضها على بعض
والانواع متنازلة ويجب ان ينتهي سلسلة التصاعد
والتنازل وذلك لان الاجناس لو لم تختم في
التصاعد لزم تركب المعنى الواحد من مقومات لا يتناهى
فيتوقف بعضها على لحظ جميعها بالبال وهذا محال
كما بين في موضعه وايضا يلزم ترتب العلل و
المعلولات لا الى نهاية وذلك لكون كل فصل علة
لتقوم حصته من الجنس فاذا كانت الاجناس غير
متناهية فيكون الفصول ايضا غير متناهية فيترتب

العلل

العلل والمعلولات لا الى نهاية وهذا محال ولو لم يختم
في التنازل لما حصلت الاشخاص والانواع الحقيقية
اعني اعيان الموجودات التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع
الاجناس وما يليها واما الى ما فوق فينتهي في التصاعد و
التنازل من المعاني الواقع عليها المجنسية والنوعية
واما المتوسطات بين الطرفين فمما ليس بيانه
على المنطقي بل انما يجب ان يعلم ان ههنا اجناسا عاليا
او اجناسا عالية هي جنس الاجناس وانواعا سافلة
هي نوع الانواع واشياء اخر متوسطة هي اجناس لما
دونها وانواع لما فوقها وان لكل واحد منها في مرتبته
خواص واحوال **فصل** اعلم ان الجنس ليس جنسا
للفصل البتة ولا الفصل نوعا له والا لاحتاج الى
فصل اخر بل الجنس معنى خارج عن طبيعة الفصل فان
الناطق ليس هو حيوانا اذ ناطق بل شئ ذو نطق يلزم
ان يكون ذلك الشئ حيوانا واما الحيوان ذو النطق
فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق
لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان هو

حيوان ذو نطق فان ذا النطق والناطق شيء واحد

واذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم
على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه ولكنه كالمباين
للفصل ونسبة الفصل اليه من وجه كنسبة الخاصة
الى الفصل التي توجد في البعض لكن الفصل يقوم الجنس بالفعل
وان لم يدخل في ماهيته وحده كدخوله في انيته ومعنى
دخوله في انيته انه يقوم الجنس من حيث يوجد لا من حيث
يحقق جنسا كثيرا من العلل والحيوان نسبته الى هذا الحيوان
من حيث هو شار اليه غير معتبر فيه النطق نسبته النوع
الى الاشخاص وليس هو جنسا له بل انما هو جنس لما
يعتبر فيه الفصل وكذلك الناطق بالقياس الى
هذا الناطق غير ما خوذ معه الحيوانية فانه كنوع له
لا كفصل بل هو فصل الحيوان من حيث هو حيوان
والضحاك ايضا فانه كنوع لهذا الضاحك من غير ان يعتبر
انسانا وانما هو خاصة للانسان واشخاص الناس
والاجناس المختلفة لا يكون بعضها تحت بعض فان
فصولها مختلفة مثل العلم والحيوان فان العلم من مقولة

الكيف والحيوان من مقولة الجوهر وفصول العلم غير فصول
الحيوان والجنس جزء من معنى النوع والنوع جزء من عموم الجنس
والجنس اعم من النوع من حيث يحمل عليه وعلى غيره والنوع اخص
من الجنس فانه يشتمل على الجنس وغيره فصل في الفرق
بين الجنس والنوع والمادة اعلم ان الكليات ما قد يتصور
معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون
كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا
على ذلك المجموع بل جزءا منه ومنها ما يتصور معناه لا
بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده بل مع تجويز ان يقارنه
غيره وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا على
المجموع حال المقارنة وهذا الاخير قد يكون غير متحصل
بنفسه بل يكون مبهما محتملا لان يقال على اشياء
مختلفة الحقيقة وانما يتحصل بما ينضاف اليه فيتخصص
به ويصير هو بعينه احد تلك الاشياء وقد يكون محتملا
بنفسه او بما انضاف الى المعنى المذكور ولا يكون مبهما
ولا محتملا لان يقال على اشياء مختلفة الحقايق بل بقي
حين يقال على اشياء لا يختلف الا بالعدد فقط وهذان

يشتركان فان المعنى الاول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير
به والثانى اللاحق معطٍ لقوام ذلك المعنى فى الصورة
الاولى ويسمى فصلا ولاحق به بعد التقوم فى الصورة
الاخيرة ويسمى عارضا فالكلى يكون باعتبار الاول
مادة وباعتبار الثانى جنسا وباعتبار الثالث نوعا
مثاله الحيوان اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شئ
وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا والحيوان
والناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادة واذا
اخذ لا بشرط ان يكون معه شئ بل من حيث يحتمل ان يكون
انسانا او فرسا وان تخصص بالناطق يحصل انسانا
ويقال له انه حيوان كان جنسا واذا اخذ بشرط ان
يكون مع الناطق متخصصا ومتحصلا به كان نوعا فالحيوان
الاول جزء الانسان ويتقدمه تقدم الجزء فى الوجود
والحيوان الثانى ليس بجزء لان الجزء لا يحمل على الكل
بل هو جزء من حده ولا يوجد من حيث هو كذلك الا فى
العقل ويتقدمه فى العقل بالطبع لكنه فى الخارج
يتأخر عنه لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شئ

وغيره شئ يخصه ويحصله ويصيره هو بعينه والحيوان
الثالث هو الانسان نفسه لانه ماخوذ مع الناطق و
الاشياء التى يضاف اليه بعد تحصله لا يفيده اختلافا
فى الماهية بل بما يجعله مختلفا بالعدد كالانسان
الابيض والانسان الاسود وكهذا الانسان وذلك الانسان
ومن هذه ظهر الفرق بين الاشياء التى تدخل على نحو
ويجعله اشياء مختلفة للحقائق وبين الاشياء
التى تدخل عليه ويجعله اشياء متفقة للحقائق
كالانسان فانه لما كان نوعا كما قلنا كان متحصل
الوجود فكان كل ما يضاف اليه ويقترن به مما يجعله
مختلفا بالعدد فهو غير مقوم اياه بل عارض له بخلاف
الحيوان ولذلك كانت ماهية الاشخاص هى شيئا
واحدا والذى يفصل فيزيد على الانسانية اعراض
ولوازم الاسباب فى مادة التى منها خلق

فصل

اعلم ان التشخص يميز عن الشخص باوصاف لا يخرج
اضدادها ذلك التشخص عن النوع كانسان ابيض
وانسان اسود والنوع يميز عن النوع باوصاف

وغيره

لو توهم عروض غيرها لما وجد ذلك النوع بل كان اما ان
يوجد نوع او لا يوجد ذلك النوع جنسا او لا يوجد
جنس مطلقا كما لا يوجد حيوان مطلقا واللون في
السواد اذا انتقل بياضا لم يبق اللونية من السواد
في البياض وبالجملة فالسبب الذي يقرر الشخصية
لا يفيد وجود النوع الذي ذلك الشخص شخصه والذي
يقرر النوعية هو بعينه يقرر الجنسية ومعلوم ان الفصل
اذا دخل على الجنس فانه يقسم الجنس ويقوم نوعا تحته
اذ كل نوع فله فصل واحد فاذا دخل فصل اخر عليه
فانه يقسم هذا النوع الى نوع اخر تحته اذ الفصل
انما هو مقول قولا اوليا على نوع واحد انما واما
يقع على انواع كثيرة قولا ثانيا في جواب اي شئ هو بوسط
مثلا الحساس فانه اذا اضيف الى الجنس وهو الجسم
قوم نوعا تحته ويكون ذلك النوع جسما اخر لنوع تحته
فيكون حمل الحساس اولا على ما هو جنس ونوع وثانيا
على ما تحته ويكون مقوم النوع الثاني فصلا اخر
وذلك اي كون فصل كل نوع واحدا لان ذات كل شئ

واحدة

وكلام

واحدة لا يزيد ولا ينقص فانه ان ازدادت بانضمام
شئ اخر اليها فاما ان يكون تلك الذات الاولى باقية
على جهتها او لا يبقى على جهتها فان بقيت على جهتها
فيكون الزيادة وعدمها سواء فالذات في الزيادة
وعدمها واحدة وهو المطلوب وان لم يبق على جهتها
فحصل من الزايد والناقص ثالث وبعبارة اخرى
ان كان ماهية الشئ وذاتيه هي الانقص ولا يزيد
غير الانقص فالزايد غير ذاته وكذلك في الناقص
الزيادة وكل من الوسط فاما المعنى المشترك
للثلثة الذي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس هو
ذات الشئ الواحد بالعدد بل بالعموم وليس ان
يقول ان الزايد والناقص والوسط تشترك
في امر واحد هو ذات الشئ ومعنى قولنا المعنى
المشترك للثلثة هو كونه ذاتا يمكن ان يحمل على الزايد
تارة وعلى الانقص تارة اخرى وعلى الوسط تارة اخرى فان
ذات الشئ الواحد بالعدد لا يحمل على الكثير فذات
الشئ لا يحتمل الزيادة والنقصان فاكما مقولا لذاته

لك

(٢٧٥

اعنى الفصل فانه ايضا لا يحتمل الزيادة والنقصان
فانه ان كان اذا زاد قوم ذاته بزيادة قوامه فذاته
هو المزايد وان كان لا يقوم ذاته بزيادته وتقومه
بنقصانه فذاته هو الناقص وان كان لا يقوم
فى احدى الحالين فليس يقوم من حيث يزيد وينقص
اللهم الا ان يكون بالمعنى العام وعلى ان هذه المعانى
لا يمكن ان يقال فيها عند الزيادة ان الاصل موجود
وقد اضيف اليه شئ بل اذا زاد فقد بطل الموجود الاول
وفى بطلانه كان بطلان المقوم وفى بطلان المقوم
كان بطلان المقوم فقد بان ان الفصل الذى هو المقوم
لا يقبل الزيادة ولا النقصان بل كل فصل يدخل
فانه يقوم نوعا غير الاول وحقيقة غير الاولى فتامل
كيف ثبت ان ذات كل شئ واحدة ثم ان ما يقوم
الواحد واحد ثم ان هذه المعانى لا يمكن ان يقال ان
الاصل بوجوده وقد اضيف اليه شئ اخر وبالجملة
ان الفصل هو الذى يميز الشئ عن مشاركاته فى معنى
الشيئية او الوجود كما عرفت سابقا واذا كان كذلك

فلا يجوز ان يقال يمكن ان يكون لشئ واحد فصلين
متساويين لانه لا يخلو اما ان يكون كل منهما يميز الشئ
تميزا تاما او لا يميز تميزا تاما بل يكون مجموعهما كذلك
فان كان الاول فالفصل واحد منهما والاخر فضل
وان كان الثانى فيكونان فصلا واحدا لا فصلين
متساويين لان معنى الفصلية كما يوجد فى
مجموعهما لا فى كل واحد منهما وقد فرغنا فى بيان
ما يتوقف عليه الحدود وهو اعنى الكليات الخمس فحرى
بنا ان نشرع فى الحدود لانه المقصود بالذات فى باب
اكتساب المجهول التصورى المقالة الاولى فى الحدود
واحوالها وفيها فصول فصل فى بيان الحد
فنقول الحد قول يدل على ماهية الشئ وحقيقته
والحد منه تام ومنه ناقص لانه اما ان يكون مشتملا
على تمام ذاتيات الشئ او لا يكون كذلك لكن بشرط
ان يكون مساويا للمحدود فى الصدق فالاول هو الاول
والثانى هو الثانى والحد التام لا يكون الا واحدا
لانه عين حقيقة المحدود وماهيته وهى لا يكون

الا واحدة واما الناقص فيجوز ان يكون كثيرة بعضها
على بعض فى دلالته على المحدود واعلم ان
الغرض من الحد ليس هو الامتياز فقط ولا اشتماله
على مقومات المحدود بل الغرض منه تصور ماهية
المحدود كما هى فى الوجود والفرق بين اسم الشئ
وحده ان الاسم مفرد والحد مؤلف لكن يشتركان
فى الدلالة على حقيقة الشئ واسم الحد يقع على
التام والناقص بالاشتراك لان التام يدل على
الماهية بالمطابقة كالاسم والناقص يدل عليها
بالالتزام فاذا اطلق اسم الحد فالواجب حمله على
التام الذى هو الحد الحقيقى واسم الحد على الناقص
يقع على اقامة بالتشكيك لانه قد علمت سابقا
ان الحد الناقص كثيرة فالمشتمل على اجزاء اكثر اولى
بهذا الاسم من غيره ثم للحد التام لما كان مؤلفا
من جميع مقومات الشئ فيجب ان يؤلف عما يعمه و
غيره اعنى الجنس القريب ومقوماته وعما يخصه
اعنى فصله ومقوماته ثم المحدود اما ان يكون

المطلوب يقوم تقدم

بسيطا

بسيطا او مركبا والبسيط لا حد له لان الحد مركب والبسيط
لا تركيب فيه بل يكون له رسم وان لم يقصر من مرتبة الحد
فى بعض الاوقات من حيث الوصول الى ماهية الشئ
واما المركب فهو اما مركب فى العقل فاجزاءه الجنس
والفصل فالحد الحقيقى للمركب فى العقل بالفعل
لان تاليفه من الجنس والفصل واما مركب فى
الخارج لكن من شانه ان يحصل فى العقل فالحد الحقيقى
له بالقوة القريبة من الفعل والفرق بين المركب
فى العقل وفى خارجه ان الاول يحمل هو واجزاءه
كل واحد على الاخرى بالمواطاة كالانسان والحيوان
والناطق بخلاف المركب فى خارج العقل كالجسم و
الهيولى والصورة وايضا المركب فى العقل حده
مؤلف من اجزائه والمركب فى الخارج ليس كذلك فان
حده مؤلف من حدود بسائطه مثلا حد الانسان
مؤلف من الحيوان والناطق وهما جزاءه وحد الجسم
مؤلف من مادة الهيولى والصورة لا نفسها وحدهما
ليس جزأ للجسم فى الخارج واجزاء الحد اقدم بالطبع

واعرف من الحدود ذات والاعراض الذاتية لايكن
ان يحد الامع ذكر معروضاتها ولا المضافات الا بذكر
ما يضاف اليه ولا المركبات تحد بحد ومركبة من حدود
اجزائها والاشخاص الجزئية لاحد ولها الا بالعرض
لاستناد ادراك تشخصاتها بالعقل دون الحس او
ما يجري مجراه ولكونها معروضة للاستحالة والفنا
والحد ودي تالف من كليات لا يفني ولا يستحيل بل يدوم
على ما يقال والترتيب الطبيعي في الحدود ان يقدم
الاجناس ثم الفصول **فصل** في بيان الرسم
اما التعريف بالرسم فهو كل ما يشتمل على الاعراض الذاتية
والخواص البينة وغايته التمييز فقط واجودها
ما يوضع فيه الجنس والمقومات اذا لم يترتب على
الترتيب الطبيعي كان المركب منها رسما والرسم منه
تام ومنه ناقص لانه اما ان يفيد التمييز عن كل
ما يغاير المرسوم او يفيد التمييز عن بعض ما يغايره
والاول هو الاول والثاني هو الثاني وقيل التام
هو الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات والناقص

ما افتقر عنه على العرضيات وايضا منه جيد ورديء
المرسوم ويكون بين منه ومنه ردئ وهو ما يغالبه فيه
شرايط الجودة المساوات للمرسوم في الصدق تتناول
ما ليس منه او يخلي عما هو منه وربما لم يكن كل واحد
من العرضيات مساويا واجتمع منها ما يكون مساويا
فيصير رسما كما يقال مثلا في رسم الخفاش انه الطاير
الولود فان كل واحد منهما ليس مساويا له وبالاجتماع
صار مساويا للمرسوم واعلم ان اللازم الواحد وان
كان مساويا فانه لا يكون رسما من حيث هو واحد وكذا
الفصل وحده لا يكون حدا ناقصا وذلك لان الواحد
منهما لا يدل على الشيء المطلوب بالمطابقة والا لكان
اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام وهو يشتمل على قرينة
عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم الى
الملزوم وتلك القرينة انما ضرح بها اقتضت
لفظا اخر بازائها فكان الدال بالحقيقة شيئين
لا شيئا واحدا ولهذا السبب تعد الحدود والرسوم
في الاقوال دون المفردات من الالفاظ وايضا

انتقال الذهن من شيء الى شيء على سبيل اللزوم امر
ضروري ليس للصناعة عد فيه مدخل والانتقال من الحدود
والرسوم الى المطالب صناعي انما يتعلق بالصناعة
تاليف مقدم انما الاغير فهي لا يكون الا مؤلفة وايضا
التصور المجهول انما يكتسب من التصور المعلوم بان
وهو ترتيب امور معلومة ليادي الى امر غير معلوم
واللازم الواحد والفصل الواحد ليس بامور ومع
يكون كل واحد منها مؤديا الى امر غير معلوم واذا كان
كذلك فلا بد من امر آخر حتى يتحقق الترتيب المذكور
وهذا الامر ليس من لوازم المجهول ولا من مقوماته
فينبغي ان يكون امرا عقليا له علاقة ما مع المجهول
وهو المسمى بالقرينة العقلية **فصل** في بيان المواضع
التي يجب مراعاتها في الحدود فنقول ان ههنا
مواضع يجب ان يراعى حتى يقع بالغفلة عنها سهو
فمنها ما يقع في جانب الجنس ومنها ما يقع في جانب
الفصل ومنها ما هو مشترك وهذا المشترك ايضا
مشترك للحد الناقص والرسم فمن الغلط في جانب

الجنس كان يوضع الفصل مكانه كقول القائل العشق
هو افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن ذلك
ان يوضع المادة مكان الجنس كقولهم الكرسي اناء خشب
يجلس عليه والسيف انا حديد يقطع به ومن ذلك
ان يوخذ الجزء مكان الجنس كقولهم العشرة خمسة
وخمسة ومن ذلك ان يوضع شيئا من اللوازم
مكان الاجناس كالواحد والموجود ومن ذلك
ان يوضع النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو الظلم
للناس والظلم نوع من الشر وانما من جهة
الفصل فمن ذلك ان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر
ومن ذلك ان ياخذ فصول الكيف غير الكيف
ان ياخذ فصول المضاف غير المضاف واما ما
شترك فمن ذلك تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة
والجهالة كمن تعرف الزوج بانه العدد الذي ليس
بفرد ومن ذلك تعريف الشيء بما هو اخفى منه
كمن تعرف النار بانها الاسطقس المشبه بالنفس
والنفس اخفى منها ومن ذلك تعريف الشيء بنفسه

كمن عرف الحركة بانها هي النقلة وان الانسان
هو الحيوان البشري ومن ذلك تعريف الشئ
بما لا يعرف الا به اما برتبة واحدة وهو وظاهر
او برتبة وهو وغامض اما الظاهر فمثل قولهم
ان الكيفية بها يقع المشابهة وخلافها ولا يمكنهم
ان يعرفوا المشابهة الا بانها اتفاق في الكيفية
فانها انما يخالف المساوات والمشاكلة بانها اتفاق
في الكيفية لا في الكمية والنوع وغير ذلك واما
المضمر فهو ان يكون المعرف به نهاية تحليل تعريفه
الى ان يعرف بالشئ وان لم يكن ذلك في اول الامر
مثل قولهم ان الاثنين زوج اول ثم يحدون الزوج
بانه عدد منقسم بمتساويين ثم يحدون المتساويين
بانهما شيئان كل واحد منهما يطابق الاخر ثم يحدون
الشيئين بانهما اثنان ولا بد من استعمال الاثنينية
في حد الشيئين من حيث هما شيئان وقد يظن بعض
انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الاخر
انه يجب من ذلك ان يعلم كل واحد منهما بالاخر فوجب

كل واحد منهما في تحديد الاخر جهلا بالفرق بين ما يعلم
الشئ الا معه وبين ما لا يعلم الشئ الا به وما لا يعلم
الشئ الا معه يكون لا محالة مجهولا مع كون الشئ مجهولا
ومعلوما مع كون الشئ معلوما وما لا يعلم الشئ الا به
يجب ان يكون معلوما قبل الشئ لا مع الشئ ومن القبيح
الفاحش ان يكون انسان لا يعلم ما الابن وما الاب
فيسأل ما الاب فيقال هو الذي له ابن فيقول لو كنت
اعلم الابن لما احتجت الى استعلام الاب اذ كان
العلم بهما معا وليس الطريق هذا بل ههنا ضرب اخر
من التلطف مثل ان يقال ان الاب حيوان يولد
اخر من نوعه من نطفته مرتبط هو فكذلك فليس في
جميع ذلك شئ يتبين بالابن ولا فيه حوالة حتى
يكون مرديا

المقالة الثانية

المقالة الثانية في القضايا واحوالها
وهي مرتبة على فصول

فصل في معرفة التناسب

بين الامور وصورها والالفاظ والكتابات فنقول
ان للامور وجودا في الاعيان ووجودا في النفس يكون
آثارا لتلك الامور الموجودة في الاعيان ولا يخالف

الهيئة في النفس الموجود في الاعيان الذي تلك الهيئة
والمدرك بالحقيقة وبالذات هو الاثر الذي في النفس
وبالعرض الامر الذي من خارجها فلهذا نقول ان هذا
الشيء موجود او معدوم اي هذا الاثر الحاصل له وجود
في الاعيان او ليس له وجود في الاعيان والالفاظ
هي حكاية للاثر الذي في النفس ولا يكون الا بالتواطؤ
والوضع اذ ليس في الاسماء اسم ما يختص بامر ما بالطبع
والكتابة حكاية لتلك الالفاظ التي تدل على الاثر
والكتابة والالفاظ يصح ان يختلفا لانها ليست بطبيعية
لما في النفس بل على سبيل الوضع واما الاثر الذي في
النفس فهو حكاية طبيعية للامر الموجود في الخارج
فللكتابة دلالة وضعية مختلفة بحسب الاوضاع
على حروف الكلام والالفاظ دلالة وضعية مختلفة
بحسب الاوضاع على تصورات النفس والتصورات
النفسية دلالة غير وضعية على الاعيان الاشياء فالاعيان
الاشياء مدلول عليها غير دالة والكتابة دالة على الالفاظ
مدلول عليها والتصورات النفس والالفاظ كلها

تنها دال ومدلول فالاعيان والتصورات لا يختلف
والكتابة والالفاظ مختلف وبالجملة فالامور تكون
محسوسة وذلك يكون بحصول المحسوس عند الحس
ثم يكون متخيلة وذلك قد يكون مع غيبوبة الامر
والمتخيل من الامر لا يخالف الشيء في نفسه البتة ثم
يكون معقولة وللمعقول من الشيء لا يطابق محسوسا
بعينه بل يطابق كل شخص مجانس لذلك المحسوس
كالانسان المعقول فانه يطابق زيدا وعمرا وخالدا
ولهذا قيل ان المعقول يطابق شخصا منتشرا واما
المتخيل من زيد فلا يطابق عمرا وكذلك المحسوس

فصل في الاقوال اعلم ان الاقوال قد يتركب
على سبيل التقييد وذلك بان يصلح ان يورد
بين اجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان الناطق
الميت فانه يصلح ان يوقع فيه الحيوان الذي هو الناطق
الذي هو الميت وقد يتركب على اخر اخر وذلك
لان الحاجة الى القول بسبب الدلالة على ما في النفس
والدلالة اما ان تراد لذاتها واما ان تراد لشيء يتوقع

من المخاطب ان يكون منه والتي تراد لذاتها هي الاخبار
والاقوال الجازمة اما على وجهها واما محرفة بتحريف
التمني والتعجب والتي تراد بشيء من المخاطب فاما
ان يكون ذلك المراد دلالة او فلا غير الدلالة فان
اريدت الدلالة كان استعلاء وان اريد بقسر اخر
غير الدلالة كان من المساوي التماسا ومن الاعلى امرا
او نهيا ومن الادون تضرعا ومسئلة وهذه ينتفع
في الخطابة والشعر واما المنتفع به في العلم فهو ما يكون
على سبيل التقييد وذلك في الكتاب المتصورات
بالحدود والرسوم وما يكون على سبيل التركيب
الجزمي وذلك في الكتاب التصديقات بالمقاييس
وما يجري مجراها ثم الاقوال الجازمة التي يراد بها الدلالة
لذاتها يعرض لها المطابقة واللامطابقة في الواقع
والمقصود في البحث بالذات هذا القسم من الاقوال
وهو الذي يصح لقائله ان صادق او كاذب
اي مطابق او غير مطابق ويسمى ما هذا شانه خبرا او قضية
ونبين احوالها في فصول فصل في بيان

اقسامها فنقول ان القضية لا بد ان يكون مشتملا
الحكم لما عرفت سابقا من انه معين للتصديق من التصور
والحكم لا يخلو اما ان يكون بوجود شيء لشيء بانه هو
او ذو هو او بلا وجود له عليه بانه ليس هو او ليس
ذو هو ويسمى حمليا واما ان يكون الحكم بمصاحبة شيء
لشيء او بسلب مصاحبته له عنه واما ان يكون
بمعاندة شيء لشيء او بسلب معاندته له عنه ويسمى
شرطيا اتصاليا كان او انفصاليا وبعبارة
اخرى القضية اما ان يكون اولى تاليف من المفردات
او لا يكون كذلك والاول هو الحملي والثاني الشرطي ولكل منهما
مع الحملي والشرطي احوال يخصه كما سنذكره فصل
في بيان احوال الحملي فنقول ان القضية الحملية
كانت مشتملة على الحكم ينبغي ان يكون لها شيء يحكم عليه
وشيء يحكم به وعلاقة بينهما والشيء الاول يسمى موضوعا
والثاني محمولا والثالث رابطة والرابطة اما
صرحت بها صارت القضية ثلاثية والا فثنائية
مثل زيد هو قائم وزيد قائم والحمل يقتضي اتحاد

الموضوع والمحمول من وجه وتغايرهما من وجه لئلا يلزم
حمل الشيء على نفسه وكالحمل المباين على المباين فما به
الاتحاد غير ما به التغاير وما به الاتحاد شيء واحد
وهو الذات وما به التغاير قد يمكن ان يكون شيئين
متغايرين يضاف كل واحد منهما الى ما به الاتحاد
كالضحك والكتابة المضافين الى الانسان اللذين
يعبر عنهما بالضاحك والكاتب في قولنا الضاحك
كاتب وصح ان جعلا موضوعا ومحمولا كما ما به الاتحاد
شيئا ثالثا مغايرا لهما وقد يمكن ان يكون ما به
التغاير شيئا واحدا اضيف الى ما به الاتحاد كالكتابة
المضافة الى الانسان الذي يعبر عن المجموع بالكاتب
فصح ان جعل ذلك المجموع موضوعا كان المحمول ما به الاتحاد
وحده كان يقال الكاتب انسان وان جعل محمولا كان
الموضوع ما به الاتحاد وحده كما يقال الانسان كاتب
وهذا هو المسمى بحمل المواطاة ويكون نوع اخر من
الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل ذو هو كالبياض
المحمول على الجسم والمحمول بذلك الحمل لا يحمل وحده على

الموضوع

الموضوع بالمواطاة بل يحمل مع لفظة ذو كما يقال الجسم
ذو بياض او يشتق منه اسم كالابيض فيحمل بالمواطاة
على الموضوع كما يقال الجسم ابيض والمحمول بالحقيقة
هو الاول

فصل في بيان احوال القضية

الشرطية اعلم ان قضية الشرطية مركبة من قضيتين
بالقوة ومن معربتين بالفعل باعتبار دخول ادوات
الشرط والجزاء عليهما ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني
تاليا ثم الحكم في الشرطية اما بمصاحبة التالي للمقدم
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او
بسلب مصاحبة التالي للمقدم كقولنا ليس البتة ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود او يكون الحكم في الشرطية
بمعاندة التالي للمقدم كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا او بسلب معاندة التالي للمقدم كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما
بمتساويين ثم لما كانت الشرطيات مؤلفة من
القضايا الامن المفردات وكانت القضايا ثلثة
حملية ومتصلة ومنفصلة والواقعة منها في

كل قضية شرطية ثنتان فتاليف كل شرطية
متصلة كانت او منفصلة بشرط ان يكون المنفصلة
ايضا ذات جزئين انما يمكن ان يقع على ستة اوجه
ثلثة متشابهة الاجزاء وهي التي تكون من حليتين
او من متصلتين او من منفصلتين وثلثة منها
مختلفة الاجزاء وهي التي تكون من حلية ومتصلة
او من حلية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة وكل
واحد من الثلثة الاخيرة يقع في المتصلة وحدها
على وجهين متعاكسين في الترتيب لاختلاف
حال جزءها بالطبع فيكون لتاليف المتصلة
تسعة اوجه ولتاليف المنفصلة ستة اوجه
لعدم اختلاف حال اجزائها بالطبع امثلة
المتصلات فهي من حليتين كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ومن متصليتين كقولنا
كان اذا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكان
اذا كان النهار معدوما فالشمس غاربة ومن منفصليتين
كقولنا ان كان العدد اما زوجا واما فردا فهو

الكواكب

الكواكب اما زوج واما فرد ومن حلية ومتصلة
كقولنا ان كانت الشمس علة لوجود النهار فاذا كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ومن عكسها كعكس قولنا
ذلك ومن حلية ومنفصلة كقولنا ان كان الشئ
ذا عدد فهو اما زوج واما فرد ومن عكسها كعكسه
ومن متصلة ومنفصلة كقولنا ان كانت اذا كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فكان اما الشمس طالعة
واما النهار معدوم ومن عكسها كعكسه امثلة
المنفصلات وهي من حليتين كقولنا العدد اما
زوج واما فرد ومن متصليتين كقولنا اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ومن منفصليتين
كقولنا اما ان يكون العدد اما زوجا واما فردا او
اما ان يكون اما زوجا او منقسما بمتساويين ومن
حلية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة لوجود
النهار واما ان يكون اذا طلعت الشمس فالنهار موجود
ومن حلية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون الشئ واحدا

واما ان يكون ذا عدد واما زوج واما فرد ومن
متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون اذا كان العدد
فرد انه زوج واما ان يكون العدد اما فرد واما
زوجا وهذه الاشكال مهملات موجبة مؤلفة
من امثالها وقد يكون شخصيات ومحصورات
موجبات وسوالب تتالف بعضها من بعض وتكثر
وجوه التاليف ولما كانت الشرطيات مؤلفة
بعد التاليف الاول فهي يكون مولفة اما تاليفا
ثانيا اي من حمليات او ثالثا اي من شرطيات مؤلفة
من حمليات او رابعا اي من شرطيات مؤلفة من
شرطيات مؤلفة من حمليات وهلم جرا الى ما لا
نهاية له واشكاله واضحة لمن له ادنى فطرة
واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرطية المتصلة اذا كان
بين اجزائها استناع الانفكاك فهي لزومية والا
فاتفاقية كقولنا ان كان زيد يكتب فيده تتحرك
واذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وللمنفصلة
ينقسم الى حقيقية وهي مانعة الجمع والخلو معا

والى مانعة الجمع فقط والى مانعة الخلو فقط فهذه ثلثة
اقسام لانه اما ان يركب من الشئ ونقيضه
او مساوي نقيضه كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او ليس بزوج واما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا والفرد مساو لليس بزوج واما ان يركب
من الشئ واخص من نقيضه كقولنا اما ان يكون
هذا الشئ شجرا او حجرا والحجر اخص من نقيض الشجر
وهو اللاشجر واما ان يركب من الشئ واعم من نقيضه
كقولنا اما ان يكون زيد كاتبا او موجود في الخارج و
الوجود في الخارج اعم من نقيض الكتابة وهو اللاكتابة
والاول هو الحقيقية والثاني هو مانعة الجمع والثالث
هو مانعة الخلو وكل واحد من الاخيرين ان اخذ
لا اطلاق في نقيضهما بان يقول يمتنع اجتماع جزئيهما
في الصدق او الكذب مطلقا كانت شاملة للحقيقية
وان لم يوخذ بان يقول يمتنع جزئيهما في الصدق او
الكذب لم يكن شاملة للحقيقية ضعلى الاول يسمى مركبا
وعلى الثاني بسيطا والتركب الشرطي يخرج اجزاءه

وجواز اجتماع جزئيهما في قبال الصدق او الكذب

عن ان يكون قضايا فيصير الايجاب والسلب متقابلا فيها
متعلقة بالربط ولا يلتفت فيها الى احوال اجزائها
بانها كيف هي واذا كانت كذلك فيجوز ان يصدق الشرطية
اللزومية بين صادقين كقولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان وبين كاذبين كقولنا ان كان الحجر انسانا
فهو حمار وبين مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما
كان الانسان حمارا فهو حيوان لان اللازم جاز ان يكون
اعم من الملزوم ولا يمكن ان يتركب من مقدم صادق
وتال كاذب والا لزم صدق الكاذب وكذب الصادق
لان قضية اللزوم انه اذا صدق الملزوم صدق اللازم
واذا كذب اللازم كذب الملزوم وقس الممكن والمحال
على الصادق والكاذب وذلك لان المحال يجوز ان
يستلزم المحال والممكن ولا يمكن ان يستلزم الممكن
المحال والشرطية الاتفاقية لا يمكن الا من صادقين
اذ افترت الاتفاقية باجتماع المقدم والتالي على
الصدق من غير ملازمة بينهما واذا افترت بصدق
التالي مطلقا سواء كان المقدم صادقا او كاذبا فيجوز

ان يكون عن صادقين كقولنا ان كان هذا انسانا فانه
ناطق وان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا
ان كان الحمار موجودا فالانسان ناطق هذا اذا كانت
اللزومية والاتفاقية صادقتين واما اذا كانتا
كاذبتين فاجزائهما بحسب الكذب متقابلة اجزائها
بحسب الصدق من حيث الاستلزام ويتلازم كل
متصلتين مختلفتين بالايجاب والسلب واحد مقدمهما
وتالي احداهما نقيض تالي الاخرى كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة ان كانت
الشمس طالعة فليس النهار موجودا ويلزم كل متصلة
لزومية كلية متصلة لزومية اخرى كذلك مؤلفة
من نقيض مقدم الاولى ونقيض تاليها كقولنا
ان كان العدد زوجا فهو منقسم بمتساويين و
ان كان العدد ليس بزوج فليس بمنقسم بمتساويين
هذا اذا كان الترتيب محفوظا واما اذا لم يكن الترتيب
محفوظا بان يكون على طريق عكس النقيض فكقولنا
ان كان العدد ليس بمنقسم بمتساويين فليس بزوج

ويلزم اينم منفصلة مانعة الجمع مؤلفة من عين المقدم
ونقيض التالى كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او ليس
بمنقسم بمتساويين ويلزم اينم منفصلة مانعة الخلو
مؤلفة من نقيض المقدم وعين التالى كقولنا اما ان
لا يكون العدد زوجا او ينقسم بمتساويين وتقسيم المنفصلة
بعبارة اخرى بان يقال انها اما مؤلفة من عين المقدم
ونقيضه او ديسا وير او مؤلفة من عين المقدم واعم من
نقيضه او من عين المقدم واخص من نقيضه فصل
فى حصر القضايا واهمالها اعلم ان لموضوع القضية
مفهوم وماصدق وعليه المفهوم وكل محمولها والحكم
فى القضية هو اثبات مفهوم المحمول للموضوع او نفيه
له ثم ماصدق وعلى الموضوع اما ان يبين كميته
كلا او بعضا اولم يبين والقضية على الاول محصورة
وعلى الثانى مهملة وقد يكون الحكم فى القضية على طبيعة
الموضوع فالقضية طبيعية هذا اذا كان الموضوع
كليا واما اذا كان جزئيا حقيقيا فالقضية
شخصية وهذه اقسام القضية باعتبار الموضوع

والمبحوث عنه صريحا فى هذا الكتاب هو المحصورة
لان المهملة مندرجة تحت المحصورة الجزئية والطبيعية
والشخصية لا اعتداد فى البحث عنها والمحصورة
اربعة لان المبين فيها كمية الافراد كلا هو الكلية وبعضا
هو الجزئية وكل منهما موجبة وسالبة فالموجبة الكلية
كقولنا كل انسان حيوان والجزئية كقولنا بعض
الحيوان انسان والسالبة الكلية كقولنا لا شئ من
الانسان بفرس والجزئية كقولنا بعض الحيوان ليس
بانسان واللفظ الدال على كمية الافراد فى الاول
اعنى الموجبة الكلية هو الكل والالف واللام فى لغة
العرب وهم فى لغة الفرس وفى الثانى اعنى السالبة
الكلية لاشئ فى لغة العرب وهيچ فى لغة الفرس
وفى الثالث اعنى الموجبة الجزئية لفظة بعض وفى
الرابع اعنى السالبة الجزئية لفظة ليس بعض وليس كل
وشخصية الشرطيات يختص حكمها الى اوقات وازمنة
معينة كقولنا ان كان زيد اليوم ذاهبا فهو بلا فرق
وكليتها بتعميم الحكم الى جميع الاوقات والاحوال كقولنا

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او ليس البتة

اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود او دائما اما ان

يكون هذا العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون

هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين وبين وجزئيها

تخصيص الحكم الى اوقات واحوال غير معينة كقولنا

قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا او قد لا يكون

اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا او قد يكون اما ان يكون

هذا الشئ شجرا او حجرا او فلكا او لا يكون اما ان يكون

يكون هذا الشئ حيوانا او فرسا واهمالها اهمال

الاوقات والاحوال والاداة الحاصرة تسمى سورا

وكلية الحكم وبعضيته كمية واجابه وسلبه كيفية

ثم اعلم ان الحكم في القضية ليس شرطا ان يكون المحكوم عليه

موجودا في الخارج بل ينبغي ان يكون الشئ الذي يصدق

عليه مفهوم الموضوع يصدق عليه المحمول سواء كان

موجودا في الخارج او في الذهن وسواء كان وجوده

فيهما محققا او مفروضا كما نحكم على اشياء ليست

وجودها في الخارج بالفعل ولا بالقوة كشريك الباري

فصل في القضايا المحصلة والمعدولة

قد عرفت سابقا ان القضية اما ثلاثية او ثنائية

والثلاثية اما ان يذكر مع اجزائها حرف السلب

او لا وعلى الثاني فالقضية موجبة محصلة كزيد قائم

وعلى الاول اما ان يذكر مع الموضوع او مع المحمول

او معهما جميعا فالقضية باعتبار الاول معدولة الموضوع

وباعتبار الثاني معدولة المحمول وباعتبار الثالث

معدولة الطرفين كقولنا اللانسان هو بصير وكلانسان

هو غير بصير واللانسان هو غير بصير والثنائية

حالها في التسمية والاقسام كحال الثلاثية و

القضية المحصلة كما انها تكون موجبة تكون سالبة

ايضا وكل المعدولة وكالاشتباه بين السالبة المحصلة

وبين المعدولات الاربع قسم واحد وهو معدولة المحمول

ورفع الاشتباه بين هذه وبين السالبة المحصلة

هو ان القضية اذا كانت ثلاثية فاما ان تكون

حرف السلب مقدما على الرابطة او مؤخرا فالاول

سالبة محصلة والثاني معدولة موجبة وان

تضاعف حرف السلب وتحلل الربط بينهما صارت
معدولة سالبة كقولنا زيد ليس هو غير بصير وان
كانت القضية ثنائية فالفرق بينهما اما بالنية
او بالاصطلاح ان وقع على تمايز الاداتين الفرق
بحسب المعنى فهو ان موضوع الموجبة معدولة
كانت او محصلة يجب ان يكون شيئا ثابتا
عند حكم بالايجاب عليه وموضوع السالبة لا يجب ان
يكون كذلك وذلك لان غير الثابت لا يصح ان يثبت
له شيء لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له
ويصح ان يقال انه ليس بحي لانه ليس بموجود فلا يكون
حيا وذلك الثبوت لا يجب ان يكون خارجيا
فقط او ذهنيا فقط كما قبل يكون ثبوتا عاما محتملا
لجميع اقسام الثبوت غير خاص بشيء منها واما موضوع
السالبة فيجوز ان يكون ثبوتيا ويجوز ان يكون
عدميا سواء كانت ممكنة الثبوت او ممتنعة فالسالبة
اعم تناولا للموضوع من الموجبة ولاجل ذلك
يكون السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة

بان يخصص ليس بالسلب وغير بالعدول وهذا فرق لفظي بينهما واما هم

ويصح ان يقال عن شيء كونه معدوما فانه لا يصح ان يقال انه حي

اذا تغاير كا في الاجزاء وكان السالبة المعدولة اعم من
الموجبة البسيطة **فصل** في مواد القضايا واحكامها
الحكم بحمول الى موضوع نسبته اما بالوجوب او بالامكان
او بالامتناع لانه لا يخ اما ان يكون نسبته الى الموضوع
نسبة الضم في الوجود او نسبة الضم في اللاوجود
اعني ضرورة العدم او نسبة ما ليس ضروريا لا وجوده
ولا عدمه فتلك النسبة في نفس الامر مادة وما تلفظ
به منها او يفهم من القضية وان لم يتلفظ بالنسبة
جهة فالقضية اما واجبة مثل الانسان حيوان
او ممكنة مثل الانسان كاتب او ممتنعة مثل الانسان
حجر والموجهة رباعية والخالية عن ذكرها مطلقة
والجهة لفظ يدل على وقائع الروابط ووضعها وتناسب
معناها معنى المادة الا ان بينهما فرقانا اما اولا
فانها يكون مادة بحسب اعتبار الامر في نفسه وجهة
بحسب القول لانك اذا قلت زيد واجب ان يكون
كاتبا كانت الجهة هي الوجوب والمادة الامكان و
اما ثانيا فان المادة يعتبر بحسب الرابطة الموجبة

فانك اذا قلت زيد ممتنع ان لا يكون حيوانا فات
الامتناع فهذا المكان صادق واما المادة فواجب
لان الحيوان اذا كان نسبته الى الانسان بالايجاب
كان دائما بالضرورة ثالثا انه يمكن ان ينتقل القضية
عجب الجهة عن الصدق الى الكذب وبالعكس
مثلا اذا قلت زيد واجب ان يكون كاتبا فالقضية
كاذبة واذا قلت يمكن ان يكون كاتبا فالقضية صادقة
والمادة فيهما واحدة وانما المتغير هو الجهة وهذا النقل
لا يمكن في المادة كما يظهر لك بادنى تامل فيه
ثم الوجوب والامتناع يشتركان في الخ ويفترقان
في الوجود والعدم ويقابلان ملا من وجه فيه
اعني الامكان تقابل السلب والايجاب **فصل**
في اقسام القضية القضية اما ان يكون الحكم
فيها بالفعل او بالقوة والثاني هي الممكنة والاول
اما ان يذكر جهتها او لا والثاني المطلقة والاول
اعني الموجهة اما ان يكون الجهة هي الضرورة او الدوام
او الوجود فالاطلاق يقابل هذه الموجهات تقابل

العدم والملكة باعتبار ذكر الجهة ومقابل للامكان تقابلا
كلا باعتبار فعلية الحكم ويعد المطلقة في الموجهات
كما يعد السالبة في الحليات فالمطلقة هي التي بين
فيها بالفعل حكم ايجابي او سلبي فقط من غير بيان
شيء اخر من ضرورة او دوام او ما يقابلهما والكون
في بعض الاوقات اعني الوجود يقابل الدوام اذا
اعتبر التوقيت والضرورية هي التي بين فيها بالفعل
حكم ضروري ايجابي او سلبي والدائمة هي التي بين فيها
بالفعل حكم دائمي ايجابي او سلبي والوجودية هي التي
بين فيها بالفعل حكم وجودي ايجابي او سلبي والممكنة
هي التي بين فيها بالقوة حكم امكاني ايجابي او سلبي
فهذه اقسام القضايا بالقسمة الاولى والاطلاق
قسم واحد ويسمى مطلقة عامة ومقابل الجميع
ذلك كما مر ولغيره اقسام اخرى كما سنذكرها فيما بعد
انشاء الله تعالى **فصل** في اقسام الضرورة فنقول
القضية التي يكون الحكم فيها بالضرورة لا يخلو اما ان يكون
لشرط ما دام ذات الموضوع موجودا مثل كل انسان

حيوان بالضم او بشرط مادام ذات الموضوع متصفا
بوصف الموضوع مثل المتحرك بالاصبع مادام متحركا او
بشرط مادام ذات الموضوع متصفا بوصف المحمول
مثل الانسان ماشٍ مادام ماشيا او بشرط اخر غير
هذه الشروط وهو الوقت معينا كان كقولنا كل قمر
منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
او منتشر اكقولنا كل انسان متنفس وقتا ما والضم بالشرط
الاول الى شرط وجود الذات يقع على ما يكون للذات
وجود دائما وعلى ما لا يكون للذات وجود دائما والاول
يساوي الضم المطلقة في الدلالة وان كان مغايرا له
في الاعتبار فان المشروطة بأي شرط كان يغاير المطلقة
وبالاعتبار دائما يتساويان لان الحكم فيها حاصل
لم يزل ولا يزال والثاني مباين لها بحسب الدلالة
والاعتبار جميعا ثم المشروطة بالشرط الاول ان لم يقيد
بلا دوام الذات بل ترك كما هو متناولة لنفسيها بل خلت
المطلقة تحتها منهما باشتراك ان في معنى اشتراك الاخص
والاعم وذلك المعنى ثبوت الحكم في جميع اوقات وجود

هو ع

الذات والاخص هو المطلقة التي يدوم ذاتها والاعم
هو المشروطة المذكورة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها
وان قيدت بلا دوام الذات كانت هي المطلقة
تشتركان في معنى ثالث غيرهما اعم منهما اشتراك
اخصين تحت اعم والمعنى المشترك فيه الذي هو اعم
منهما هو المشروطة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها
وانما يكون ذلك اذا اشترط في المشروطة ان لا يكون
للذات وجود دائما وعلى التقديرين جميعا فالمشتركان
فيه اعني الضم التي بحسب الذات مطلقا هو المراد
في قولهم قضية ضرورية وهي التي يقابل الامكان الذاتي
والاقسام الاربعة الباقية من الضروريات وهي
المشروطة بشرط وصف الموضوع على الوجه الذي
يشمل الضروري الذاتي وبشرط المحمول وبشرط الوقت
المعين وبشرط الوقت الغير المعين فهذه الضروريات
مع الدائم الغير الضروري اقسام المطلق الغير الضروري
بحسب الذات وظاهر ان هذه الضروريات لا يشمل
الدوام المطلق الذي يكون بحسب الذات وظاهر ان

هذا الدوام شاملا للضروري الذاتي فالمطلق العام
الضروري بحسب الذات ما فيه اما ظ من غير ضرورة دوام الذات
واما دوام من غير ضرورة وهذا المطلق اخص من المطلق
العام الضروري الذاتي وانما سميت هذه ايضا مطلقة
لانه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة
او ضرورية او ممكنة وهذه العبارة قد يمكن ان
يعمل على وجهين احدهما ان يقيد القضية اما مطلقة
واما موجهة والموجهة اما ضرورية واما ممكنة وعلى
هذا الوجه يكون المطلقة هي المقابلة للموجهة الضرورية
او غيره والثاني ان يقيد القضية اما ان يكون الحكم
فيها بالفعل او بالقوة وهي الامكان واما بالفعل اما
ان يكون دائما او بالوجود الخالي عنها ويكون المطلقة
بحسب هذه القسمة هي الوجودية من غير ضرورة ذاتية
ويكون مشتملا على ضروريات اخر وغيرها اما هو مقابل
للضروري الذاتية وامثلة المطلقات في التعليم الاول
كانت مناسبة لكل واحد من الاعتبارين فلاجل
هذين الاعتبارين اختلف اصحاب الاول بعده في

المعلم

القضية

القضية فاسطيوس ومن تبعه حملوها على العامة
المقابلة للخاصة وغيرها من اقسام التوجيه والاسكندر
الافروديسي ومن تبعه حملوها على الخاصة المقابلة
عنها وبالجملة القضايا الضرورية اما مطلقة او مشروطة
والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال الا في
استثناء وشرط والمشروطة خمسة لان الشرط اما داخل
في القضية واما خارج عنها والداخل اما يتعلق
بالموضوع واما يتعلق بالمحمول المتعلق بالموضوع اما ذاتا
واما صفة الموضوعة معها والمتعلق بالمحمول واحد
لانه ايضا وصف وليس له ذات يباين ذات الموضوع
وهذه العلل والخارج اما بحسب وقت بعينه او لا بعينه
فجميع اقسام الضرورة واحدة مطلقة وخمسة مشروطة
واعتبار هذه الاقسام في جانبي الايجاب والسلب واحد
غير مختلف الا في شرط المحمول فانك اذا قلت زيد ليس
بكاتب مادام كاتبا لم يصح بل انما يصح اذا قلت مادام
ليس بكاتب وحينئذ صيرت السلب جزءا من المحمول
فكانت القضية موجبة لا سالبة وهذا بسيط

الضروريات وانما مركباتها فالمشروطة بوصف
الموضوع اعني ما يكون الحكم فيها بضم وصف المحمول
لذات الموضوع مادام متصفا بوصف الموضوع
كقولنا كل كاتب متحرك اصابعه بالضم مادام
كاتبا فلا يخ اما ان يكون ايضا ضروريا بحسب ذات
الموضوع او دائما بحسبها او لا ضروريا بحسب الذات
او لا دائما بحسبها فهذه اربعة اقسام لكن الصحيح
المعتبر منها واحدة وهي المقيد بشرط وصف الموضوع
مقيدا باللادوام بحسب الذات والباقي اما غير
صحيحة او صحيحة غير معتبرة والضم بحسب الوقت
سواء كان الوقت معينا او غير معين اقسامها
اربعة لكن الصحيح المعتبر منها واحدة في كل واحد
من التعيين واللاانتشار والباقي صحيحة غير معتبرة
ويسمى المشروطة بوصف الموضوع اعني المشروطة
العامة اذا كان مقيدا باللادوام الذاتي مشروطة
خاصة والوقتيتان المطلقتان ووقتيتين بحذف
قيد الاطلاق مثال الاول بالضم كل كاتب متحرك الاصابع

ما دام كاتبا لا دائما اي لا خلو من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالفعل ومثال الثاني لا خلو من القمر بمنخسف وقت
التربيع بالضم لا دائما اي كل قمر بمنخسف بالفعل ومثال الثالث
بالضم كل انسان متنفس وقتا ما لا دائما اي كل انسان في وقت ما
بمتنفس بالفعل واعلم ان هذه التراكيب ليست
بحسب انحصار العقلي بل بحسب التداول فيما بين
القوم والا فالتراكيب كثيرة لانه اذا ثبت وصف
المحمول لذات الموضوع بشرط وصف لا يخ اما ان يكون
لا ضروريا بحسب وصف الموضوع فقط او ضروريا
دائما او لا دائما وكذا باعتبار مجموع الذات والوصف
معا اما ضروري او دائم او لا ضروري او لا دائم
الى غير ذلك من الاعتبارات العقلية التي لا فائدة
في تطويلها وهذه الاحتمالات لا جارية في غير المشروطة
مع زيادة اخرى كما لا يخفى على المتامل فصل
في القضايا ذات الدائمة اعلم ان الدوام غير الضم لانه
يجوز ان يكون شيء لشيء دائما وليس يستحيل ان
عنه والدوام اما مطلق او مشروط والاول ينقسم

(للعام ؟)

دائمة مطلقة والشرط اما وصف للموضوع ويسمى
عرفية عامة او وصف المحمول لكن هذا غير مشهود
وهذه الثلثة من البسايط والمشروطة بوصف
الموضوع قد تركب كالمشروطة بوصفه من اقسام الضم
ويسمى عرفية خاصة وعدد اقسامها كعدد اقسام
لكن الصحيح المعتبر منها واحدة وهو المقيد بالادوام
الذاتي والباقي اما صحيحة غير معتبرة او غير صحيحة مثل
بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما
اى لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل

فصل في القضايا المطلقة والوجودية

اعلم ان الاطلاق اما يجب الضم ويسمى ضرورية
مطلقة او يجب الدوام ويسمى دائمة مطلقة
وقد مر ذكرها سابقا واما يجب بالجهة ويسمى مطلقة
عامة واما يجب الاضرورة والادوام ويسمى
مطلقة خاصة وقد يخص هذه باسم الوجودية
وهي التي يخلى عن الضم والدوام والمطلقة العامة
شاملة لها وبعبارة اخرى ان المطلقة العامة

سواء كانت موجبة او سالبة هي التي يقتضي ثبوت
المحكوم بالفعل او نفيه كذلك في احد الجانبين فقط وهذا
المعنى يشمل الضم واللاضرورة ويخلى عن الضم المقابل
مثل كل انسان كاتب بالفعل ويشمل هذه المطلقة
ايضا الدائم وغير الدائم ويخلى عن الدائم المقابل و
المطلقة الخاصة تاعني الوجودية سواء كانت لاضرورية
او لادائمة هي التي يقتضي ثبوت الحكم بالفعل ويخلى
عن الدائمتين والضرورتين معا مثل قولنا كل
انسان كاتب بالفعل لا بالضم اى لا شئ من الانسان
بكاتب بالفعل وقولنا كل انسان كاتب بالفعل
لا بالدوام اى لا شئ من الانسان بكاتب بالفعل لان
اللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة واللادوام
اشارة الى مطلقة عامة مخالفة في الكيفية لما
قيدها وموافقة له في الكم **فصل** في بيان
معنى الامكان واقسامه اعلم ان الامكان اما ان
يعني به ما يلازم سلب ضم العدم فقط وضم العدم
هو الامتناع فسلب ضم العدم هو سلب الامتناع وهذا

بالامكان العام

المعنى للامكان موافق للوضع اللغوى وما لا يصدق
عليه هذا الامكان فهو ممتنع والواجب يصدق عليه
هذا الامكان وكل ما يصدق عليه هذا الامكان
فليس بممتنع فالواجب ليس بممتنع واما ان يعني
ما يلازم سلب العدم والوجود جميعا على ما هو
موضوع له بحسب النقل الخاص من المعنى الاول
الى هنا حتى يكون الشئ الذى يصدق عليه الامكان
الاول فى نفيه واثباته جميعا يصدق عليه
هذا الامكان بان يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون
اى غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فالامكان
بالمعنى الاول يصدق فى جانبيه جميعا خصه الخاص
باسم الامكان الخاص وصار الواجب غير داخلة فى
هذا الامكان والاشياء بحسب هذا الامكان اما ممكنة
واما واجبة واما ممتنعة وكانت بحسب المعنى
الاول اما ممكنة واما ممتنعة فيكون غير الممكن بحسب
المعنى الثانى غير ما ليس بضرورى الوجود والعدم
فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى وكذا الممتنع

والامكان بالمعنى الاول يسمى امكانا عاما او عاميا
منسوبا الى العام وبالمعنى الثانى يسمى امكانا خاصا
او خاصيا منسوبا الى الخاص والامكان لما كان
بازاء سلب العموم الذاتية كان واقعا على سائر الضروريات
المشروطة وقد يطلق ممكن ويفهم منه معنى ثالث
وكأنه اخص من الاول والثانى وهو سلب جميع الضرورات
الذاتية والوصفية والوقتية وهذا الامكان
يسمى بالامكان الاخص فيكون لاعتبارات خمسة
واجب وهو الذى يكون ضروريا الوجود بشرط الذات
وممتنع وهو الذى يكون ضروريا العدم بشرط
الذات وموجود له ضرورة ما وهو الذى يكون
ضروريا الوجود بشرط غير الذات من الوصف والوقت
ومعدوم له ضرورة ما وهو الذى يكون ضروريا العدم بشرط
غير الذات من الوصف والوقت وشئ لا ضرورة
له البتة وهو ينتفى فيه جميع الضرورات الذاتية
والوصفية وغيرها وقد يطلق ممكن ويفهم منه معنى اخر
وهو ان يكون الانتفات فى الاعتبار ليس لما يوصف

فى حال من احوال الوجود من ايجاب او سلب
بل يجب الالتفات الى الحالة فى الاستقبال فاذا كان
ذلك غير ضرورى الوجود او العدم فى اى وقت فرض
له فى المستقبل فهو ممكن ومن يشترط فى هذا الامكان
ان يكون معدوما فى الحال فقد اخطأ لان الشرط
يخرجه عن ان يكون ممكنا الى ضرورة العدم كما انه
اذا جعله موجودا اخرجه عن ان يكون ممكنا الى ضرة
الوجود والممكن هو الذى يمكن ان يكون وان يمكن ان
لا يكون من دون اعتبار شرط الوجود او العدم فان
لم يفرض شرط ثم العدم فى الحال فكون الشئ ممكنا
لم يفرض شرط ثم الوجود فى الحال فلم يكن بين الامكان
ومقابله فرق هف ويسمى هذا الامكان بالامكان الاستقبال
ثم اعلم ان الوجود كما ينا فى الامكان كان الوجود
اما بالقم الذاتية او بالقم الغير الذاتية اعنى الى صفة
والوقتية اولا بالقم فان كان بالقم الذاتية
وهو الوجوبية كما ينا فى الامكان الاول وان كان بالقم
الغير الذاتية كما ينا فى الامكان الثانى وان كان بالقم اصلا

فهذا المكان علة لاحتراق الخشبة وعلة لاعتقاد ان
الخشبة تحترق وقسم اخر من البرهان وهو ان لا يكون
الاوسط علة لوجود الاكبر فى الاصغر وكان الاوسط
والاكبر معلولى علة واحدة ولكن الاوسط يكون علة لوجود
الاكبر فى الاصغر فالبرهان يسمى برهان ان مطلقا وان كان
معلولا لوجود الاكبر فى الاصغر فيسمى دليلا اما مثال
ما كان الاوسط والاكبر معلولى علة واحدة هو قولنا
ان هذا المحموم قد عرض له بول خاثر ابيض وكل من يعرض له
ذلك يخيف عليه السرسام فهذا المحموم يخاف عليه
السرسام والبول الابيض والسرسام معلولان لحركة
الاخلاط فى ناحية الرأس واما مثال الدليل هو قولنا
ان هذا المحموم يثوب حماه غبا وكل من ثاب حماه غبا فحماه
من عفونة الصفراء فان نوبة الغب معلول لكون حم المحموم
من عفونة الصفراء وبالجملة فبرهان ان هو ان يكون
الاوسط علة لوجود الاكبر فى الاصغر وان لم يكن علة
لوجوده فى ذاته ثم الوسط اذا كان معلولا لوجود الاكبر
فى الاصغر فانه يكون فى اثبات جوهر الاكبر للاصغر دليلا

لوجود الامر فى نفسه بل الاعتقاد
وجود الاكبر للاصغر وهذا القسم يسمى
برهان ان ثم ان كان الاوسط
معلولا فى الخارج لشئ اخر ولكنه علة

ويكون في اثبات اينية الاكبر للاصغر برهان ان مطلقا
فانك اذا قلت هذه الخشبة محترقة وكل محترقة فيها النار فهذه الخشبة فيها النار كان دليلا ولكن اذا
قلت هذه الخشبة محترقة وكل ما يحترق فله محرقة
فانه يكون برهانا لان النتيجة له محرقا او ذو محرق واذا
قلت هذا الجسم متحرك وكل متحرك فله محرك كان برهانا
ان فان الذي اثبت بهذا البرهان هو ان لهذا المتحرك
محركا وان اثبت به جوهر المحرك كان دليلا وجوهر
المحرك مثل انسان او ريح ومثال ما كان الاوسط فيه
معلولا للاكبر ولكنه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر
هو قولنا ان زيدا انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان
لان الحيوان اولا محمول على الانسان ثم على زيد وايضا
مثل قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم فالانسان
جسم فالجسم اولا محمول على الحيوان ثم على الانسان اعني
الجسم الذي يصح ان يحمل وهو الجسم بمعنى الجنس فان الجسم اذا
اخذ بشرط انه ليس الا ماله طول وعرض وعمق فقط
لم يصح حمله لان الجسم بهذا الوجه جزء من اجزاء الحيوان

وليس مادة والجزء لا يحمل على الكل واذا اخذ الجسم لا بمعنى ان اشترط
فيه الشرط المذكور اعني قيد فقط لم يصح حمله لان الجسم ههنا
الوجه جزء من اجزاء الحيوان وليس مادة بل يجوز ان
يكون مع هذه الصفة اعني له طول وعرض وعمق صفات
اخرى كان جنسا وصح حمله فان الجسم اذا كان كذلك صح
ان يكون حيوانا او حجرا ولا تناقض بين قولنا ان
هذا معلول لشيء ثم يكون علة لوجود ذلك الشيء في
غيره فان حركة النار معلولة لطبيعتها ثم هي علة لحصول
طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده واذا اخذ الجسم
بشرط ان يكون حيوانا او حجرا كان نوعا هذه في القياسات
الاقترانية واما في الاستثنائي فاعتبار برهان
لم وان في المتصلة يكون بالمستثنى لانك اذا قلت
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واستثنيت المقدم
كان برهان لم فان المستثنى هو بازاء الاوسط في
الحمليات الا ترى انك اذا اردت رد الاستثنائي الى الحملي
جعلت المستثنى وسطا كما ذكرناه في كتاب القياس
ومثال برهان ان ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة

مع استثناء المقدم وايضا لو كان العقل يدرك بالة
جسمانية لكان المعقول له وضع فاذا استثنيت نقيض
الثالى كان برهان ان وفى برهان لم لو كان العقل
لا يدرك ذاته لكان وجوده فى مادة مع استثناء نقيض
الثانى وبالجملة فان الاوسط ليس بالحقيقة علة لوجود
اليقين بالنتيجة والا كان المعلول فى برهان ان
سببا لوجود العلة وهذا محال وعلى ان اليقين قد
يكون بالتواتر والتجربة والحس بل السبب فى افادة
النتيجة واليقين امر اخر كما تقرر فى علم النفس لكن
الاوساط وساير ما يتوصل بها الى معرفة المجهولات
معدات لوجود النتايج وليشبه ان يكون البراهين
والتجربة وما يجرى مجراها معدات ومثال المعد فى
نوع اخر ان الخشب يمكن ان يقبل الحرارة وان يقبل
البرودة ومحال ان يقبلهما معا من مفيدهما فيجب ان
يكون هناك شئ يرجح فيه قبول احدهما او الاخر كما
تدنى منه او يبعد منه فبعده يقبل احد الضدين
ثم اعلم انه قد يكون الاكبر للاصغر لا بسبب لكنه لا يكون

بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر الا بتبين الوجود
له ويكون الاكبر بين الوجود للاوسط والبرهان الذى ينعقد
من هذا يكون يقينيا ويكون برهان ان واذا قلنا كل
جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف
كان الاكبر له مؤلف والاوسط علة لوجود الاكبر فى الاصغر
فان كون الجسم ذا مؤلف معلول لكونه مؤلفا واما نسبة
المؤلف الى الجسم فهى نسبة مقوم او لا ذاتى بلا وسط
واما قياس الخلف فانه يفيد برهان ان لانه يبين
صدق شئ لكذب نقيضه لاجابه المحال وهذه كلها
امور خارجة لكنه فى قوته ان يعود الى المستقيم فيكون
منه ما فى قوته ان يكون برهان لم واما حال الاصغر مع
الاوسط فى البراهين فانه يجوز ان يكون علة للاوسط
كالنوع يخواصه المنبعثة عنه لكن الاوسط علة
لا للاصغر بل فى بعض احكامه وخواصه التى تابعة للاوسط
مثل كون الزوايا الثلث من المثلث مساوية لقائمتين
بالقياس الى اصغر واكبر ويجوز ان يكون الاصغر من
خواص الاوسط ثم الاوسط يكون علة للحكم على الاصغر

واعلم انه لا يصح ان يستعمل وسط من امر غريب وذلك
لانه اذا جعل مثل هذا العارض وسطا كان الاكبر
اما ساويا له واما اعم منه وكيف ما كان كان اما
غريبا عن موضوع الصناعة وذلك لان ما يأوي
شيئا قد يقع خارج من موضوع الصناعة فهو ايضا
خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن
الاكبر ايضا من الاعراض الذاتية فان كان الاكبر
عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا اعم منه دل
كما يدل العلامات في انه برهان
على الفاسدات فنقول ان البرهان يعطي الدائم
وليس في شيء من الفاسدات عقد دائم لان المقدمات
اعني الصغرى والكبرى في القياسات على الفاسدات
لا يكون دائمة الصدق واذا كان كذلك فلا يصح ان
يكون مقدمة للبرهان واذا لم يصح لم ينعقد
برهان فلا برهان على الفاسدات فكما انه لا برهان
عليها لا حد لها ايضا لانا سنوضح ان البرهان والحد
متشاركان في الاجزاء فلا برهان عليها لا حد لها وكيف

له حد وانما يكون امتيازها بالعوارض الغير المقومة
ثم الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد كالكسوف قد
يبرهن عليها ويحد فان مثل ذلك قد يدرك بالمشاهدة
كما يدرك كسوف ما في وقت ما بالمشاهدة كانت معرضة
للتغير فلم يكن ذلك العلم غير متغير واما اذا ادركت
بالاسباب لم تكن معرضة للتغير فيكون ذلك العلم غير
متغير وقد عرفت ان الاسباب اربعة فاعل وغاية
وصورة ومادة فمن الاشياء ما له يجمع جميع هذه الاسباب
ومنه ما ليس له الا الفاعل والغاية والصورة كالعقول
الفعالة والعلوم المحضة فهذا يسمى علوم المفارقات
وما يختص بماله جميع تلك الاسباب ولكن المادة
لا يكون معينة فيه بل يجوز اقتران الصورة بأي مادة ما
كانت وهي التي لا يدخل المادة في حد صورتها كالمثلث
الذي يكون في خشب او ذهب فان ذلك يسمى هيولى
ومنه ما يكون للصورة مادة متعينة لا يمكن ان توجد
الصورة مفارقة لها حدوثا او تواما ومثل ذلك يدخل
المادة في حدوده وهذا العلم مخصوص بالعلم الطبيعي

وقد يدرك بالاسباب
فاذا ادركت بالمشاهدة؟

يمكن ان يجتمع فيه جميع الاسباب ويكون الفاعل والغاية
خارجين عن موضوع الصناعة امكن ان يكون عليه
برهان انّ
بالّم من طريقين مختلفين وقد يصح ان يكون الفاعل والغاية
غير خارجتين عن موضوع الصناعة كالانسان الذى
يكون السبب لفاعليّة اما انسان او نطفة او قوة
فى نطفة وهذا الثالث لا يخرج عن العلم الطبيعى وسببه
المادى اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وسببه
الصورى النفس وسببه الكمالى وجود اكمل جوهر يمكن
ربوبيّة
رخصول مبادى كثيرة فاسدة حصولا تحدا فى نفس بدن
حتى يكون من شانه ان يبقى بنفسه للسعادة ومثل
هذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى وما كان مثل هذا
فلا يمكن برهانا ان من باب اللم ثم اختلاف برهان وان
فى علم واحد يمكن على وجهين احدهما ان يكون قد اعطى فى
احد القياسين علة بعيدة والاخر يعطى العلة القريبة
فيكون تمام اللم بان يعطى العلة القريبة اما فى الوجب
كمن يعطى العلة فى فلانا محموم كائنة اندوسانه لانه
عفن غلطة فان انسداد المسام علة لعفونة الخلط

العفونة

وعفونة الخلط علة للحمى واما فى السالب كمن يضع العلة فى
جواب من يسال ان الحايط لم لا يتنفس انه ليس يجوز ان لا يسير
بذيرية فان وجود الريّة علة معاكسة للتنفس وسلبها
علة سلب التنفس والوجه الثانى ان يكون احد القياسين
فيه العلة دون الاخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب
الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل ما يلمع فهو بعيد جدا
ثم نقول ان المجرات قريبة وكل قريب فانه لا يلمع فالمجرات
لا تلمع على انه يجوز ان يعلم الان بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم
بالعلة فلا يكون دورا لان الاول لم يطلب بلم والثانى
لم يطلب بان

فى بيان الجهل البسيط والمركب

فنقول الجهل قد يكون بسيطا وذلك حيث لا يكون الجاهل
بالشئ راى كمن يجهل وجود البارى جل جلاله فان يجهل
وقد يكون مركبا كمن يعتقد وجود الجسمية للاله جل
عن ان يوصف بامثال هذا ويكون قد عرف ذلك بوسط
وهذا الجهل ليس هو عدم العلم فقط بل هو عدم العلم مع وجود
راى مضاد للحق بخلاف الجهل البسيط فانه عدم العلم
عما من شانه ان يكون عالما

فى ان الحد

لا يكتسب بالبرهان وذلك لانه لا بد من حد اوسط مساو
للطرفين لان الحد والمحدود متساويان وذلك الاوسط
لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او يكون خاصة فان كان حدا
اخر فالسؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث
والثالث برابع وهلم جرا فالامر ذاهب الى غير النهاية وان
اكتسب بالحد الاول فذلك هو الدور وان اكتسب بوجه
اخر غير البرهان فلم لا يكتسب به ذلك الحد ولا على انه
لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان تامان كما تقرر في موضعه
وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما ليس بحد
اعرف من الامر الذاتي للمقوم له وهو الحد حتى يكتسب به
وايضا هل يكون الحد انما يحمل في الكبرى على الاوسط على
انه محمول مطلقا او حمل على انه حد فان حمل على الاوسط
على انه محمول مطلقا انتج انه محمول على الاصغر فقط ولم يعرف
من ذلك ان له حد واذا كان كذلك لم يكن الى ذلك القياس
حاجة فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود تما لا
يحتاج فيه الى برهان وان حمل على انه حد للاوسط فهو
كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد

الانسان هو بعينه حد الضاحك الا ان يقول قائل انا نحمل
على الاوسط بانه حد لموضوعه اي بما هو موضوع للاوسط فهذا
حد فان هذا ايضا كاذب فان الباكي والخجل وسائر الخواص
والفصول المساوية يحمل عليها الخاصة وليس حدا النوع حدا
لها فانك اذا حملت الخاصة والفصل حدا اوسط فقلت
كل ج ب وكل ب ا كذا وكذا من طريقتها هو اي محدود بكذا وهكذا
من طريق ما لزم من ذلك ان يكون حد الخاصة او حد الفصل حدا
للنوع وايضا فان حد الفصل والخاصة وان كانا يقالان
على النوع فانما يحملان من طريق انه حد للنوع بل من طريق انه
موجود للنوع وفرق بين ان يكون هذا الشيء الذي هو موجود
وبين ان يكون حدا له فان قيل انه يحمل على الاوسط على
الاوسط على انه حد لما هو موضوع للاوسط وضعا حقيقيا
وضع النوع لخواصه فيكون قد اخذ المطلوب في بيان
نفسه فانه لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان
فانه اذا قيل كل انسان ضحاك وكل ضحاك حيوان ناطق
ميت فكل انسان حيوان ناطق ميت فاما ان يعني ان كل
ضحاك من حيث هو ضحاك كذا وليس الامر كذلك فان الضحاك حد

ليس هو الحيوان الناطق الميت بل ليس هذا حد شيء ما يعرضه
انه ضحاك وهو الانسان واما ان يعني بذلك ان كل ما هو موضوع
للضحاك وضعا حقيقيا هذا حده وهو الانسان فلو كان هذا
بيّنًا هذا ما اردنا ايراده في هذا المختصر مضافا الى كلام البرهان
والله المستعان وعليه التكلان المفاكرة الرابعة في القياسات
المغالطية فنقول الغلط يقع بسبب يرجع اما على التاليف
القياسي واما الى اجزائه التي هي المقدمات ثم الحدود
ونذكر احوال كل منها وفصول في الغلط الذي
يرجع الى التاليف فنقول هذا الذي يرجع الى التاليف
فيكون السبب يرجع اما الى صورة القياس واما الى
مادته والاول وهو ان يكون المدعى قياسا والحال ان الصورة
ليس بقياس صورته هي التي يرجع الى الصورة يكون اما
بحسب نسبة بعض المقدمات الى بعض او بحسب نسبتها الى
النتيجة والذي يكون نسبة بعض المقدمات الى بعض هو
ان لا يكون على شكل وضرب منتج والذي يكون بحسب
نسبة المقدمات الى النتيجة فلانها اما ان يكون السبب
هو ان المقدمات لم يلزم منها قول غيرها او لزم ولكن اللازم

لما انجز الى بيان الكبرى
بل الكبرى يتبين اذا لم يكن
بيّنًا م

ليس هو المطلوب والاول هو المصادرة على المطلوب والثاني
هو وضع ما ليس بعلة علة الان وضع القياس الذي لا ينتج
المطلوب لانه انتاجه هو وضع ما ليس بعلة للمطلوب كان
علة فان القياس علة للنتيجة واما الذي يرجع الى
مادة القياس فهو ان يكون القياس مشتملا على مقدمات
لو وضعت بحيث يكون مسلمة لما كانت على هيئة قياس
ولو وضعت على هيئة قياس خرجت عن ان يكون مسلمة
ومثاله ان يقال كل انسان ناطق وكل حيوان
من الناطق فهو ناطق يحصل ان وذلك لان القياس
انما ينعقد بحسب الصورة هو هذا الحدود اما مع اثبات
القيد الذي هو قولنا من حيث هو ناطق في المقدمتين
جميعا او مع حذفه عنهما جميعا لكن اثباته منهما يقتضي
كذب الصغرى وحذفه منهما يقتضي كذب الكبرى وان
حذف من الصغرى واثبت في الكبرى ليكونا صادقين
اختلف صورة القياس فلم يكن الاوسط مشتركا فالقياس
المنعقد منهما بحسب الصورة لا يكون قياسا واجب القبول
بحسب المادة ولهذا كان السبب في هذا القسم من جهة المادة

واذا كان كذلك فوضع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب
الاول من هذا القبيل اى مما يقع الغلط فيه من جهة التاليف
اما المصادرة فذلك اذا كان حدان من حدود القياس
هما اسمان مترادفان فالواجب ان يكونا مختلفى العبارة
وبالجملة المصادرة على المطلوب تشتمل على حدين مترادفان
كما مر ويلزم منه ان يكون احدى المقدمتين خالية عن
الوضع والحمل وهى التى يتحد حداها والثانية هى النتيجة
بعينها فيكون التاليف من مقدمة واحدة بالحقيقة ويكون
احدى حدى النتيجة هو الاوسط مثلا كل انسان بشر وكل
بشر ناطق فكل انسان ناطق وما يقع فى قياس واحد هكذا
يكون ظاهرا غير ملتبس والخفى منها يكون فى قياسه مركبة
يقتضى تباعد النتيجة والمقدمة المعدة فقلة ظهور هذه
ان الاغلاط المتعلقة بالتاليف القياسى اربعة اثنان
منها يتعلقان بنفس القياس وهما اختلال الصورة
والمادة ويشتركان فى ان المخل فيهما هو سوء التاليف
واثنان منها يتعلقان بمخل القياس والنتيجة معا وهما
وضع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب فاذن

جميع ما يتعلق بالتاليف القياسى ثلثة اشياء فاذن عمدة
فى القياس صورته ثم ما انتزعنا اليه من احوال المادة لم
يقع خطاء من قبل الجهل بالتاليف ومن وضع ما ليس بعلة
علة ومن المصادرة على المطلوب الاول

فى بيان الغلط الراجع الى المقدمات فنقول هذا القسم
وهو ان يكون الغلط بسبب فى المقدمات افرادا او فى
اجزائها التى هى الحدود وينقسم الى ما يكون السبب لفظيا
والى ما يكون معنويا والقسم الاول تذكر احواله فى هذا الفصل
فنقول هذا القسم على ما ذكرنا سابقا ستة
اقسام لان الغلط اما ان يكون لاشتراك فى وجوه اللفظ
المفرد او فى هيئة فى نفسه او هيئة اللاحقة به من خارج
او فى التركيب المحتمل لمعنيين او فى وجود التركيب وعدمه
فيظن المركب غير مركب او غير المركب مركبا ومثال الاول
هو ان ينتقل الذهن من احد معنيى لفظ كل حالتى الاطلاق
على الجميع وعلى واحد الى الاخر ولا شك ان بين الكل وبين
كل واحد من الاجزاء فرقا وهو ان الكل يشتمل على الاجزاء معا
وكل واحد ياخذ الواحد فالواحد على سبيل التناوب

احدهما ان لا يكون مع الماخوذ غيره والثاني ان لا يتخلل واحد
غيرها ماخوذ وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ بان
يكون اذا اجتمع كان صادقا فيظن انه اذا فرق كان
صادقا فاذا قلنا اذا قلنا كان امرؤ القيس شاعرا فيظن انه
يصح قولنا امرؤ القيس كان وقولنا امرؤ القيس شاعر وذلك
لان المحمول في الاول هو قولنا كان شاعرا على سبيل
الاجتماع فيظن انه يصح حمل كل واحدة من لفظتي كان
وشاعرا عليه على سبيل الانفراد وانما يصح الاول لان لفظة
كان فيها ناقصة وهي جزء المحمول والمحمول قضية دالة
على كونه في الزمان الماضي شاعرا ولا يصح الثاني لان افراد
لفظة كان يدل على انها اخذت تامة وهي المحمول بنفسه
وكانه يقول حصل امرؤ القيس ولا يصح الاول ايضا لان
لفظة كان يدل على انها اخذت رابطة لا دالة لها
الا على الارتباط فالمحمول هو الشاعر على ما مر فلا فرق
بين قولنا كان شاعرا وبين قولنا هو الشاعر على هذا
التقدير ويلزم منه حمل الشاعر على امرؤ القيس الذي ليس
الان كان البتة لا يوجد اصلا فضلا عن ان يوجد شاعرا

وكذا اذا قلنا ان الخمسة زوج وفرد وصح فيظن انه يصح قولنا
الخمسة زوج الخمسة فرد على قياس ما اذا قلنا العسل
حلو واصفر وصح فيصح قولنا العسل حلو العسل اصفر
وهذا المثالين مثال القسم الخامس واذا كان الانتقال
على عكس هذا كان مثالا للسادس مثل ان يظن انه
اذا قلنا ان امرؤ القيس شاعر جيد وصح على تقدير كونهما
وصفين متباينين صح ايضا على تقدير كونهما معا وصفا
واحدا وهذا ايضا مما يكون الغلط فيه بسبب المعنى
من وجه وذلك الوجه هو اغفال توابع المحمل الذي يجيء
ذكره في الاغلاط المعنوية فان الجيد المطلق اذا حمل على
الجيد في الشاعرية فقد اغفل ما يتبع المحمول وكان
كحمل الموجود بالفعل على الموجود بالقوة في مثالنا المذكور
له لكنه ههنا يكون بشركة اللفظ وذلك لان هذا الغلط
انما حدث من قولنا هو شاعر جيد وليس من شرط اغفال
توابع المحمل ان يحدث من تركيب لفظي يتقدمه
في بيان الغلط الذي يكون السبب فيه معنويا فنقول
اعلم ان الاغلاط المعنوية لا يتصور ان يقع في الحدود التي

هي المفردات كما مر سابقا فاذن هي انما يقع في التاليف والتاليف يكون اما في القضايا بانفسها او يكون بين القضايا والذي يكون بين القضايا فهو اما قياسي واما غير قياسي والواقعة في التاليف القياسي فقد تقدم ذكرها واما التي يقع في القضايا بانفسها وهي المتعلقة بالمقدمات فهي التي نريد ان نذكرها ههنا وهي ثلثة لا غير لان التاليف يقع اما بين جزئين يستحق احدهما لان يحكم عليه والاخر لان يحكم به واما بين جزئين لا يستحقان ذلك والغلط في الاول لا يتصور الا بان يكون الترتيب غير صحيح بان نجعل المحكوم عليه محكوما به وبالعكس والسبب في ذلك ايهام العكس واما الثاني فلانه اما ان يكون الماخوذ منها بدل ما يستحق لان يكون جزء من القضية شيئا من معروضاته او عوارضه ولا يكون كذلك بل شيئا متشابها له او على وجه اخر غير الوجه الذي يجب والاول هو اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وذلك لان الحكم يتعلق بالذات بما يستحق لان يكون جزء من القضية وبالعرض بمعروضاته وعوارضه والثاني هو سوء اعتبار الحمل فان الحمل لا يكون فيها كما ينبغي مطلقا وقد بقي من اسباب الغلط قسم واحد وهو الواقع بين قضايا لا يتالف منه قياس وهو المسمى بجمع المسائل في مسئلة

فهو لا ينافي الامكان الاستقبالي لان الوجود في الحال لا ينافي العدم في الاستقبال لجواز ان يكون الشي موجودا في الحال معدوما في الاستقبال

فصل

في الفرق بين السالبة الضرورية وغيرها بالعكس اعلم ان السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة والسالبة الممكنة غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام لان القضية الموجهة كما مر تسمى رباعية وموضع الجهة هو ما يلي الرابطة لانها بيان نسبتها كما كان موضع ادات السلب ايضا ما يليها لانها يقتضي رفعها فالسلب والجهة اذا اقترنا لم يخل اما ان يكون الجهة متقدمة على السلب كما في قولنا بالضرورة ليس واما ان يكون متاخرة عنه كما في قولنا ليس بالضرورة والاول يقتضي ان يكون القضية سالبة وجهتها تلك الجهة والثاني يقتضي ان يكون الجهة مرفوعة وجهة القضية هي ما يقابل تلك الجهة فالسالبة الضرورية هي التي يلازم الممتنعة وسالبة

الضم ان سلبت ضم ايجابية فهي يلازم الممكنة العامة
الايجابية وان سلبت ضم سلبية فهي يلازم الممكنة
العامة السالبة وان سلبتهما معا فهي يلازم الممكنة
الخاصة والسالبة الممكنة ان كانت عامة اشتملت
على الممكنة الخاصة والممتنعة وان كانت خاصة
كانت لموجبتها ملازمة منعكسة كما سيجيء وكون
وسالبة الامكان ان سلبت العامة فهي التي يلازم
الضرورية المقابلة للممكن بذلك الامكان وان
سلب الخاص فهي يلازم ما يتردد بين ضم الطرفين
والسالبة الوجودية التي بلا دوام ملازمة منعكسة
لموجبتها وسالبة الوجود بلا دوام فهي يلازم ما
يتردد بين دوام الطرفين واما ان كان الوجود
بلا ضم فالسالبة الوجودية لا يلازم موجبتها بل
يقتضيان دوام الطرفين الخالي عن الضم وسالبة
الوجود الايجابي يلازم ما يتردد بين ضم الايجاب
ودوام السلب وسالبة الوجود السلبي يلازم
ما يتردد بين ضم السلب ودوام الايجاب

قوله فالسالبة الضرورية هي التي يلازم الممتنعة كما قولنا بالضم ليس الانسان بحجر
الانسان ممتنعة كونه بحجر الممتنعة لا يوجد قط وقوله بسالبة الضم احترز بسالبة ضرورة ايجابية كقولنا بالضم
الانسان كاتبا فانها ح ملازمة لقولنا انه كاتب بالامكان العام لانه حكم في القضية بانه كذلك الانسان كاتبا
ويكفينا بعنوان الضم واذا لم يكن شيء شيئا بالضم يكفينا الامكان البتة وقوله وان سلبت ضرورة
سلبية الخ هو مثل قولنا ليس بالضم لا شيء من الانسان بكاتب لانه ملازم لقولنا انه ليس بكاتب
بالامكان العام وقوله ان سلبتهما معا كقولنا ليس بالضم ليس الانسان كاتبا وليس لا كاتبا
ملازم لقولنا انه كاتب بالامكان الخاص لانه حكم فيها بانه كذلك الانسان كاتبا ولا كاتبا لا يكفينا بالضم
واذا لم يكن ثبوت الكتابة ونفيه له بالضم يكفينا الامكان الخاص ضم قوله والسالبة الممكنة ان كانت عامة
الخ كقولنا بالامكان العام ليس لا انسان كاتبا ولا كاتبا ضم ليس في الكتابة عن الانسان يكفينا بالامكان
العام الخ ان كان ثبوتها بالضم بالامكان العام وهي شاملة للممكنة الخاصة لم يكفينا بالامكان العام فهي ملازمة
للممتنعة وقوله وان كانت خاصة مثل قولنا بالامكان الخاص ليس الانسان كاتبا فانها ملازمة لقولنا
بالامكان الخاص الانسان كاتب وقوله وسالبة الامكان الخ كقولنا ليس بالامكان العام الانسان
كاتبا فانها ملازمة لقولنا بالضم الانسان كاتب لانه حكم فيها بثبوت الكتابة للانسان لا يكفينا بالامكان
واذا لم يكن ثبوته محمولا للموضوع بالامكان لا بد ان يكفينا بالضم لانها مقابلة وقوله وسلبه الخ
الخ كقولنا ليس بالامكان الخاص الانسان كاتبا وهي ملازم لقولنا بالضم يكفينا الانسان كاتبا او بالضم
لا يكفينا وقوله وسالبة الوجودية الخ كقولنا بالفعل ليس الانسان متنفسا دائما فانها ملازم قولنا
انه بالفعل متنفس دائما وقوله وسالبة الوجود الخ كقولنا ليس بالفعل الانسان متنفس لا دائما
وهي ملازمة لقولنا المتنفس له اما ليس كذلك دائما او لا كذلك وقوله واما ان كان الوجود الخ
كقولنا بالفعل ليس الانسان بمتنفس بالضم فهي ملازمة لقولنا اما ان يكفينا ثبوت التنفس له دائما
او نفيه كذلك دائما وقوله وسالبة الوجود اللاكما الخ كقولنا ليس بالفعل الانسان بمتنفس دائما
فانها ملازمة لقولنا اما ان يكفينا ثبوت التنفس له بالضم او نفيه له بالدوام وقوله وسالبة
الوجود السلبي كقولنا ليس بالفعل لا شيء من الانسان بمتنفس لا دائما فهي تلازم قولنا اما ان يكفينا
ثبوت التنفس له بالدوام او نفيه له بالضم

فصل في تحقيق القضايا ذوات الكلية الموجبة

والمراد بتحقيق القضايا ما يفهم من اجزائها وهو ينقسم
الى ما يتعلق بالموضوع والى ما يتعلق بالمحمول فقدم
ذكر الشيخ الرئيس في اشارته من القسم الاول ستة
احكام اثنان سلبيتان واربعة ايجابية فالسلبيتان
هما انا لا نعني بقولنا كل ج كلية بالميم ولا بالميم الكلي
ايا الكلي المنطقي فان الكلية هي العموم ولا العقلي
وانما لم يذكر الطبيعي لانه قد يكون موضوعا وذلك
في المهملات وقد يكون جزء من الموضوع وذلك في
المخصوصات والمحصورات وبيانه ان اخذ مع
لا حق شخصي مخصص كما في قولنا هذا الانسان
كان موضوعا للمخصوصة وان اخذ مع لا حق يقتضي
عمومه وقوعه على الكثرة فلا يخ اما ان ينظر الى تلك
الطبيعة من حيث يقع على الكثرة او ينظر الى الكثرة
من حيث تلك الطبيعة مقولة عليها والاول هو الكلي
العقلي والثاني ان كان حاصرا للجميع ما هي بقولة
عليه اي يكون المراد كل واحد واحد مما يقال عليه ج

او يوصف بج كان كليا موجبا والا فجزئيا موجبا
واما الاحكام الايجابية فاولها انا نعني بكل ج كل
ما يقال له ج ويوصف بج لا ما هو طبيعة ج تعنيها
كما في المهملات وذلك لان لفظة كل لا يضاف اليها
هناك وثانيها انا نعني بج كل واحد مما يوصف
بج بالفعل لا بالقوة وخالف الحكيم الفاضل ابو نصر
الفارابي في ذلك فانه ذهب الى ان المراد به هو
كل ما يصح ان يوصف به سواء كان مما يوصف بالفعل
او لم يكن الا بالقوة وهو مخالف للعرف والتحقيق
فان الشيء الذي يصح ان يكون انسانا كالنطفة
لا يقال انه انسان وثالثها انا نعني بالموصوفات
بج بالفعل على وجه يعم المفروض الذهني والموجود
الخارجي ولا يشترط فيه التخصيص باحدهما فانا نحكم
على كل واحد من الصنفين احكاما ايجابية
وخالف جماعة من المنطقيين في ذلك ذهبوا
الى ان المراد به ما يوجد منها في الخارج فقط على ما سياتي
ذكره ورابعها انا نعني به الموصوفات بج سواء

يوصف به دائما او غير دائم بل اعم منهما وهذا الاطلاق
الذي يتناول الدوام واللادوام هو حجة وصف
الموضوع بالنسبة الى ما اشرنا اليها فيما سبق و
اما الاحكام المتعلقة بالمحمول فمنها ما يختلف الجهات
بحسبه واذا عرفت هذا فذلك الشيء الموصوف
بج على الوجه المذكور موصوف بانه ب من غير زيادة
انه موصوف به في وقت كذا او حال كذا او دائما
فان جميع هذه اخص من كونه موصوفا به مطلقا
فهذا هو المفهوم من قولنا كل ج ب من غير زيادة
جهة من الجهات وبهذا المفهوم يتم مطلقا عاما مع خصوص
فان زدنا شيئا اخر فقد وجهناه وتلك الزيادة
مثل ان نقول بالضرورة كل ج ب حتى يكون كانا قلنا
كل واحد واحد مما يوصف بج دائما او غير دائم فانه
ما دام موجود الذات فهو يوصف بب بالضرورة وان
لم يكن ج فانا لم نشترط بالضرورة ما دام موصوفا بانه ج
بل اعم من ذلك لانه فرق بين الضرورة ما دام الذات
وما دام الوصف ومثل ان نقول كل ج ب دائما حتى

يكون كاتا قلنا كل واحد واحد من ج على البيان المذكور
يوجد له ب دائما ما دام موجود الذات من غير ض
ومثل ان نقول كل واحد مما يقال ج على البيان
المذكور اى بيان حال الموضوع فانه يوجد له ب بالضم
او بالدوام لا ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا
بوصف الموضوع كالمجيء او موقتا بوقت معين
كالكسوف او غير معين كالتنفس او بالوجود والفعل
فقط لا دائما وهذه اصناف الوجوديات ويمثل
ان نقول كل واحد مما يقال له ج على البيان المذكور
فانه يمكن ان يوصف بب بالامكان العام او
الاخص وعلى طريقة قوم فان لقولنا كل ج
بالوجود وغيره وجها اخر وهو ان معناه كل ج
بالفعل مما في الحال او الماضي فقد وصف بانه
ب وقت وجوده وهذا القوم يخصص افراد الموضوع
بالافراد الفعلية كما مر وهذا المذهب سخيف و
ذلك لان ما يوجد وقتا ما هو من افراد ج الموضوع
وليس موصوفا بالفعل فيلزم ان لا يكون موصوفا

ب وليس كك **فصل** في تحقيق السالبة الكلية

اعلم ان الواجب في الكلية السالبة المطلقة
بالاطلاق العام ان يكون السلب بينا ولكل واحد
واحد من الموصوفات بالموضوع بالوجه المذكور بينا او
غير مبين الوصف والوقت حتى يكون كانه يقول
كل واحد واحد مما هو ج ينفي عنه ب من غير
تناول لحال النفي ووقته وليس من الالفاظ ما يفي
معناه كك ولكن اذا اردنا ان نستعمل لفظا
في تفهيم فاولى الالفاظ به هو ما يساوي قولنا هذا المعنى م
كل ج ليس عنه ب او ليس ب من غير بيان
وقت او حال في السالبة الوجودية وهو المطلق
الخاص فاولى الالفاظ به هو ما يساوي قولنا كل ج
ينفي عنه ب نفيا غير ضروري او غير دائم
واما في القضية فاولى الالفاظ بها ما يساوي قولنا
كل ج فبالضرورة ليس ب او قولنا بالضرورة
لا شيء من ج ب ولا بعد بين تقديم الموضوع
على الجهة والسلب وبين تاخيره عنها في الدلالة

وان كان بينهما فرق بحسب الاعتبار وذلك ان الاول
يقتضي ان المحمول مسلوب بالفعل عن واحد واحد
من الموضوع والثاني يقتضي ان المحمول مسلوب عن
احاد الموضوع باسرها سلبا ضروريا فالاول
يقتضي تعلق ضم السلب لكل واحد بفرض بالفعل
ويتضمن ضرورة السلب الكلي بالقوة لان الحكم
على كل واحد بفرض يقتضي الحكم الكلي والثاني
يقتضي تعلق ضم السلب لكل بالفعل ويتعلق
بكل واحد بفرض تعلقا بالقوة لاشتمال الحكم
الكلي اي واحد بفرض والحاصل ان الاهمال
تساوي الكليتين في جميع المواضع لا مخالفة
العرف في الصيغة المذكورة **فصل** في تحقيق
الجزئيتين في الجهات وانت تعلم حال الكليتين
في الاحكام وقد الجزئيتين عليهما فقولنا بعض
ج ب يصدق ولو كان ذلك البعض موصوفا
ب ب في وقت لا غير ولذلك يعلم ان كل بعض
اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل واحد واذا

صدق الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد من
هذا يعلم انه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد
في كل وقت وكل في جانب السلب واعلم انه ليس
اذا صدق بعض ج ب بالفعل يجب ان يمنع ذلك
صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق الغير الضروري
او بالامكان وبالعكس فانك تقول بعض الاجسام
بالفعل متحرك ما دام ذات ذلك البعض موجودا او بعضها
متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان غير ضروري
ويجوز ان يكون حكم ضروريا للشيء وليس بضروري
له اي بان يكون باعتبار ذاته ضروريا وباعتبار
وصفه ليس بضروري وبالعكس **فصل**
في تلازم الجهات اعلم ان قولنا بالفعل يكون في قوة
قولنا لا يمكن ان لا يكون بالامكان العام الذي
هو في قوة قولنا ممتنع ان لا يكون وقولنا بالفعل
لا يكون في قوة قولنا ليس بممكن ان يكون بالامكان
العام الذي هو في قوة قولنا ممتنع ان يكون
وهذه متقابلاتها اعني سوالبها في كل طبقة

متلازمة تقوم بعضها مقام بعض واما الممكن الخاص
والاخص فانهما لا ملازمات مساوية لهما من بالقوة
بل لهما لوازم مرفوعات لجملة اعم منهما لا ينعكس عليها
اذ ليس يجب ان يكون كل لازم مساويا فان قولنا
بالقوة يكون يلزمه انه ممكن ان يكون بالامكان
العام ولا ينعكس عليه اعاليس يقوم مقامه فانه
ليس اذا كان ممكنا ان يكون وجب ان يكون بحيث
لا يكون بالقوة يكون بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا
يكون وقولنا ما بالقوة لا يكون يلزمه انه يمكن ان
لا يكون بالامكان العام ايضا من غير انعكاس ايضا
لمثل ذلك ثم اعلم ان قولنا ممكن ان يكون بالخاص
والاخص انما يلزمه ممكن ان لا يكون به وليس
واما من غير ما به فلا يلزمه ما يساويه بل ما هو
اعم منه مثل ممكن ان يكون بالعام وممكن ان لا
يكون بالعام وليس بواجب ان يكون وليس بواجب
ان لا يكون وبالجملة ليس بضروري ان يكون وان لا
يكون والحاصل ان الموجهات منها ما يلازم ومنها

ما يلزم غيرها من غير عكس فمن المتلازمات
طبقات ثلث الوجوب والاتناع والامكان
الخاص وطبقات ثلث يقابل هذه الطبقات

وهي هذه طبقة الوجوب وما يقابله

بالقوة يكون	ليس بالقوة يكون
لا يمكن ان لا يكون	يمكن ان لا يكون
يمتنع ان لا يكون	لا يمتنع ان لا يكون

طبقة الاتناع وما يقابله

بالقوة لا يكون	ليس بالقوة لا يكون
لا يمكن ان يكون	يمكن ان يكون
يمتنع ان يكون	لا يمتنع ان يكون

طبقة الامكان وما يقابله

يمكن ان يكون	لا يمكن ان يكون
يمكن ان لا يكون	لا يمكن ان لا يكون

والامكان في طبقتي الوجوب والاتناع بالمعنى
العام وفي الباقية بالمعنى الخاص والضابطان
الواقعة في كل طبقة متلازمة وكل الواقعة
في مقابلها ومقابلة كل طبقة يلزم كل واحدة
من الطبقتين الاخريتين من غير عكس ثم اعلم

ان السؤال الذي يظن به قوم وهو ان الواجب ان كان
ممكنا ان يكون ـ والممكن ان يكون يمكن ان لا يكون
فالواجب اذن يمكن ان لا يكون وان كان الواجب
لم يكن ممكنا ان يكون وما ليس يمكن ان يكون فهو
ممتنع ان يكون فالواجب يمتنع ان يكون ليس هذا
السؤال ولا الظن به حقا فان الواجب بالمعنى
العام ولا يلزم ذلك الممكن ان ينعكس الى ممكن
ان لا يكون وليس يمكن بالمعنى الخاص ولا يلزم
قولنا ليس يمكن بذلك المعنى ان يكون ممتنعا
لان ما ليس يمكن بذلك المعنى هو ما هو ضروري
وجودا او عدما وهؤلاء مع تنبههم لهذا الظن يغلطون
فكلما صح لهم في شيء انه ليس يمكن او فرضوه كان
حسبوا بالقوة انه ليس وبنوا على ذلك وتمادوا في
الغلط لانهم لم يتذكروا انه ليس يجب فيما ليس يمكن
بالمعنى الخاص والاحرى انه بالقوة ليس بل ربما كان بالقوة
ايس وكذلك قد يغلطون كثيرا ويظنون انه اذا
فرض انه ليس بالقوة ان يكون لزم انه ممكن حقيقي

ممكن

ينعكس الى ممكن ان لا يكون وليس كذلك وقد علمت
وبالجملة سبب ظنهم هذا مغالطة باشتراك الاسم بان
استعملوا احد الممكنتين اعني العام والخاص مقام
الآخر في هذا الموضع وفي غيره فصل في تعداد القضايا
التي هي هذه المطلقة العامة والضرورية المطلقة
والمطلقة الخاصة اعني الوجودية باعتبار اللاضرورة
وباعتبار اللادوام والقضايا المشروطة هي هذه
المشروطة بالذات التي تقتضد والمشروطة بالذات
مطلقا اعم من ان يكون الذات فاسدة او دائمة
حتى يعم الضرورة المطلقة والمشروطة بالذات
الفاسدة والمشروطة بوصف الموضوع على الوجه
العام وعلى الوجه الخاص اي بان يكون غير مقيدة
باللادوام وهو المشروطة العامة الذاتي او مقيدة
به وهو المشروطة الخاصة والمشروطة بوصف المحمول
والتي بحسب وقت معين اي الوجهية المطلقة و
التي بحسب وقت غير معين المنتشرة المطلقة وكل
واحد منهما يقيد بقيد اللادوام الذاتي فيسمى وقتية

تحصلت فيما سبق فصول القضايا المطلقة

وهي المشروطة العامة

ومنتشرة بحذف الاطلاق والقضايا الدائمة
هو هذه الدائمة المحمولة للعام والدائمة الاضرورية
والمشروطة بوصف الموضوع على الوجه العام اى
العرفية العامة وعلى الوجه الخاص اى العرفية الخاصة
والقضايا الممكنة هى هذه الممكنة العامة والخاصة
والتى اخص منهما والتى بجب الاستقبال وقد
يكون القضايا مطلقة بجب السود وضرورية
بجبه وممكنة بجبه والقضايا المستعملة
فى العلوم هى هذه المذكورات فاحفظها انشاء الله تعالى

فصل فى تناقض القضايا اعلم ان التناقض
هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب
على وجه يقتضى لذاتهما ان يكون احدهما بعينه
او بغير عينه صادقا والاخر كاذبا حتى لا يخرج
الصدق والكذب منهما فى نفس الامر وان لم
يتعين عندنا بالجملة به هذا حد التناقض مطلقا
وفى كل نوع من القضايا شرط يخصه باعتبار
الشخصية والحصر والتوجيه لعلم ان اختلاف

القضيتين قد يكون لاختلاف اجزائها وقد يكون
لاختلاف الحكم فيهما اما بالايجاب والسلب واما
بالكلية والجزئية واما بالجهة واما بشئ اخر من سائر
النواحى الحقيقى فيها هو الذى يكون بالايجاب والسلب
فان النفى والاثبات هما اللذان لذاتيهما لا يجتمعان
ولا يرتفعان وسائر الاختلاف راجعة اليه كما يظهر
بادنى تامل والاختلاف بالايجاب والسلب انما
قد يقع على وجه لا يقتضى اقتسام الصدق والكذب
وقد يقع على وجه يقتضيه والاول كما فى قولنا
هذا حيوان وهذا ليس بفرس فانهما لا يقتسمانهما
بل قد يصدقان معا وقد يكذبان معا والثانى
قد يقع على وجه يقتضيه لذات الاختلاف و
نفسه وقد يقع على وجه يقتضيه امر غير نفس
الاختلاف وذاته والثانى كما فى قولنا هذا انسان
هذا ليس بناطق فى الدلالة لا لنفس الاختلاف
والاول كما فى قولنا هذا زيد هذا ليس بزيد فانهما
اقتسما الصدق والكذب لذات هذا الاختلاف

والاخلاف

فانها اقتسما الصدق و
الكذب لتناقض الانسان
والناطق م

لاشئ اخر وبالجملة يجب ان يكون الصدق و
الكذب فى التناقض مستندًا الى الاختلاف
بالايجاب والسلب لا الى شئ اخر اى شئ كان فالتناقض
اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة
يقتضى لذاتهما ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة والصدق والكذب قد يتعينان فى
المواد اذ قد يمتنعان المواد ثلثة الوجوب
والامتناع والامكان وفى مادة الضرورة صدق
الايجاب متعين وكذب السلب ايضا متعين
وفى الامتناع بالعكس من ذلك واما فى الامكان
فبالنظر الى الماضى او الحال متعين صدقه و
كذبه بحسب الامر نفسه لانه ان ثبت المحمول للموضوع
كان الايجاب متعين الصدق والسلب متعين
الكذب والا فبالعكس واما بالقياس الينا
فربما لا يتعين الصدق والكذب عندنا للجهل
به وبالنظر الى الاستقبال فالجمهور على انه
ليس يتعين احد طرفيه فى نفس الامر كما هو بالقياس

والتحقيق ما ياتى لان كل حادث انما يحصل اذا وصلت
سلسلة الاستعدادات اليه وتم علته فهو فى
زمان الاستقبال ان وجد علته التامة تعين
صدق الايجاب والا تعين صدق السلب فاحدهما
متعين فى نفس الامر لكنه ليس بمعلوم لنا وايضا
الصدق والكذب كيفية ثابتة للقول فاذا
قلنا زيد يكتب او لا يكتب فاما ان يكون الصدق
او الكذب حاصلا فى واحد منهما فذلك الواحد يكون
فى نفسه متعين واما ان لا يكون احديهما حاصلا
فى واحد منهما فيكون كل منهما خاليا عن الصدق و
الكذب وانه محال وكيف ما كان فالتناقض لا يتوقف
على تعين الصدق او الكذب بل مناطه اقتسام
الصدق والكذب بعينه او بغير عينه بحيث
لا يخرج الصدق والكذب عن القضيتين واذا
عرفت هذا فاعلم ان القضية اما شخصية او محصورة
او موجهة او مهملة فالتناقض فى الشخصيات انما
يتحقق اذا كان بين القضيتين مع الاختلاف المذكور

فى نفسه موصوفا بالصدق
فالصادق م

اتحاد في ثمانية امور على المشهور اثنان منها الاتحاد
في الموضوع والمحمول وما يشبههما اعني المقدم والتالي
وستة اخرى في الشرط وهي الاتحاد في الاضافة
وفي الجزء والكل وفي القوة والفعل وفي المكان
والزمان واما التناقض في المحصورات فمع
هذه التسعة لابد من شيء اخر وهو الاختلاف في
الكم وذلك كان المتفقتين فيه قد يصدقان
معا كالجزئيتين في مادة الامكان وقد يكذبان
معا كالكليتين فيها ايضا فذلك الاختلاف
بتلك الشرايط وان كان مقتضيا للصدق والكذب
في مواد اخر كمواد الوجوب والامتناع لكنه لا يقتضي
الا قتسام لذلك والا لكان مقتسما في جميع المواضع
واما التناقض في الموجهات فمع هذه العشرة
اعني الاختلاف في الكم والكيف والاتحاد في الامور
الثمانية لابد من شيء اخر وهو الاختلاف في
الجهة واما التناقض في المهملات فكما في المحصورات
الجزئية لكونها داخلة تحتها **فصل** في النسبة

الجارية في المختلفات الكيفية والكمية فنقول
ان كل قضيتين اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم
فان كانتا كليتين سميناهما متضادتين لجواز
اجتماعهما على الكذب دون الصدق وهو في مادة
الامكان وان كانتا جزئيتين سميناهما داخلتين
تحت التضاد لدخولهما تحت الكليتين وهما يجوز
ان يجتمعا على الصدق دون الكذب كما في تلك المادة
بعينها وكل قضيتين اتفقتا في الكيف واختلفتا
في الكم سميناهما متداخلتين لدخول احداهما في الاخرى
ان اختلفتا في الكم ايضا سميناهما متناقضتين لامتناع
اجتماعهما على الصدق والكذب في شيء من المواد سواء
كانت امكانا او وجوبا او امتناعا وقد جرت العادة
بان يوضع لها لوح حتى يتضح المناسبة بينها واللوح هكذا

واذا اردنا امتحان المحصورات المتناقضة في المواد
الثلثة فنقول اذا قلنا كل انسان حيوان ليس بعض
الانسان بحيوان في الواجب وكل انسان كاتب
ليس بعض الانسان بكاتب في الامكان وكل انسان حجر
ليس بعض الانسان بحجر في الامتناع وجدنا احدى
القضيتين صادقة والاخرى كاذبة وان كان
الصادق في الواجب غيرها في الاخريين وهذا اذا
كانت قضية الاولى موجبة كلية واما اذا كانت
سالبة كلية فلنعتبر ذلك في المواد بان نقول ليس
لا واحد من الناس بحيوان بعض الناس حيوان
في الواجب وليس ولا واحد من الناس بكاتب بعض
الناس كاتب في الامكان وليس ولا واحد من الناس
بحجر بعض الناس بحجر في الامتناع واذا اعتبرنا كذلك
وجدنا الامر على التمام ايضا حاصلا واعتبر من نفسك
الصادق والكاذب في كل مادة **فصل**
في تناقض الموجهات اعلم ان القضية الموجهة
المقابلة للاطلاق اما مطلقة او دائمة او ضرورية

او ممكنة وكل واحدة منها اما بسيطة او مركبة وقد عرفت
ان نقيض كل شيء رفعه على الشرايط المذكورة ولما كانت
القضية الموجهة مشتملة على الجهة فرفعها اشتمال
على رفع تلك الجهة واذا رفعت الجهة فلا يخ اما ان يكون
المفهوم من هذا الرفع جهة لقضية اخرى او مستلزم
لجهة قضية اخرى مساوية لها فنقيض القضية الموجهة
اما قضية من القضايا المشهورة او مستلزمة لذلك
هذا في البسايط واما المركبات فلما كانت مشتملة
على جهتين فنقيضها مشتمل على رفع تلك الجهتين
ورفع تلك الجهتين يتحقق برفع احدهما لا على التعيين
لان رفع المركب يتحقق برفع احد جزئيه فنقيض القضية
المركبة قضية مركبة من رفع اجزائها على سبيل منع
الخلو سواء كان كل واحد من اجزاء هذا المركب المناقض
لذلك المركب قضية من القضايا المشهورة او مستلزمة
لواحدة منها واذا تقرر هذه المقدمات فاعلم
ان نقيض القضية المطلقة العامة هو الدائمة على
الشرايط المذكورة في التناقض وذلك لان نقيض

الاطلاق رفع الاطلاق اعنى سلبه واذا سلب الاطلاق
فالاقسام العقلية هى اما دوام ايجاب ضرورية
كان او لم يكن واما دوام سلب ضرورية كان او
لم يكن واما وجود خال عن الدوام والمطلقة
العامة الايجابية يشتمل على الاول اعنى دوام الايجاب
والثالث اعنى الوجود الخالى عن الدوام ويخلى عن
الثانى لان دوام الايجاب مناف لدوام السلب
والمطلقة العامة السلبية يشتمل على الثانى
اعنى دوام السلب والثالث اعنى الوجود الخالى عن
الدوام ويخلى عن الاول لان دوام السلب مناف
لدوام الايجاب فالمقابلة للمطلقة الموجبة هى الدائمة
السالبة والسالبة الدائمة الموجبة فظهر من هذا
ان نقيض المطلقة العامة هى الدائمة المخالفة
لها فى الكيف وبالعكس ولا يجوز ان يكون نقيضها
ضرورية مخالفة لها فى الكيف لانهما يكذبان معا
ان كانت المادة دائمة لا ضرورية مخالفة للمطلقة
وموافقة للضرورية اى مخالفة للاصل وموافقة

النقيض

للنقيض اما كذب الاصل اعنى المطلقة لان المادة
دائمة مخالفة لها واما كذب النقيض اعنى الضرورية
فلانها لا ضرورية ولا يجوز ايضا ان يكون نقيضها
هو الوجود الخالى عن الدوام لانهما يكذبان معا
فى المادة الدائمة المخالفة للاصل اعنى المطلقة و
الموافقة للنقيض اعنى الوجود الخالى عن الدوام
اما كذب الاصل لان الايجاب لا يصدق مع السلب
وبالعكس واما كذب النقيض لان الدوام مناف
للخالى عنه ولا يجوز ايضا ان يكون نقيضها هو الممكنة
كان المطلقة من القضايا الفعلية والممكنة من
والاتحاد فى القوة والفعل شرط فى التناقض كما
فلا يبقى من القضايا المستعملة فى العلوم الا الدائمة
فنقيض المطلقة هو الدائمة ونقيض الدائمة
هو المطلقة والدوام قد يكون مطلقا وقد
يكون مشروطا اما بالذات او بالوصف فالدائمة
المطلقة نقيضها المطلقة العامة والدائمة
المشروطة بأى شرط كان نقيضها المطلقة النقيض

مع هذه الشرط مثلا اذا قلنا كل ج ب بالاطلاق
العام فنقيضه قولنا ليس بعض ج ب دائما واذا
قلنا كل ج ب دائما ما دام ج فنقيضه قولنا
بالاطلاق ليس بعض ج ب ما دام ج وقس عليه
سائر الاقسام واعلم ان مناقضة الاطلاق للدوام مناقضة
لازم النقيض لنقيض اخر اذ ليس في القضايا قضية
جهتها سلب الاطلاق او سلب الدوام بكل واحد
منهما لازمة لنقيض الاخرى واذ قد فرغنا من بيان
المطلق العام مع الدوام فحري بنا ان نشرع في بيان
نقايض الضروريات **فصل** في بيان نقايض
الضروريات فنقول ان نقيض القضية الضرورية
هو رفعها اعني سلبها وسلب الضرورة هو مستلزم
للامكان العام فنقيض الضرورية المطلقة هو
الممكنة العامة مناقضة لازم النقيض لنقيض اخر
كمناقضة الاطلاق مع الدوام لانه ليس في القضايا
قضية جهتها سلب الضرورة وسلب الامكان ولا يجوز
ان يكون نقيض القضية الضرورية هو الدائمة لانها

قد يكذبان معا في المادة الدائمة اللاضرورية المخالفة
للدائمة والموافقة للضرورية اما كذب الضرورية
فلان الضرورة مناف للاضرورة واما كذب الدائمة
فلان الايجاب مناف للسلب وايضا قد ثبت في
موضعه استحالة تناقض الواحد لغير الواحد وقد
تقدم مناقضة الدوام للاطلاق فاذا كان مناقضا
للضرورة ايضا لزم المحال المذكور اعني مناقضة الواحد لغير
الواحد فلهذا الوجه ثبت ان الاطلاق ايضا ليس
نقيضا للضرورة ولما تقدم اعني كذبهما معا في
المادة المذكورة واذا كان كذلك فلم يبق من القضايا
شيء غير الممكنة فنقيض الضرورة هو الممكنة على الوجه
المذكور ثم الضرورة قد تكون مطلقة فنقيضها
ممكنة عامة فقط وقد تكون مشروطة بالذات
فنقيضها ممكنة عامة مع هذا الشرط وقد تكون
مشروطة بوصف الموضوع فنقيضها الممكنة العامة
الوصفية كذلك وقد تكون مشروطة بالوقت معينا
او غير معين فنقيضها ممكنة عامة مقيدة بذلك

الدائمة اللاضرورية المخالفة للمطلقة والموافقة للضرورية

او المحمول ايضا

الوقت في الأول وبالانتشار في الثاني اعني المنتشرة

واذا عرفت هذا فنقيض قولنا كل ج ب بالفعل هو

قولنا ليس بعض ج ب بالامكان العام وبالعكس

ونقيض قولنا كل ج ب بالفعل مادام الذات موجودة

هو قولنا ليس بعض ج ب بالامكان العام مادام الذات

موجودة وبالعكس ونقيض قولنا كل ج ب بالفعل

مادام ج هو قولنا ليس بعض ج ب بالامكان العام

مادام ج وبالعكس ونقيض قولنا كل ج ب بالفعل

مادام ب هو قولنا ليس بعض ج ب بالامكان

العام مادام ب ونقيض قولنا كل ج ب بالفعل

في وقت كذا هو قولنا ليس بعض ج ب بالامكان العام

في وقت كذا وبالعكس ونقيض قولنا كل ج ب بالفعل

في وقت ما هو قولنا ليس بعض ج ب بالامكان

العام في وقت ما فاحفظ هذه الاشارة وقس عليها

سائر المحصورات الاربع من الموجهات الضرورية

والممكنة العامة واذ قد فرغنا من هذه بقي فينا

نقايض المركبات فصل في تناقض المركبات

والعكس م

فنقول

فنقول من المركبات المشروطة الخاصة وهي مركبة من الضرورية

الوصفية واللادوام الذي هو اشارة الى المطلقة

العامة مخالفة لاصل القضية فنقيضها مركبة من

نقيض الضم الوصفية والمطلقة العامة اعني مركبة

من الممكنة العامة الوصفية والدائمة المطلقة

لكن تركيبها على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا كل ج

ب بالضم مادام ج لا دائما اعني بعض ج ب بالفعل

هو قولنا اما ان يكون ليس بعض ج ب بالامكان مادام

ج او بعض ج ب دائما وبالعكس وقس عليه سائر

المحصورات من المشروطة الخاصة ومنها الممكنة الخاصة

وهي مركبة من ممكنتين عامتين فنقيضها على سبيل

منع الخلو فنقيض قولنا كل ج ب بالامكان الخاص

اعني كل ج ب بالامكان العام ولا شيء من ج ب بالامكان

العام هو قولنا اما ان يكون ليس بعض ج ب بالضم

او يكون بعض ج ب بالضم وبالعكس ومنها الوجودية

اللادائمة وهي مركبة من مطلقتين عامتين فنقيضها

مركبة من نقيض جزئيها فنقيض قولنا كل ج ب بالفعل

مركبة من نقيض جزئيها م

لا دائما اى لا شئ من ج ب بالفعل هو قولنا اما ان يكون
ليس بعض ج ب دائما او بعض ج ب دائما ومنها
الوجودية اللاضرورية وهى مركبة من مطلقة عامة
وممكنة عامة لان اللاضرورة اشارة الى ممكنة
عامة فنقيض قولنا كل ج ب بالفعل لا بالفعل
ايكا شئ من ج ب بالامكان العام هو قولنا
اما ان يكون ليس بعض ج ب دائما او بعض
ج ب بالفعل ومنها العرفية الخاصة وهى مركبة
من عرفية عامة ومطلقة عامة فنقيضها مركبة
من نقيض جزئيها فنقيض قولنا كل ج ب ما دام
ما دام ج لا دائما اى لا شئ من ج ب بالفعل
هو قولنا اما ان يكون ليس بعض ج ب بالفعل
او بعض ج ب دائما وقس على هذه سايل المركبات
الباقية فاحفظ هذه واعلم ان القضية قد
يقيد بوقت لا ينقسم بغى الآن من غير ضرورة
ولا امكان بحيث لا ينافى الدائمة ولا الضرورية
ولا مقابلهما فهذه القضية تسمى اطلاقا عاما وقتيا

مثل زيد كاتب الآن وليس بين القضايا قضية تناقض
موجبتها لسالبتها الا هذه فاجاب هذه مناقض
وبالعكس مثل قولنا زيد كاتب الآن زيد ليس بكاتب
الآن **فصل** فى بيان عكس المستوى فنقول
العكس المستوى عبارة عن جعل المحمول موضوعا و
الموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق
فقط واشتباه المحمول بجزئه فى المثال المشهور و
هو قولنا لا شئ من الحايط فى الوتد الذى لا ينعكس
الى قولنا لا شئ من الوتد فى الحايط وما يجرى مجراه
مما لا يقع لمن له ادنى فطانة والقيد الذى زاد
بعضهم لاجله وهو قولهم ان يجعل المحمول بكليته موضوعا
والموضوع بكليته محمولا لا حاجة اليه فان بعض
المحمول لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا
وانما اشترطنا حفظ الكيفية لان حفظ الكيفية
واجب فى العكس الاصطلاحى وكذا اشتراط بقاء
الصدق ايضا واجب والا لما كان العكس لازما

فصل في بيان عكس المستوى فنقول
العكس المستوى عبارة عن جعل المحمول موضوعا و
الموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق
فقط واشتباه المحمول بجزئه في المثال المشهور و
هو قولنا لا شئ من الحايط في الوتد الذي لا ينعكس
الى قولنا لا شئ من الوتد في الحايط وما يجري مجراه
مما لا يقع لمن له ادنى فطانة والقيد الذي زاد
بعضهم لاجله وهو قولهم ان يجعل المحمول بكليته موضوعا
والموضوع بكليته محمولا لا حاجة اليه فان بعض
المحمول لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا
وانما اشترطنا حفظ الكيفية لان حفظ الكيفية
واجب في العكس الاصطلاحي وكذا اشتراط بقاء
الصدق ايضا واجب والا لما كان العكس لازما

لاصل القضية وليس المراد منه ان الاصل
ان يكون صادقا والعكس تابعا له في الصدق بل
المراد ان الاصل ينبغي بحيث لو صدق لصدق
العكس اي يكون وضع الاصل صادقا استلزم
لوضع العكس كذلك واما اشتراط الكذب في العكس
فمستدرك لان استلزام صدق الملزوم لصدق
لازمه لا يقتضي استلزام كذب الملزوم لكذب
لازمه فان استثنا نقيض المقدم والمنال
لا ينتج ومن المواد الكاذبة ما يصدق عكسها
كقولنا كل انسان فانه كاذب وعكسه وهو قولنا
بعض الانسان حيوان صادق فظهر من هذا ان
كذب الاصل لا يستلزم كذب العكس والا لكان
في جميع المواد كذلك فزيادة واو الكذب في تعريف العكس
كذب كما زاد كثير من المتاخرين في مصنفاتهم لعدم
تنبههم لهذا واذا عرفت هذا فاعلم ان الموجبة
كلية كانت او جزئية تنعكس جزئية بحسب الكم
وبحسب الجهة فعلية ان كانت الاصل فعلية و

ممكنة ان كانت الاصل ممكنة وصفية ان كانت الاصل
وصفية اما انه جزئية بحسب الكم فلكذب العكس وصدق
الاصل اذا كان المحمول في الاصل اعم من الموضوع اما
صدقا الاصل كما في قولنا كل انسان حيوان واما كذب
العكس كما في عكسه وهو قولنا كل حيوان انسان
فلا يكون العكس لازما للاصل والا لكان العكس
صادقا كلما صدق الاصل وهنا ليس كذلك فالصادق
في جميع المواضع هو الجزئي سواء كان الاصل كليا
او جزئيا اما ان العكس فعلية اذا كانت الاصل
فعلية فلان كل شئ يحمل عليه الموضوع اذا اتصف
بالمحمول كان ذلك الشئ بعينه هو الذي يحمل عليه
المحمول حال كونه متصفا بالموضوع واوضح هذا البيان
بهذا المثال فنقول اذا كان الاصل هكذا كل انسان
حيوان بالفعل كان عكسه بعض الحيوان انسان
بالفعل وتوضيحه بان نقول ان الشئ الذي يحمل عليه الانسان
اذا كان متصفا بالحيوان كان بعينه هو الذي
يحمل عليه الحيوان حال كونه متصفا بالانسان

واما ان العكس ممكنة اذا كانت الاصل ممكنة
لان ذلك الشئ اذا امكن اتصافه بالمحمول فيكون
شيئا ما يمكن ان يقال عليه المحمول حال كونه متصفا
بالموضوع بالفعل كما هو راى الشيخ في اتصاف ذات
الموضوع بوصفه لا يمتنع ان يتصف بالموضوع حال
كونه متصفا بالمحمول بالفعل مثل ان الكتابة يمكن بالامكان
على ما هو متصف بالانسان بالفعل في قولنا الانسان
كاتب بالامكان فانه لا يمتنع ان يصير ذلك الشئ
مقولا عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع ان يكون شئ
ما يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع
واذا لم يمتنع فيكون ممكنا مثل ان الشئ الذي يتصف
بالكتابة بالفعل على ذلك الراى لا يمتنع ان يكون
متصفا بالانسان واذا لم يمتنع فيكون ممكنا فيصير
مفهوم العكس هكذا بعض ما هو متصف بالفعل
بالموضوع الذي كان في الاصل محمولا هذا البعض
متصف بالامكان بالمحمول الذي كان في الاصل
موضوعا واما ان العكس وصفية اذا كان

الاصل وصفية فلان اتصاف الشئ بالمحمول اذا كان
بالفعل فلا يمتنع اتصافه بصفة الموضوع كما كان في الاصل
كل عالم اتصافه بصفة الموضوع الذي كان في الاصل
محمولا عند اتصافه بالمحمول الذي كان في الاصل موضوعا
مثل انا اذا علمنا اتصاف شئ بوصف التغير عند اتصافه
بوصف المتحرك في قولنا كل متحرك متغير ما دام متحركا
علم من ذلك ان هذا الشئ بعينه يوصف بوصف
المتحرك عند اتصافه بوصف التغير كما في قولنا بعض
المتغير متحرك ما دام متغيرا والمعلوم هذه الحال
لم يعلم غير هذه الحال من الحالات الاخرى فظهر
هذا اذا كان الاصل وصفية اي وصف كان
فالعكس ايضا كذلك ولا تظنن على ما قلنا ان حفظ
الجهة واجب في العكس لجواز ان يكون الشئ ضروريا
في الاصل وفي العكس يكون ممكنا كالانسان للكاتب
فيعكس الضروري في مثاله ممكنا وبالعكس والجهة
المشروطة اذا قيدناها بالدوام بقي التقيد في
العكس ايضا لان صفة الموضوع لذاته لا يدوم في

الاصل كالدائم المحمول الدائم بدوام الوصف للذات
واذا كان في الاصل كذلك كان في العكس ايضا كذلك والا
لكان ما هو غير دائم دائما وهذا محال هذا في الاصل والعكس
واحد من حيث بقاء قيد اللادوام فحصل من ذلك
ان عكوس الموجبات كلها جزئية اما فعلية او ممكنة
او وصفية بايّ وصف كان واذ قد فرغنا من انعكاس
الموجبات نحوي بنا ان نفرع في انعكاس السوالب

فصل في بيان انعكاس السوالب فنقول

ان القضية السالبة ان كانت ضرورية انعكست مثل
نفسها لان امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها
الموضوع بصفة المحمول يقتضي امتناع اتصاف كل
ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع اي كما ان
كل ما يتصف بالانسانية يمتنع ان يتصف بالحجرية
وهذا يقتضي ان كل ما يتصف بالحجرية يمتنع ان
يتصف بالانسانية وان لم يقتض ذلك امتناع هذا
فلا بد ان يقتضي امكان هذا والا لارتفع النقيضان
فيكون بعض ما يتصف بالحجرية يمكن ان يتصف

بالانسانية وهذا محال وذلك لان امكان اتصاف
شيء ما بوصف عليه المحمول بصفة يقتضي الممكن وهو كون
ذلك الشيء من جملة ما يقال عليه الموضوع اعني من جملة
ما يحتمل ان يقع عليه المحمول وذلك لانه مع فرض
الاتصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك
الجملة قطعا نعلم انه في نفس الامر قبل الفرض كان
من جملتها لان فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يصير غير
ذات الموضوع ذاتا له بل بما يفيد العلم بان شيئا
ما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع هو من
تلك الجملة مثلا اذا صدق لاشيء من الانسان بحجر بالفعل
صدق لاشيء من الحجر بانسان بالفعل والا صدق نقيضه
وهو بعض الحجر انسان بالامكان العام واذا صدق
هذا صدق بالامكان بعض الانسان حجر واذا صدق هذا
فيكون بعض ما هو متصف بالانسانية يتصف بالحجرية
وكنا قد حكمنا سابقا باستناع هذا بان قلنا لاشيء من
الانسان بحجر بالفعل وهذا محال وليس منشاء هذا المحال
الا نقيض العكس وهو بعض الحجر انسان فليس نقيض

العكس ممكنا لان نقيض العكس صيرورة غير ذات الموضوع
ذاته له والممكن لا يمكن ان يكون ممكنا فنقيض العكس
ليس بممكن فيكون العكس نفسه ممكنا فالعكس حق
ونقيضه باطل فاحفظ هذا واما اذا كانت
السالبة دائمة فكالضرورية بمثل هذا البيان
اعني الخلف اذ ابدل في الدائمة امتناع الاتصاف
بعدم الاتصاف في جميع الاوقات واسكت عن الامتناع
بوجود الاتصاف وكل اذا كانت السالبة
وقتية او مشروطة لان ثبوت الدوام والقدر في
عكسها كما مر في مطلقها واما التقييد بالوصف
فلانه يحتمل ان يتصف بالموضوع ما يقال عليه المحمول
في غير الوقت الذي يكون فيه متصفا بالمحمول وفي
المقيد منها بالادوام يبقى المقيد في العكس لان
الاصل يقتضي كون كل ما يقال عليه الموضوع موصوفا
بالمحمول دوما فينعكس جزئيا واذا انضاف
الى السلب اللازم مع الوقت جعله لا دائما في البعض
بحسب الذات فعكس المشروطة والعرفية الخاصتان

هو المشروطة والعرفية المقيدتان بقيد اللادوام في البعض
واما السوالب الممكنة والمطلقة فلا ينعكس اصلا
لاحتمال ان يسلب وصف غير ضروري بالقوة (الوسيط)
كما في الممكنة او بالفعل كما في المطلقة عما يكون ضروري
الثبوت له كالكاتب من الانسان وامتناع عكسه
وكل في الوصفيات واعتبار امكان سلب الكاتب
بالقوة او بالفعل عن متحرك اليد عند التحريك
وامتناع عكسه واما السالبة الجزئية فلا ينعكس
اصلا لصحة سلب الخاص عن بعض العام وامتناع عكسه
مثل بعض الحيوان ليس بانسان هذا صادق وعكسه
وهو بعض الانسان ليس بحيوان ليس بصادق
الا في المشروطة والعرفية الخاصتين فان الاصل
فيهما يقتضي ان يكون لشئ وصفان متنافيان
يوجد كل منهما في وقت فكما يجوز ان يسلب عنه
احدهما لا دائما بل عند وجود الآخر كذلك الآخر
يسلب عنه لا دائما بل عند وجود الاول

فصل

في عكس النقيض فنقول اعلم ان عكس النقيض هو ان

يجعل يقابل الموضوع محمولا ومقابل المحمول موضوعا
والمراد بالتقابل ههنا التقابل بالايجاب والسلب
مع حفظ بقاء الكيفية والصدق كما مر في العكس
المستوى ولا يشترط فيه بقاء الجهة والكيفية
والكذب كما يكون هناك كذلك فاحكام الموجبات
والسوالب المذكورة في العكس المستوى باعيانها
يتبادل فيه وذلك في كل قضيتين لم يؤخذ موضوعهما مختلفين في الكيف
من حيث انه متفق فانهما اذا كانتا متحدتين في الموضوع
والكيفية ومتقابلتي المحمول بالعدول والتحصيل
كانتا متلازمتين متحدتين في الجهة كما مر ثم اذا اخذنا
لكل قضية عكس ملازمتها المخالفة لها في الكيفية
ان انعكست انتقل حكم العكس بعينه الى المخالفة
الكيف في تلك الجهة ثم اذا اخذنا ملازمة العكس اى الاصل الملزوم هذه
عادت كيفيتها الى ما كانت في الاصل وكانت عكس
نقيض وملازمة ملازمته له او لا يعكس ملازمته فلا
عكس نقيض له **فصل** في عكس الشرطيات
فنقول اما الشرطيات فالمتصلة تنعكس موجباتها

جزئية وكنفسها في اللزوم والاتفاق وسالبتها الكلية
كنفسها مطلقا ولا ينعكس جزئيا نهاوبيانها سهل
ولا مدخل للعكس في المنفصلة لعدم تمايز اجزائها
بالطبع هذه احكام العكس وقد تبين حال الكمية
والجهة اعني انحفاظهما في بعض الصور وزوالهما في البعض
واما الكذب فقد قلنا لا يحفظ لان حمل الخاص
على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا وعكسها
بالوجهين صادق والله اعلم بالصواب **فصل**
في بيان احوال القضايا من جهة ما يصدق بها ونحوه
لما فرغنا عن بيان الاحوال الصورية للقضايا نحوي
بنا ان نشرع في بيان احوالها المادية فانهما يشتركان
في ان البحث عنهما من حيث يتعلق بالقضايا المفردة
التي تتقدم على البحث عن صور الاقوال المؤلفة من
القضايا ومواده افقولنا من جهة ما يصدق بها
عبارة عن حال موادها وقولنا ونحو عبارة عن التخيل
فان التخيل يشبه التصديق من حيث ان كليهما انفعال اما
للنفس اذا عرفت هذا فاعلم ان اصناف القضايا

المستعملة فيما بين القايسين ومستعملي الاستقراءات
والتمثيلات اربعة مسلمات ومظنونات وما معها ومشبهات
بغيرها ومخيلات وذلك لان القضية اما ان يقتضي
تصديقا او تاثيرا غير التصديق او لا يقتضي احدهما و
الاول اما ان يقتضي تصديقا جازما او غير جازم والجازم
اما ان يكون لسبب او لا لشبه السبب وما يكون
لسبب فهو المسلمات وما يكون لا لشبه السبب هو المشبهات
بغيرها وغير الجازم هو المظنونات وما معها هو المشهورات
في بادي الراي والمقبولات وما يقتضي تاثيرا غير التصديق
فهو المخيلات والا يقتضي تاثيرا فلا يستعمل لعدم الفايدة
فهذه اقسام الاولية للقضايا المصدقة بها ولكل واحدة
منها اقسام واحوال يخصها بها فلنذكرها في فصول

فصل في اقسام القضايا المسلمة فنقول
المسلمات
اما معقولات واما ماخوذات وذلك لان السبب
اما ان يكون من تلقاء نفس المصدق او من خارج فالاول
هو الاول والثاني هو الثاني اما المعقولات فاقسامها
ثلثة الواجب قبولها والمشهورات والوهميات

وذلك

وذلك لان الحكم اما ان يعتبر فيه المطابقة او لا يعتبر
فان اعتبرت وكان مطابقا قطعا فهو الواجب قبولها
وكلا فهو الوهميات وان لم يعتبر المطابقة فهو المشهورات
والواجب قبولها اقسامها ستة اوليات ومشاهدات
ومجربات وما معها والحدسيات والمتواترات
وقضايا قياساتها معها وذلك لان العقل اما ان لا
يحتاج فيه الى شيء غير تصور طرفي الحكم او يحتاج و
الاول هو الاوليات والثاني لا يخلو اما ان يحتاج
الى ما ينضم اليه ويعينه على الحكم او ينضم الى المحكوم
عليه او اليهما معا والاول هو الشاهدات والثاني
لا يخلو اما ان يكون تحصيل ذلك الشيء بالاكتساب
او لا يكون وما بالاكتساب اما ان يكون بالسهولة
او لا بالسهولة والاول هو الحدسيات والثاني ليس
من المبادي بل هو من العلوم المكتسبة وما ليس
بالاكتساب هو القضايا التي قياساتها معها وما
يحتاج في الحكم الى ما ينضم الى كليهما اعني الحكم والمحكوم
عليه فلا يخلو اما ان يكون من شانه ان يحصل

بلا احساس وهو المتواترات واما ان لا يكون كذلك
وهو المجربات وهذه اقسام الواجب قبولها من جملة
المعتقدات التي من جملة المسلمات واذ فرغنا من
تقسيمها فحري بنا ان نشرع في تعريفها فصل
في تعريف اخبار الواجب قبولها فنقول اما المسلمات
من هذه الجملة فهي القضايا التي يوجبها العقل
الصريح لذاته ولغيره بتوسط الاسباب الخارجة
عن العقل فانه كلما وقع للعقل تصور حدودها
بالكنه وقع له التصديق فلا يكون فيه توقف الا على
وقوع التصور والفطانة للتركيب ومن هذه ما هو
جلي للكل لانه واضح فيه تصور الحدود ومنها
ما هو خفي ومفتقر الى تامل لخفاء في تصور حدوده
فانه اذا التبس التصور التبس التصديق ايضا و
بالجملة الحكم الذي له علة فهو انما يجب اذا اخذ مع
علته ولا يجب بدونها ذلك والحكم اليقيني هو
الذي يجب في نفسه ولا يتغير بتغير الغير فهذا هو
الذي يجب قبوله فكل حكم هو بعلته فهو يقيني

وما لا يعرف بعلته فليس بيقيني سواء كانت علة او لم تكن
ثم العلة قد تكون هي اجزاء القضية وقد تكون شيئا
خارجا عنها والاول هو الحكم الاولي الذي توجبه
العقل الصريح لنفس تصور اجزاء القضية
لا بسبب من خارج فان كانت اجزاء القضية
جلية التصور وجلية الارتباط فهو واضح للكل وان
لم يكن كذلك فهو واضح لمن يكون جليه عنده وغير واضح
لغيره ولا ينبغي للعقل ان يتوقف في الحكم الاولي فاذا توقف
في هذا الحكم بعد تصور الاجزاء فهو اما لنقصان الغريزة
كما يكون للصبيان والبله واما لتدنس الفطرة بالعقايد
المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام ولجهال
فهذا تعريف الاوليات وانواعها من الواجب قبولها
فاحفظها فصل وتعريف المشاهدات واصنافها
فنقول انما المشاهدات من الواجب قبولها فهي القضايا التي
انما يستفيد التصديق بها من الحس واصنافها
ثلثة احدها ما نجده بحواسنا الظاهرة مثل حكمنا بان
النار حارة والشمس مشرقة والثاني ما نجده بحواسنا

الباطنة وهو القضايا الاعتبارية بمشاهدة قوة من
الحس الظاهر مثل حكمنا بان لنا فكرة وان لنا خوفا
وغضبا والثالث ما نجده بنفوسنا لا بالاشتراك مثل
حكمنا بان لنا شعورا بذواتنا وبافعالنا واثنا
ثم اعلم ان الاحكام الحسية كلها جزئية فان الحس
لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم بان كل
نار حارة فلحكم عقلي لاستفادة العقل من الاحساس
بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على علته وهو بجرى
مجرى الكلي من وجه هذا اقسام المشاهدات
وتعريفها فصل في تعريف التجربات فنقول
اما التجربات فهي قضايا واحكام يتبع مشاهدات
منتايتكرر فيفيد اذكارا بتكررها قياسا كد
منها عقد قوي لا يشك فيه وليس على المنطقي ان
يطلب السبب في ذلك بعد ان لا يشك في وجوده
وانما ذلك على الفلسفي الناظر في كيفية استناد
المسببات الى اسبابها فالتجربات عند المنطقي
من المبادي وعند الفلسفي من المسايل ثم التجربات

يحتاج الحاير بين احدها المشاهدة المتكررة والثاني
القياس الخفي وذلك القياس الخفي وهو ان يعلم
ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقيا
فاذن هو انما يستند الى سبب فيعلم من ذلك ان
هناك سببا وان لم يعرف ماهية ذلك السبب
وكلما علم حصول السبب وان لم يعرف ماهيته
يكفي في العلم بوجود المسبب ثم التجربة ربما اوقعت
حكما جزما وربما اوقعت حكما اكثريا ولا يخلو عن وقوع
قياسية خفية يغالطها المشاهدات وهذا
مثل حكمنا بان الضرب بالخشب مؤلم وانما ينعقد
التجربة اذا امنت كون الشيء بالاتفاق ويضاف
اليه احوال الهيئة من الوقوع في زمان بعينه
او مكان كذلك او على وجه معين او غير ذلك
فالحكم الكلي انما يحصل مقيدا بتلك القيود و
الشرايط وذلك كمن شاهد ان كل مولود بالذبح
فهو اسود فله ان يحكم كذلك وليس له ان يحكم ان كل
مولود اينما كان فهو اسود وينبغي ان يعرف بين ما

حكم بوجود المسبب قطعا
وذلك لان العلم بسببية
السبب

يقارنه بالذات وبين مايقارنه بالعرض لئلا يغلط

والفرق بين الحكم التجربي والعقلي ان التجربة الحكم يعطيه الكلي مقيداً والعقل هو الذي يعطيه مطلقاً كما ان الحس هو الذي يعطيه جزئياً وايضاً الفرق بين التجربة والاستقراء ان التجربة يقارن القياس المذكور والاستقراء لايقارنه ثم قد قلنا سابقاً ان التجربة يوقع حكماً جزئياً وذلك عندما يكون تكرار الوقوع بحيث لايحتمل معه اللاوقوع وقد يوقع حكماً اكثرياً وذلك عندما يترجح طرف الوقوع مع تجويز اللاوقوع وقد يكون حكم واحد مجرباً كلياً عند شخص واكثرياً عند اخر وغير مجرب اصلاً عند ثالث ولا يمكن اثبات المجربات للمنكر الذي لم يتول التجربة هذا بيان

المجربات فصل في تعريف الحدسيات فنقول وهو قضايا سبب الحكم بها حدس من النفس قوي جداً فزال معه الشك واذعن له الذهن فلو ان جاحداً جحد ذلك لم تبالِ له ما تحقق عند الحادس لانه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس مثل

قضائنا بان نور القمر من نور الشمس هيئات تشكل الضوء فيه وفيها ايضاً قوة قياسية وهي شديدة المناسبة للمجربات في الامر المذكور عند تكرار المشاهدة ومقارنة القياس ولهذه المناسبة سميت حادسة مجرى المجربات ومع المجربات الا ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجه وانما توقف عليه بالحدس لا بالفكر فان المعلوم بالفكر هو العلم النظري فليس من المبادي والفرق بين الحدس والفكر بيّن في موضعه ولما كان السبب غير معلوم في المجربات لا من جهة السببية فقط كان القياس المقارن بجميع المجربات قياساً واحداً وهو ان هذا الفعل دائم وكل فعل دائم فانه لا يكون بالاتفاق فاذن هذا الفعل ليس بالاتفاق والقياس المقارن للحدسيات لا يكون كل فانها اقيسة مختلفة بحسب اختلاف العلل في تناهيها والحدسيات ايضاً يختلف بالقياس الى الاشخاص كالمجربات ولا يمكن اثباتها لغير الحادس ولذلك

يعد في المبادي هنا بيان قضايا الحدسية فاحدس

فصل في تعريف المتواترات فنقول هي

التي يمكن اليها النفس سكونا تاما يزول معه

الشك لكثرة الشهادات مع امكانه بحيث يزول

الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل

الاتفاق والتواطؤ مثل اعتقادنا بوجود مكة

ووجود جالينوس واقليدس وغيرهم من الرجال

ان يحصر هذه الشهادات في عدد معين كاربعين

او خمسين كما ذهب اليه بعض الظاهريين من نقلة الحديث

فقد حال فان ذلك ليس متعلقا بعدد يوثر النقصان

والزيادة فيه وانما المرجع فيه الى مبلغ يقع معه

اليقين فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات

لا عدد الشهادات وهذا ايضا يمكن ان يقنع

احادها او يسكت بكلام وبالجملة فلا بد في

المتواترات ان يكون منها فوق قياسية فانه

اذا قيل قائل ان بغداد موجود يعتقد معه

انه ليس يقول من غرض وتعصب وكل من يقول شيئا

كاغراض وتعصب معه فهو صحيح فالمتواترات ايضا تشمل

على قياس فلهذا سميت بما جرى مجرى المجربات ومامع

المجربات كالحدسيات الا ان الحاصل بالتواتر هو

علم جزف من شانه ان يحصل بالاحساس ولذلك لا يعتبر

التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة فحكم المتواترات

حكم المحسوسات ولذلك لا يقع في العلوم بالذات وليس

يحتاج في المتواترات الى التبعيض عمن سمع منه الحكم

ولا يحتاج في تصحيحه الى المقايسة الى متواتر اخر فالمتواتر

يغني نفسه عن المقايسة هذا بيان المتواترات من جملة

الواجب قبولها **فصل** في بيان القضايا

التي قياساتها معها فنقول وهي القضايا التي انما

يصدق بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس يغيب

عن الذهن فيحوج فيه الذهن الى طلب بل كلما اخطر حدس

المطلوب بالبال خطر الوسط بالبال مثل حكمنا بان

الاثنين نصف الاربعة والقياس في هذا الحكم ان

الاثنين عدد قد انقسمت الاربعة اليه والى

ما يساويه وكلما ينقسم العدد اليه والى ما يساويه

هو نصف ذلك العدد واذ قد فرغنا من تقديم صناف
القضايا الواجب قبولها من جملة المعتقدات التي هي
من جملة المسلمات فحري بنا ان نشرع في بيان القضايا
المشهورة التي من هذه ايضا فصل في القضايا
المشهورة ايضا من هذه الاوليات ونحوها ما يجب
قبولها لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم
الاعتراف بها وبالجملة كما ان المعتبر في الواجب قبولها
كونها مطابقة لما عليه الوجود فالمعتبر في المشهورات
كون الآراء عليها مطابقة فبعض القضايا اولى
باعتبار ومشهورة باعتبار ومن المشهورات الآراء
المحمودة وربما خصصناها باسم المشهورة اذ لا عادة
لها الا الشهرة وهي آراء لو خلي الانسان وعقله المجرد
ووهمه وحسه ولم يؤدب بقبول قضاياها والاعتراف
بها ولم يمل الاستقراء بظنه القوي الى حكم لكثرة
الجزئيات ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان
من الرحمة والخجل والغيرة والحمية وغير ذلك
لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه

شل حكنا بان سلب مال الانسان قبيح وان الكذب قبيح
لا ينبغي ان يقدم عليه ومن هذا القبيل ما يسبق الى
وهم كثير من الناس وان صرف كثير عند الشرع من قبح
ذبح الحيوان ايلاما لما في الغريزة من الرقة فقد يكون
غير رقة كذلك وهم اكثر الناس وليس شيء من هذا واجبا
العقل الساذج ولو توهم الانسان نفسه بانه خلق
دفعة تام العقل ولم يسمع ادبا ولم يطلع انفعالا
لانفسانيا او خلقيا لم يقض فيما مثال هذه القضايا
بشيء بل امكنه ان يجهله ويتوقف فيه وليس كذلك
حال قضاء العقل بان الكل اعظم من الجزء وهذه
المشهورات فقد يكون صادقة وقد يكون كاذبة واذا
كانت صادقة ليست ينسب الى الاوليات ونحوها
اذ لم يكن بينة الصدق عند العقل الاول الا بنظر
وان كانت بينة عنده والصادق غير المحمود وكذلك
الكاذب غير الشنيع فربما شنيع حق وربما محمود كاذب
فالمشهورات اما من الواجبات واما من النافعات
الصلاحية وما يتطابق عليها الشرايع الالهية واما

خُلقيات وانفعاليات واما استقرائيات وهي
اما بحسب طلاق واما بحسب صناعة وملة وبالجملة
فللشهرة اسباب متعددة منها كون الشيء حقا جليا
كقولنا الصادق لا يجتمعان ومنها ما ينا سب الحق
الجلي ويخالفه بقيد خفي فيكون مشهورا مطلقا
وحقا مع ذلك القيد كقولنا حكم الشيء حكم شبيهه
وهو حق لا مطلقا بل فيما هو شبيه له ومنها كون
الشيء مشتملا على مصلحة شاملة للعموم كقولنا العدل
حسن وقد يتبين بعضها بالشرايع الغير المكتوبة
فان المكتوبة تنبه بالايمان الاعتراف بها ومنها كون
بعض الاخلاق والانفعالات مقتضية لها كقولنا
الدب عن الحرام واجب وايذاء الحيوان لا لغرض
قبيح ومنها ما يقتضيه الاستقراء كقولنا العلم
بالمتقابلات واحد لكونه بالمتضادات والمتضايفات
كذلك ويشترك الجميع في انها اما ان يكون مشهورة
عند الكل كقولنا الاحسان الى الاباء حسن او
عند الاكثرين كقولنا الاله واحد وعند طائفة

كقولنا التسلسل محال وهو مشهور عند بعض اهل النظر
والاداء المحمودة هي ما يقتضيها المصلحة او الاخلاق
الفاضلة وهي الذايعات وقد يتقابل المشهورات
كقولنا الحياة موثرة باعتبار وموت الشهداء مؤثر
باعتبار هذا بيان المشهورات من جملة المسلمات

فصل في بيان الوهميات من هذه الجملة

فنقول ان القضايا الوهمية هي قضايا كاذبة الا
ان الوهم الانا في بعض قضاياه شديد القوة لانه لا يسلم
يقبل ضدها ونقابلها وذلك لان الوهم تابع
للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم ومن
المعلوم ان المحسوسات اذا كان لها مبادي واصول
قبل المحسوسات ولم يكن محسوسة ولم يكن وجودها
على نحو وجود المحسوسات فلم يكن ان يتمثل ذلك
الوجود في الوهم وهذا ان الوهم نفسه وافعاله لا
يتمثل في الوهم ولهذا يكون الوهم ساعدا للعقل
في الاصول القريبة وجود تلك المبادي فاذا تعدى
معا الى النتيجة رجع الوهم وامتنع عن قبول ما سلم

كقولنا

وجبه وهذا الضرب من القضايا اقوى في النفس من
المشهورات التي ليست باولية ويكاد يشاكل الاوليات
وتدخل في الشبهات وهي احكام النفس في امور متقدمة
على المحسوسات اوامر تتبعها على نحو ما يجب ان لا يكون
لها وعلى نحو ما يجب ان يكون او يظن في المحسوسات
مثل اعتقاد المعتقد انه لا بد من خلاء ينتهي اليه
الملاء اذا تناهى وانه لا بد في كل موجود ان يكون
شاغلا الحجة وجوده وهذه الوهميات لو لا غلبة
السنن الشرعية لها لكادت تكون مشهورة وانما
يتبلغ في شهرتها الديانيات الحقيقية والعلوم الحكمية
ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع
ذلك لشدة استيلاء الوهم على ان نمايد فعه الوهم
ولا يقبله اذا كان في المحسوسات فهو مدفوع
منكر وهو مع انه باطل شنيع ليس بالاشهر بل يكاد
ان يكون من الاوليات والوهميات التي لا يزاحم
من غيرها مشهورة ولا يعكس واذ قد فرغنا من
اصناف المعتقدات من جملة المسلمات نجري بنا

ان نشرع

ان نشرع في الماخوذات من هذه الجملة **فصل**

في بيان الماخوذات فنقول ان الماخوذات منها
تقبولات ومنها تقريرات وذلك لانه اما ان يقبل
ويحكم بها واما ان لا يقبل بل يحكم بها لغرض ما والاول
هو الاول والثاني هو الثاني وقيل الماخوذات تتسلم
اما ممن هو اعلى مرتبة وهي المقبولات او ممن هو ادنى
مرتبة وهي الموضوعات في مبادي العلوم او ممن
هو مقابل وهي الواقعة في المجادلات والاخيرات
هما التقريرات وبالجملة فالمقبولات التي هي من جملة
الماخوذات هي اما ماخوذة من جماعة كثيرة من
اهل التحصيل او من نفر او امام يحسن به الظن و
التقريرات هي المقدمات الماخوذة بحسب تسليم المخاطب
او التي يلزم قبولها والاقتراب بها في مبادي العلوم
اما مع استنكار ما وهي مصادرات واما مع مسامحة ما
وطيب نفس وهي اصول موضوعة هذه اقسام
القضايا المسلمة من جملة القضايا المصدق بها

فصل في بيان القضايا المظنونة من هذه

الجملة فتقول القضايا المظنونة تنقسم اقاويل وقضايا
وان كان يستعملها المحتج بها جزما فانه انما يتبع فيها
مع نفسه غالب الظن من دون ان يكون جزم
العقل منصرفا عن مقابلها ومن جملتها المشهورات
بحسب الرأي وهي التي يقاومها الذهن فيشغله
عن ان يقطن الذهن لكونها مظنونة او كونها مخالفة
للشهرة الثانية في الحال وكان النفس تذعن لها في اول
ما تطلع عليها فان رجعت الى ذاتها عاد ذلك الاذعان
ظنا او تكذيبا واعني بالظن ههنا ميلا من النفس
مع الشعور بامكان المقابل لان الظن يطلق تارة بازاء
اليقين وتارة على الحكم الجازم الغير المطابق اعني الجهل
المركب وعلى غير الجازم الذي يترجح فيه احد طرفي النقيض
على الآخر مع تجويز الطرف الآخر جميعا ويطلق تارة
على الاعم من هذه الاقسام وحده وهي المسماة بالظن
الصرف والمظنونات المذكورة ههنا من هذا القبيل
لا غير المطابقة بنفس الامر وان كان المستعمل اياها
في المحج الخطابية يصرح بالجزم كما يتعرض لتجويز مقابلاتها

والمرجح قد يكون شهرة غير حقيقية وقد يكون استنادا
الى صادق وقد يكون غير ذلك والاول يعرف بالمشهورات
في بادي الرأي والثاني هو المسمات بالمقبولات وهما
قسمان مغايران باعتبار غيرهما يعتبر في المظنونات
الصرفة وان كانا يدخلان تحت المظنونات من حيث
يصدق عليهما ما يعتبر في المظنونات واما القسم الثالث
وهو الذي يكون المرجح فيه غير ذلك فهو المظنونات
المطلق ويدخل فيه التجربيات الاكثرية وما يناسبها
من المتواترات والحدسيات اعني غير اليقينية
منها ومثال القسم الاول قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما
والمشهورات الحقيقية ما يقابله بوجه وهو ان يقال
لا تنصر الظالم وان كان اخا وقد يتقابل حكمان مظنونان
باعتبارين كما يقال فلان الذي من اهل الحصن يتكلم
لخصوم المقابلة بخارج جهرا فهو خائن فانه مظنون
من حيث انه يتكلم مع الخصوم ويؤكد اثبات تكلمه
معهم كون ذلك جهرا ونقيضه مظنون ايضا من حيث
انه يتكلم جهرا اذ لو كان خائنا لاخفى كلامه فقد بان

القضايا المظنونة وما معها **فصل** في بيان القضايا

المشبهات فنقول ان المشبهات هي التي تشبه

شيئا من الاوليات وما معها والمشهورات ولا يكون

باعيانها هي هي بعينها وذلك الاشتباه يكون اما بتوسط

اللفظ واما بتوسط المعنى والذي يكون بتوسط اللفظ

فهو اما ان يكون اللفظ فيهما واحدا والمعنى مختلفا وقد يكون

المعنى مختلفا بحسب وضع اللفظ في نفسه كما يكون في

المفهوم من لفظ العين وربما خفي ذلك حتى كما يخفى

للحق عند قوم في النوادر اخذنا نارة بمعنى البصر واخرى بمعنى العقل

وقد يكون ما عرض للفظ في تركيبه كقول القائل

غلام حسن بالسكونين او بحسب اختلاف دلايل الحروف

الصلات فيه التي لا دليل لها بانفرادها بل انما

يدل بالتركيب وهو الادوات باضافتها مثل ما

يقال ما يعلم الانسان فهو كما يعلم فتارة هو يرجع

الى ما يعلم وتارة الى الانسان وقد يكون بحسب

ما يعرض للفظ من تصريف وقد يكون على وجوه اخرى

وقد ثبت في مواضع اخر من حكمتها ان يطول فيها

الفروع ويكثر وبالجملة الاشتباه الذي يقع بتوسط

اللفظ ستة وهي التي يقع بسببها الاشتراك اما في

اللفظ المفرد بحسب جوهره او بحسب احواله الداخلة

فيه كالتصاريف والعارضة له من خارج كالاعجام

واما في المركب في تركيبه الذي يمكن ان تحمل على معنيين

او في وجود التركيب وعدمه فيظن المركب غير مركب او غير المركب

مركبا واما الاشتباه الواقع بحسب المعنى فقد يكون

جميعها بحسب ما يذكر في المغالطات سبعة

وينقسم الى ما يتعلق بالقضايا المفردة والى ما يتعلق

بالمؤلفة والاول ثلثة اولها ايهام العكس كقولنا

كل ابيض ثلج لان الثلج ابيض وثانيها سوء اعتبار الحمل

كقولنا الشيء موجود مطلقا لكونه موجودا بالقوة مثلا

وثالثها اخذنا بالعرض مكان ما بالذات وهو كون

بان يوخذ لازم الشيء او ملزومه او عارضه او معروضه

بدلا عما يوخذ لازم الموضوع بدلا قولنا كل ذي وهم

مكلف لان الانسان ذو وهم ومكلف ومثال ما

يوخذ عارض المحمول بدلا كقولنا السقمونيا يبرد لانه

يزيل السخن ويعرض لمن يزيل السخن ان يبرده فاذن هو قد وصف
لما وقع منه على سبيل العرض اذا شبه المبرد بالذات
من جهة البرد الحاصل معها والاربعة التى يتعلق
بالمؤلفة وهى جمع المسايل فى مسئلة واحدة وفى وضع
ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب وسوء الترتيب
وبالجملة سبب الاشتباه عدم التميز بين ما هو هو و
بين ما هو غيره ثم ان المشبهات التى تشبه الاوليات
قد تقع فى المغالطات والتى تشبه المشهورات قد تقع
فى الجدليات هذا بيان المشبهات بغيرها وقد بقى
علينا بيان المخيلات **فصل** فى بيان القضايا
المخيلة فنقول اما المخيلات فهى قضايا يقال فيها
فيؤثر فى النفس تاثيرا عجيبا من قبض او بسط وربما
زاد تاثيره على تاثير التصديق وربما لم يكن معه
تصديق مثل ما يفعله قولنا وحكمنا فى النفس ان العسل
يقع مهوعا على سبيل محاكاة المرة فيأباه النفس وينقبض
عنه والناس للتخيل اطوع منهم للتصديق واعلم ان
المصدقات من الاوليات ونحوها والمشهورات قد تفعل فعل

المخيلات من حركة النفس وقبضها واستحسان النفس لبعضها
عليها لكنها يكون اولية ومشهورة باعتبار ومخيلة باعتبار
وليس يجب فى جميع المخيلات ان تكون كاذبة كما لا يكون يجب فى
المشهورات وما يخالف الواجب فقط بل ان يكون كما يحاكى
كاذبا وبالجملة التخيل الحاصل من القول تعلق بالتعجب منه
اما بالجودة هيئة او قوة صدق او قوة شهرة او حسن محاكاة
لكنا قد خصصنا باسم المخيلات ما يكون تاثيره بالمحاكات
وبها يحرك النفس من الهيئة الحاصلة من التصديق
لما فرغنا من الامور التى يتوقف عليها الحجة فحرى بنا ان
نشرع فى الحجج واقسامها وبيان احوالها وهذه المقالة
موضوعة لهذه انشاء الله العزيز لكنا كثيرا ما نتكلم فى
اقسام الحجة فنقول اقسام الحجة ثلثة وذلك لان الحجة
تالف من قضايا وتنتج منها الى مطلوب غير حاصل
ولا يمكن ان يكون كل قضية مطلوبة بحجة ولا التسلسل
او الدور فلا بد من الانتهاء الى قضايا ليس من شانها ان
يكون مطلوبة بل هى المبادى للمطالب وقد ذكرنا سابقا
احوال هذه القضايا التى هى مبادى لغيرها من اقسام

القضايا المصدق بها وما يتألف من هذه القضايا المعنى
ثلثة وذلك لانها والمطلوب لا يخلوان عن مناسبة
ضرورية لاستلزام احدهما الاخر وان لم يكن المناسبة
بينهما لامتنع الاستلزام فتلك المناسبة يكون اما
باشتمال احدهما على الاخر او بغير ذلك فان كان بالاشتمال
فلا يخلو اما ان يكون الحجة هي المشتملة على المطلوب
وهو القياس او بالعكس وهو الاستقراء وان لم يكن
بالاشتمال فلا بد من ان يكون بينهما ثالث يحصل به
التناسب بينهما وهو التمثيل ولكل واحد منها احوال تخصه
فلنذكر احوالها في فصول ولما كان الاستقراء
والتمثيل احوالهما اقل من احوال القياس فلنقدم
احوالهما على احواله انشاء الله العزيز الجبار **فصل**
في الاستقراء فنقول الاستقراء حكم على كلي لكونه
ثابتا في جزئيات ذلك الكلي كالحكم في الحيوان بتحريك
الفك الاسفل حالة المضغ لكون الانسان والفرس
والغنم والطير وسائر جزئياته المشاهدة كذلك فان
كانت الجزئيات منحصرة كان الاستقراء تاما

فصار قياسا تقسيما والا صار ناقصا وينتقض الحكم
بواحد من جزئياته كما ينتقض بالتمساح في المثال المذكور
وهو يشبه القياس لان تلك الجزئيات تنوب مناب
الاوسط لانها واسطة لاثبات الحكم ويختلفان بتبادل
الاصغر والاوسط فالقياس مثل ان يقول كل انسان
وفرس وطاير حيوان وكل حيوان يحرك فكه الاسفل
والاستقراء مثل ان يقول كل حيوان فاما انسان
او فرس او طاير وكلها يحرك فكه الاسفل فالخلل
في الاستقراء يقع من جهة الصغرى **فصل**
في التمثيل وهو الحاق شئ بشبيهه في حكم ثابت له
ويسمى الاول فرعا والثاني اصلا ووجه المناسبة
جامعا وعلة كالحاق السماء بالبيت في الحدوث
مثل قولهم السماء محدثة لكونها متشكلا كالبيت و
يعنون البيت وما يقوم مقامه شاهدا والسماء
غايبا والتشكل معنى جامعا والحدوث حكما و
لا بد في التمثيل التام من هذه الاربعة واذا اردنا
رد التمثيل الى صورة القياس صار هكذا السماء

تشكل وكل متشكل فهو محدث كالبيت فيكون
الخامس من حجة الكبرى وارد، وانواع التمثيل ما خلى عن
الجامع ثم ما اشتمل على جامع عدمى واجودها ما كان
الجامع فيه علة الحكم ويثبتون تعليله به تارة بالطرد
والعكس وهو التلازم وجودا وعدما وهو مع انه
يقتضى كون كل واحد منهما علة للاخر لا يجدى بطائل
لان التلازم لو صح لما وقع فى ثبوت الحكم فى الفرع تنازع
وتارة بالتقسيم والسبر وهو ان يقال تعليل الحكم اما
بكون البيت متشكلا او بكونه كذا وكذا ثم يسبر
فلا يوجد معللا بشئ من الاقسام الا بكونه متشكلا
فيعلل به وهو مطالبون اولا بكون الحكم معللا ثانيا
بحصر الاقسام وثالثا بالسبر فى المرة وجات الثانية
فانى قها مما يمكن ولو سلم الجميع لما افاد اليقين ايضا
لان الجامع ربما يكون علة للحكم فى الاصل لكونه وصفا
دون الفرع او ربما الى انقسم المحتمين يكون احدهما
علة للحكم انما وقع دون الثانى ثم ان صحت ملتبه
مطلقا صار الاصل حشوا والتمثيل قياسا برهانيا

وموضع استعمال التمثيل الخطابة ثم الشعر ويسمى فى الخطابة
اعتبارا والمنهج منه لبرهنة برهانا فصل فى بيان
القياس فنقول ان القياس هو العمدة فى باب
التصديقات وهو قول مؤلف من اقوال اذا سلم
ما اورد فيه من القضايا لزم عنه قول اخر لذاته
اضطرارا والقياس قد يكون بالفاظ مسموعة وقد
يكون بافكار ذهنية وكذا القول فالقول المسموع
جنس للقياس المسموع والذهنى للذهنى وقد يورد
الدال على الجنس بالاشتراك والتشابه فى حد ما هو
هو كذا والقول الواحد الذى يلزم عنه قول
كالقضية المستلزمة لعكسها ليس بقياس لان
القياس هو المؤلف من اقوال وكذا ما يلزم عنه قول
اخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كقياس المساوات
خارجة عنه وليس من شرط القياس ان يكون ما اورد
فيه مسلما بل من شرطه ان يكون بحيث اذا سلمت قضاياه
لزم عنه قول اخر لذاته كذا شرط فى قياسية كل قياس
وفائدة قيد الاضطرار فى تعريفه ان بعض الاقوال

قد يلزم عنها قول اخر في بعض الموادون بعض كما اذا
اقترن قولنا الانسان من الفرس انسان تارة بقولنا
وكل انسان ناطق وتارة بقولنا وكل انسان حيوان
فانه يلزم عن الاول لا شئ من الفرس بناطق ولا يلزم
عن الثاني مثل ذلك فلا يكون ذلك اللزوم ضروريا
وفرق بين ما يلزم عنها قول اخر لزوما ضروريا
وبين ما يلزم عنها قول اخر غير ضروري والمراد هو
الاول مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم فانه يلزم من وضعهما بالذات ان كل انسان جسم
فذلك قياس وهذه النتيجة وكل من القولين مقدمة
وهي قضية جعلت جزء قياس واجزاؤه حدودا
والقياس بسيط ومركب والبسيط اما اقتراني
وهو الذي لا يكون النتيجة ولا مقابلتها مذكورة فيه
بالفعل او استثنائي وهو ما يقابله ولنبدأ ببيان
الاقتراني **فصل** في بيان قياس الاقتراني
فنقول انه قد يتالف من جمليات ساذجة وقد
يكون تالفا من شرطيات ساذجة وقد تالف

مركبة منهما والتي يكون ساذجة فقد يكون من متصلات
ساذجة وقد يكون من منفصلات ساذجة وقد يكون
مركبة منهما فاما عامة المنطقيين فانهم انما تنبهوا
للجمليات فقط وحسبوا ان الشرطيات لا يكون
لها استثنائية فقط ونحن نذكر الجمليات باصنافها
ثم نتبعها ببعض الاقترانيات الشرطية التي هي اقرب
الى الاستعمال واشد الوفاقا بالطبع ثم نذكر بعض الحيل
التي تعرض للقياس وقياس الخلف ونقتصر في هذا المختصر
على هذا القدر ثم كل قياس اقتراني حملي فانه يوجد فيه
شئ مشترك مكرر ويسمى هذا الشئ حدا اوسطا مثل
ب في قولك كل ج ب وكل ب آ والنتيجة انما تحصل
من اجتماع الطرفين بعد حذف المكرر من البين كقولنا
وكل ج آ واما صار منها موضوعها او مقدما بمثل ج في
هذا المثال يسمى اصغر وما كان محمولا او تاليا بمثل آ
ههنا يسمى اكبرا والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى صغرى
والتي فيها الاكبر يسمى كبرى وتاليفهما يسمى اقترانا
وهيئة التاليف من كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين

يسمى شكلا والقرينة التي توجب لذاتها قضية اخرى يسمى
قياسا وتلك القضية اذا اضيف اليها ما اليف القرينة
يسمى مطلوبا فاذا الزمت يسمى نتيجة وطريق قسمة القياس
الى الاشكال الاربعة بان يقال ان كان الحد الاوسط
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو اول الاشكال او
ان كان محمولها معا فثانيها او موضوعهما فثالثها او عكس
الاول فرابعها وقوم قد قسموا القياس هكذا اما ان يكون
الاوسط محمولا في احدى المقدمتين وموضوعا في الاخرى
او يكون محمولا فيهما او يكون موضوعا فيهما فاخرجت
هذه القسمة ثلثة اشكال لانهم لم يعتبروا انقسام
الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع والقوم الاول
اعتذروا الثاني بان الرابع قد حذفوه في القسمة لبعده
عن الطبع وذلك لان الاول هو المرتب على الترتيب
الطبيعي والرابع مخالف له في مقدمتيه جميعا فهو بعيد
جدا عن الطبع واذا كان مرادهم بيان الشكلين الآخرين
بعكس احدى المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول وقد وجدوا
بيان الرابع محتاجا الى عكس المقدمتين جميعا حكموا بانه

يشتمل على كلفة شاقة مستغنى عنها فلهذا حذفوه عن القسمة
وانا ابين شرايط الاشكال على نحو يقتضي تقسيم الثاني
بان اترك شرايط الشكل الرابع فنقول يشترك الثلثة
الاولى بانه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبة صغرى و
جزئية كبرى وهذه المشتركات لازمة للثلثة الاول
ثم لكل واحد من الاشكال الثلثة شرايط بحسب الكم و
الكيف والجهة يخصه ونذكر احوال كل واحد منها في فصل
على حدة

فصل في بيان شرايط الشكل الاول

فنقول ان هذا الشكل شرطان في ان ينتج وهما اسبا
الانتاج وفقدانهما اسباب العقم الاول كون الصغرى
موجبة او في حكم الموجبة بان يكون سالبة ويلزمها
موجبة اما مساوية لها كموجبة الوجودية اللادائمة
اللازمة لسالبتها او اعم منها كالموجبة اللاضرورية
اللازمة للسالبة اللادائمة او ممكنة في طبعها لا امكانا خاصا فانه
لان الممكن الخاص لا يقتضي دخول الاصغر في الاوسط
بالفعل والحكم في هذا الشكل كذلك فان هذه السوالب
قد تنتج تلك الموجبات ويكون النتايج هي نتايج للموجبات

بقوة

والتحقيق في هذا الموضع ان السلب والايجاب في اشال
هذه القضايا انما يكونان في العبارة فقط ويكون ربط
محمولاتها على موضوعاتها في نفس الامر بالامكان المحتمل
للطرفين والوجود المشتمل عليهما فهي انما تنتج لتلك النسبة
لذاتها لا للايجاب والسلب اللفظيين والشرط الثاني
كون الكبرى كلية وهذان الشرطان يجب الكم والكيف
والشرط الاول اعني كون الصغرى موجبة او في حكمها
يفيد دخول الاصغر في الاوسط الذي به يعلم ان الحكم
الواقع على الاوسط شامل للاصغر الداخل فيه ولولاه
لما علم ان ذلك الحكم هل يقع على ما يخرج عن الاوسط ام لا
فان كلا الامرين محتمل كما ان الحكم بالحيوان على الانسان
يقع على الفرس ولا يقع على الحجر مع انهما خارجان والشرط
الثاني اعني كلية الكبرى يفيد تأدي الحكم الواقع على الاوسط
الى الاصغر لعموم جميع ما يدخل في الاوسط وكلا لما
علم ان الجزئي الذي وقع عليه الحكم من الاوسط هل هو
الاصغر ام لا فان كلا الامرين محتمل كما ان الحكم بالانسان
على بعض الحيوان يقع على الناطق ولا يقع على الناهق ونحوها

اذ اخلان فيه والنتيجة تجب هذين الشرطين تابعة
لاخس المقدمتين ولما كان القضايا المستعملة في
العلوم هي المحصورات الاربع فكل واحد منها يقع في
كل واحدة من مقدمتي الاشكال الثلثة فقد ابن كل
شكل سواء كان منتجا او عقيما ستة عشر واذا اشترطنا
في الشكل الاول هذين الشرطين يقع اربعة قرائن فان
هذين الشرطين يوجدان معا في اربع قرائن فان الايجاب
الذي هو الشرط الاول اما كلي واما جزئي والكلية التي
هي الشرط الثاني اما ايجابية واما سلبية ومضروب
الاثنين في نفسه اربعة فاذن قرائن المنتجة في هذا
الشكل اربع والباقية عقيمة واشلة القرائن الاربعة
هكذا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ هو الضرب الاول
من هذه الاربعة والثاني منها مثل كل ج ب ولا شئ
من ب آ فلا شئ من ج آ والثالث منها مثل بعض
ج ب وكل ب آ فبعض ج آ والرابع منها مثل
بعض ج ب ولا شئ من ب آ فبعض ج ليس آ هذه
المذكورات باعتبار الكيفية والكمية واما باعتبار الجهة

فسنذكره فيما بعد انشاء الله تعالى **فصل**

في بيان الشكل الاول بحسب الجهة فنقول اذا كانت
الصغرى فعلية اي يكون الحكم فيها على الافراد بالفعل
فحكم النتيجة في الضرورة والدوام والدوام
حكم الكبرى لان الاصغر اذا كان داخلا في الاوسط
بالفعل كان الحكم عليه حكما على الاصغر اي حكم كان
ويكون القياس كاملا والنتيجة بينة غير محتاجة الى بيان
واما اذا كانت الصغرى ممكنة اي يكون الحكم فيها
بالقوة فلا يخ اما ان يأتلف مع كبرى ايضا بالقوة او
مع كبرى فعلية ولكن غير ضرورية او مع كبرى ضرورية
فهذه ثلث اختلاطات محتاجة الى البيان وكان من
عادة المنطقيين بيانها بالخلف والرد الى الاختلاطات
الفعلية من الشكلين الاخرين وليس فيه زيادة وضوح
مع اشتماله على ضبط كثير وسوء ترتيب فعدلنا
عن هذه الطريقة وبيناها ببينات اخرى لمية مثلا
اذا قلنا كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالامكان العام
فكل ج آ بالامكان وبيان ذلك ان الممكن هو ما لا يلزم

من فرض وقوعه محال فاذا فرض ان ج الذي يمكن ان يكون
ب الذي يمكن ان يكون آ مثلا خرج من الامكان الاول
الى الوجود فقد سقط الامكان الاول وصار ج هو
ما يمكن ان يكون ب بعد هذا الفرض ثم اذا فرض مرة اخرى
انه موجود آ فقد سقط الامكان الثاني ايضا وكان
ج بالوجود آ من غير لزوم محال وكل ما يصير بالفرض
موجودا من غير لزوم محال فهو ممكن فاذن ج يمكن ان
يكون آ فظهر من هذا البيان ان الاختلاط اذا كان
من ممكنتين فالنتيجة ممكنة ايضا واما اذا كان
الاختلاط من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة نقول فيه كل
ج ب بالامكان الحقيقي الخاص وكل ب آ بالاطلاق
فاذن يكون النتيجة كل ج آ بالفعل على ان يكون تابعة
للكبرى فجاز ان يكون بالقوة على ان يكون تابعة للصغرى
فكان الواجب ان يكون النتيجة ما يعمهما وهو الامكان
العام بحسب اللغة الشامل للقوة والفعل وذلك
لان الامكان يقع على ما لم يخرج الى الفعل بل بالقوة
بعد كالاستقبالي وقد يقع على ما خرج الى الفعل

كالموجوديات فالاختلاط اذا كان من ممكن بالقوة
المحضة ومطلق كانت النتيجة ممكنة بامكان شامل
لهما وهو لا يجب ان يكون بالقوة المحضة كما اذا قلنا
زيد يمكن ان يكتب بذلك الامكان ثم قلنا وكل من يكتب
فهو مباشر للقلم ينتج فزيد مباشر للقلم بالامكان لا بالقوة
المحضة لانه ربما باشر القلم بالفعل في غير حال الكتابة
فان النتيجة فيه لا بالقوة بل بالامكان الشامل للفعل
والقوة ولا يجب ان يكون بالفعل ايضا لان الحكم
على الاصغر بما لا يكون بالفعل الا عند كونه اوسط
بالفعل وهو نادر لا يخرج الى الفعل ابدا كما اذا قلنا
كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب مباشر
للقلم بالاطلاق فلا يلزم منه كون كل انسان
مباشرا للقلم بالاطلاق بل بالامكان وربما يكون بالفعل
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب
متحرك بالاطلاق فكل انسان متحرك ايضا بالاطلاق
واذا كان كذلك فلا بد ان ينتج في هذا الاختلاط شيئا
يكون شاملا للقوة والفعل وهو لامكان العام

بحسب اللغة لا بحسب الاصطلاح كما مر سابقا واما الاختلاط
من ممكن وضروري مثل كل ج ب بالامكان وكل ب آ
بالضم فللخوان يكون النتيجة ضرورية وذلك كان ج اذا صار
ب صار محكوما عليه ان آ محمول عليه بالضرورة ومعنى
ذلك انه لا يزول عنه البتة ما دام موجود الذات
والا كان زائلا عنه لا ما دام ب فقط بل اي وقت
كان فلا يكون ضروريا والمفروض انه ضروري وايضا
فلو كان الحكم عليه بانه آ عند ما يكون ب لا عند ما يكون
ب كان قولنا كل ب آ بالضم كاذبا على ما علمت لان
معناه ان كل موصوف بانه ب دائما او غير دائم
فانه موصوف بالضم انه آ ما دام موجود الذات
سواء كان ب او لم يكن والحاصل ان الممكن اذا قرن
موجودا صار الاختلاط من مطلق وضروري فكانت
النتيجة كذلك فخاصة ضرورية كما مر وكل ما كان ضروريا
فهو في جميع الاوقات ضروري فاذن كانت النتيجة
قبل فرضنا انها ضرورية والاوسط في هذا القياس
لم يفد كونها ضرورية في نفس الامر بل افاد العلم بكونها ضرورية

وقد حصل من هذا البحث ان الكبرى الضرورية مع جميع
الصغريات الفعلية وغير الفعلية تنتج ضرورية
والكبرى غير الضرورية ان كانت مع الصغرى فعلية
تنتج فعلية وان كانت احديهما او كلاهما ممكنة تنتج
ممكنة والكبرى المحتملة لهما تنتج محتملة فعلية او غير فعلية
وبعض النتيجة يتفق ان يكون تابعا للكبرى كالحاصلة
من صغرى فعلية مع اى كبرى اتفقت بشرط ان لا يكون
وصفية وبعضها يتفق ان يكون تابعا للصغرى كالحاصلة
من ممكنة ومطلقة عامتين او خاصتين وبعضها
يتفق يكون بخلافهما كالحاصلة من ممكنة ومطلقة
احديهما عامة والاخرى خاصة فان النتيجة في
الامكان كالصغرى وفي العموم والخصوص كالكبرى
وفي انتاج الصغرى الممكنة مع غيرها موضع نظر
وهو انا اذا حكمنا على كل ب اى حكم كان بانه آ او ليس
با فان مرادنا ان ذلك الحكم واقع على كل ما هو ب
بالفعل لا على كل ما يمكن ان يكون ب كما قررناه فيما قبل
فان كان كل ج في الصغرى يمكن ان يكون ب ولا يصير شيئ

منه ب ولا في وقت من الاوقات اى يكون ب دائما
السلب عن كل واحد منه من غير ضرورة فان الحكم على كل ب
لا يتناوله بوجه البتة وحينئذ يمكن ان يكون الحكم
نقيض الحكم على ب وذلك لان ما يمكن ان يكون ب يحتمل
ان ينقسم الى ما يوصف ب بالفعل والى ما لا يوصف
دائما من غير ضرورة ويكون للقسم الاول حكم اما بحسب الذات
او غير ضروري ويكون للقسم الثاني حكم مناقض لذلك
الحكم فلا يلزم من حكمنا على كل ما هو بالفعل ب بالدوام دخل
في ذلك الحكم ما هو بالامكان ب ولا يكون بالفعل
دائما وهذه الاشكال انما يلزم على القول بجواز خلو
حكم كلي دائم غير ضروري وانما يندفع الاحتمال المؤدي
الى هذا الاشكال في باب خلط الممكن بالضروري
بانعكاس قولنا كل ما ليس بضروري بحسب الذات
فهو يمتنع ان يكون ضروريا بعينها الى قولنا كل ما لا يمتنع
ان يكون ضروريا فهو ضروري بالفعل على طريق عكس
النقيض واعلم انه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى
وجودية صرفة من جنس الوجودي بمعنى ما دام الوصف

الموضوع موصوفا بما وصف به لم ينتظم منه قياس صادق
المقدمات لان الكبرى يكون كاذبة لانا اذا قلنا
كل ج ب بالفعل ثم قلنا وكل ب فانه يوصف بانه
آ ما دام موصوفا بب لا دائما حكمنا بان كل ما
يوصف ب ب انما يوصف بآ وقتا ما لا دائما وهذا
خلاف الصغرى بل يجب ان يكون الكبرى اعم من هذه
ومن الضرورية حتى يصدق فان نتيجها يكون ضرورية
وانما يكون ضرورية لان ج يدوم وبالجملة ان الصغرى
الضرورية والكبرى المعرفة الوجودية لا يمكن ان
يصدقا معا شاله ان يقول كل فلك متحرك بالضرورة
وكل متحرك متغير لا دائما بل ما دام متحركا وذلك
لان الكبرى يقتضي دوام الاكبر بحسب وصف الاوسط
لا دوامه بحسب ذاته فيلزم منه لا دوام وصف
الاوسط ايضا بحسب ذاته لان الوصف لو كان دائما
للذات ولو كان الاكبر كان دائما للوصف فيلزم ان يكون
الاكبر ايضا دائما للذات فان الدائم للدائم دائم
لكنه فرض لا دائما بحسب الذات هف نظهرات

الكبرى في هذا المثال اقتضى ان كل ما يوصف بانه متحرك
فان هذا الوصف يكون له لا دائما والصغرى المشتملة
على ان الفلك يوصف بانه متحرك دائما يقتضي ان
بعض ما يوصف بانه متحرك هذا الوصف يكون له دائما
وهذا مناقض للاول فاذن لا ينتظم منهما قياس صادق
المقدمات لكون الكبرى كاذبة لان الصغرى لما اتبعت
قبل الكبرى على انها صادقة ثم اتبعت بكبرى يناقضها
علم انها هي الكاذبة لان المناقض لما فرض صادقا
يكون المناقض الاخر لا محالة كاذبا فيكون هذا
الاختلاط مؤديا الى التناقض فلا يكون قياسا واعلم
ان قوما من المنطقيين ذهبوا الى ان النتائج في هذا
الشكل يتبع اخس المقدمتين في الكمية والكيفية
والجهة جميعا يعني اذا وقع في احدى المقدمتين حكم جزئي
او سلبي او غير ضروري كانت كذلك والتحقيق في
هذا ما ذهب اليه الشيخ الرئيس فانه قال في اشاراته
ما يكون حاصله هكذا ان النتيجة ليست تابعة لاخس
المقدمتين مطلقا بل هي تابعة في الكمية للصغرى وفي الكيفية

١٩٤٢١

والجهة للكبرى الا في موضعين احدهما ان يكون الصغرى
ممكنة والكبرى غير ضرورية فان النتيجة تكون
في الفعل والقوة تابعة للصغرى لا للكبرى والثاني
ان يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة
عرفية فانها ان كانت عامة انتجت كالصغرى
موجبة ضرورية وان كانت خاصة لم يمكن الاقتران
قياسا لنقض المقدمتين كما قلنا ايضا فيما قبل
واقول ينبغي ان يلحق بهما موضع اخر وهو انه اذا كانت
الكبرى وحدها وصفية فان النتيجة لا يكون وصفية
وذلك لان الوصف اذا اختص باحدى المقدمتين
سقط اعتباره في النتيجة كما اذا قلنا كل متحرك متغير
ما دام متحركا وكل متغير جسم او قلنا كل انسان نائم
وكل نائم ساكن ما دام نائما فان النتيجة لا يكون
وصفية اما اذا كانتا وصفيتين فالنتيجة يكون
وصفية مثلهما ففي المثال الثاني من هذين المثالين
لا يكون النتيجة تابعة للكبرى واعلم ان مخالفة
النتيجة للكبرى وان كانت في مواضع كثيرة يجب اختلاط

١٩٤٢١

والمحال ولذلك سمي القياس به وقد يقال ان هذا القياس
سمي برهانا لما يأتي المطلوب من خلفه اي من قوله الذي هو نقيضه
وتفسير الاول اشبه من الثاني والفرق بين هذا القياس
وبين المستقيم من وجهين الاول ان المستقيم يتوجه
الى اثبات المطلوب اولا لا لان الخلف لا يتوجه الى اثبات
المطلوب اولا بل الى ابطال نقيضه والثاني ان المستقيم
يتالف من مقدمات مناسبة للمطلوب والخلف
على ما بينا نقض المطلوب الثالث ان مقدمات المستقيم
يجب ان تكون مسلمة في نفسها بخلاف الخلف
الرابع ان المطلوب غير موضوع في المستقيم اولا حتى يتم
تاليفه ويحصل واما الخلف فان المطلوب يوضع فيه
اولا اعلم ان عكس القياس يشبه الخلف لانه ايضا ينعقد
من اقتران ما يقابل نتيجة القياس باحدى مقدمتيه
لينتج ما يقابل المقدمة الاخرى ويفارقه الخلف بانه
لا يشترط فيه ان يكون بعقب قياس ولا ان ينتج ما يقابل
مقدمة قياس بل يمكن ان يبتدأ به ويلزم منه انتاج
ما هو ظاهر الفساد ولا يستعاض فيه بالمقابل بالمناقضة

ويستعمل في العكس مقابله بالتناقض وايضا العكس لا يقع
في العلوم الا عند رد الخلف الى المستقيم وقياس الخلف
في المطالب المتحم يتعين بعد لا يفيد تعيين المطلوب
لانه مبني على نقيض المطلوب وذلك يقتضي نقيضه
وبهذا يتفق في هذا الموضع ان يوضع بدل المطلوب عين
ما يظن انه هو ويبني الخلف عليه فان تم دل على ان ذلك
الشيء الذي وضع صادق ولم يدل عليه انه هو المطلوب
نفسه او شيء من لوازمه المشكلة او غير المشكلة
وما يقال ان قياس الخلف يفيد نتايج مختلفة فيكون
باطلا مثلا اذا اريد عكس السالبة العرفية عرفية بالخلف
فكما انه يدل على ان العكس عرفية كذلك يدل على انه
مطلق او ممكن فلا يفيد شيئا معينا فمندفع بما قلنا
سابقا ان الدليل اذا دل على اثبات مطلوب فلا شك
انه يدل ايضا على اثبات ما هو اعم منه وذلك غير قادح
في دلالته على المطلوب واذا كان كذلك فقياس الخلف
صالح لاثبات ما هو اعم من المطلوب اذا كان المطلوب
حقا وذلك لا يقدح في قياسية قياس الخلف اذا عرف

للحال هذا ويمكن ان يرد قياس المستقيم الى الخلف بالعكس
فلنذكر بيانهما في فصلين اخرين

فصل في رد المستقيم

الى الخلف نقول امارد المستقيم الى الخلف فينبغي ان يكون
بإضافة نقيض النتيجة المطلوبة اثباتها الى احدى المقدمتين
وليكن هذه المقدمة هي المسلمة على هيئة احد الشكلين
الاخرين غير ذلك الشكل المنتج لذلك النتيجة لينتج ما
يقابل المقدمة الاخرى وليكن هذه المقدمة هي المتفق
عليها فيكون النتيجة محالة ويبين ان ذلك لازم
ليس للمقدمة المسلمة ولا للتاليف المنتج بالذات فهو
اذن من وضع نقيض النتيجة المطلوبة فوضعه باطل
فالنتيجة حقة

فصل في رد الخلف الى المستقيم

فنقول لاجل هذا فعلى خلاف ذلك فهو ايضا ينتج نقيض
النتيجة المحالة اعني القضية المتفق عليها الى القضية
المسلمة لينتج المطلوب على هيئة احد الاشكال التي له
النتيجة المحالة كانت في الشكل المتقدم كما ج د وقد حصل
من اضافة نقيض المطلوب وهو كا ج ب الى المقدمة
المسلمة وهي كا ب د على هيئة الضرب الاول من الشكل

الاول ونقيض الحال ليس كل ج د فاذا اضيف الى المقدمة التي من الصغرى او الكبرى
المتسلمة وهي كل ب د انتج من الضرب الرابع من الشكل
الثاني على الاستقامة ليس كل ج ب وهو الذي كان
المطلوب من الخلف ولما كانت النتيجة الحالة هي تالي
المتصلة في الخلف فرد الخلف الى المستقيم لابد ان لا يحفظ
الحال فيما يعقد بين التالي المذكور في اول القياسين
اللذين حللنا الخلف اليهما وبين الحملية المتسلمة وهم
ان المطلوب اذا كان موجبا كليا فالخلف لا يعقد
عليه الا على هيئة قياس يكون احدى مقدمتيه سالبة
جزئية وهي رابع شكل الثاني وخامس شكل الثالث
واذا كان سالبا كليا فلا يعقد الا على هيئة قياس يكون
احدى مقدمتيه موجبة جزئية وهو ثالث الاول ورابعه
وثالث الثاني وثلثة ضروب من الثالث وعليه
اذا كان جزئيا واما رد الخلف الى المستقيم فاذا كان
الخلف على هيئة الشكل الاول ووقع نقيض المط
في صغرى قياس الخلف فقياس الرد يكون هيئة الشكل
الثاني والا فعلى هيئة الشكل الثالث ويقع نقيض النتيجة

المحالة في مثل تلك المقدمة ايهما صغرى كانت او كبرى و
ان كان الخلف على هيئة الشكل الثالث ووقع نقيض
المطلوب في الصغرى فالرد على هيئة الشكل الثاني والا
فعلى هيئة الشكل الاول ويقع نقيض النتيجة المحالة
ابدا في الكبرى ويتبين جميع ذلك بالامتحان ان شاء الله تعالى

فصل في تحليل القياس

فقول تحليل القياس
هو ان يفرز المطلوب وينظر في القول المنتج هل تجد فيه
شيئا يشاركه ام لا فان وجدت فانظر هل هو محموله
او موضوعه فاذا وجد فقد وجدت الصغرى او الكبرى
والاوسط وبالجملة فالقاعدة في تحليل القياس هو
الاعتبار بالمطلوب فاذا كان المطلوب موجبة كلية فاطلب
على ترتيب الشكل الاول واذا كان سالبة كلية فعلى الاول
واذا كان موجبة جزئية ففي الاول والثالث والسالبة
الجزئية في الاشكال الثلثة وتحليل القياس انما يصعب
لسبب ما يقع فيه من التركيبات وتداخل المقدمتين
وحذف احدى المقدمتين والاقتصار على الاخرى والتحريفات
في الالفاظ فرتب المقدمات والاوساط وادخل

يحتاج اليه فكيف اما يقال انما كان ب ج كان ب آ مثلا
او لما كان آ فيورد الصغرى وبهما يقال كان آ ج فيورد
الكبرى فاعتبر مثل ذلك في مثل هذه والفرق بين الاصغر
والاكبر انه اذا كان موضوع النتيجة في المقدمة كان اصغر
واذا كان محمول النتيجة كان اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر
هي الصغرى والتي فيها الاكبر هي الكبرى ومثال ذلك اذا كان
البيان على ان الانسان جوهر هو ان الانسان حيوان كان
هذا صغرى القياس فاذا قال لان الحيوان جوهر كان المورد
في البيان كبرى القياس وكذا اذا قلنا ايضا ان كان الانسان
موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا له
فالجوهر موجود له فاذن الانسان جوهر فهذا لازم من هذا
لا على انه قياس فان كل ما يلزم عنه قول اخر لذاته اضطرارا ليكون
قياسا بل جزئية هذه القضية وهو بعض ما يلزم عنه قول
اخر لذاته اضطرارا هو قياس والتحليل مثال اخر في
في كتاب النفس وهو هذا المابين ان جميع القوى الحيوانية
اذن انما يكون بحيث يفعل وهي بدنية فوجودها
انما يكون بدنية اي كونها في نفسها هو كونها في البدن كالاعراض

فلا بقاء لها بعد البدن فنقول لا بقاء لها بعد البدن في
قولك يعدم مع عدم البدن فتحليل هذا القياس بان نقول
جميع القوى الحيوانية اشياء تفعلها بالبدن وكل ما كان
فعله بالبدن فان تشخصه فيه فجميع القوى الحيوانية تتشخصها
بالبدن وفي تصحيح الكبرى وكل ما كان فعله بالبدن فهو شيء
يتم فعله بشيء اخر وكل شيء يتم فعله بشيء اخر فتشخصه بالبدن
الشيء فكل ما كان فعله بالبدن فوجوده في البدن وكل
ما كان وجوده في البدن فانه يعدم مع عدم البدن فكل
ما كان تشخصه بالبدن فانه يعدم مع عدم البدن ففي
تصحيح الصغرى كل ما كان تشخصه بالبدن فهو شيء تتشخص
بشيء اخر وكل شيء يتشخص بشيء اخر فوجوده فيه فكل ما كان
تشخصه بالبدن فوجوده فيه وبعبارة اخرى هذه القوى
اشياء يصدر عنها افعال وكل ما يصدر عنه افعال فهو موجود
فهذه القوى موجودة ثم نقول هذه القوى موجودة
وكل موجود فانه يكون شخصا فهذه تكون اشخاصا ثم نقول
هذه القوى تتشخصها بما يصدر عنها افعالها بالبدن
ثم نقول هذه القوى يصدر عنها افعالها بالبدن وكل ما

يصدر عنه فعله بالبدن فتشخص فيه فتشخص هذه
القوى بالبدن وكل ما كان تشخصه بالبدن فوجوده
فيه فوجود هذه القوى في البدن وكل ما كان وجوده
في البدن فلا بقاء له بعد البدن فهذه القوى لا بقاء
لها بعد البدن في لوازم النتايج فنقول
القياس الذي ينتج الكلي ينتج الجزئي وعكسه وعكس نقيضه
ولكن ينتج الاول بالذات وهذه بالعرض على سبيل اللزوم
مثلا اذا كان القياس هكذا كل ب ج وكل ج آ ينتج
بالذات كل ب آ وبالعرض بعض ب آ وبعض آ ب
وما ليس آ ليس ب والقياس الذي ينتج الموجبة الجزئية
ينتج بالذات هذه وبالعرض عكسه وعكس نقيضه
والقياس الذي ينتج السالبة الجزئية ينتج هذه فقط
فلا ينتج العكس وعكس النقيض لانها لا تنعكس اصلا
فلا لازم لها من العكس وغيره واعلم ان القياس
الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر
قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني كل موضوع
مثله للاوسط وعلى موضوع للاصغر فاذا حضرت هذه

فيان لعالم النتايج

الموضوعات في الذهن انفقدت قياسات اخرى في
الحقيقة كانها القياس الاول لانتقالها به في الذهن معا
فالوجه الاول يكون نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت
نتيجة واما في الشكل الثاني فلا يتبع النتيجة ما عداها
ولا ما معها لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط
واما القياسات الجزئية فلا يتبع نتايجها ما عداها
كما كان الحال في الشكل الاول وذلك لانه حيث كانت
النتيجة كلية كان حكم النتيجة حكم الكبرى فكان يصح ان يكون
ما عداها صغرى لان الكبرى يجب ان تكون كلية واما
اذا كانت جزئية فلا يصح ان يقام مقام الكبرى واما
التي مع النتيجة فيمكن واذا كانت الجزئية في الشكل
الاول لا يتبع ما عداها حكم فالمجرى ان يكون الحال في
الشكل الاخير كذلك وخصوصا والحكم على الاوسط غير
مبرهن اعني غير موضوع بالفعل شيئا وبالجملة فانما مع
النتيجة اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون
تحتها اذا كانت النتيجة يصح ان يكون كبرى
في النتايج الصادقة في الواقع من مقدمات كاذبة

يجب بنفس الامر وصادقة يجب الفرض والتسليم اذ
لما كان القياس كالمقدم والنتيجة كالتالي يجب من
وضع المقدم وهو صحة القياس اي صدق مقدماته و
صواب تاليفه ان يكون النتيجة لامحالة صادقة ولهذا
صار قياس الحلف مما يبين به ايضا من الكذب فانه
لا يلزم ان يكون المقدمات جاهدة يجب نفس الامر
حتى ينتج نتيجة صادقة بل يجوز ان يكون المقدمات
كاذبة في نفس الامر ووضعها ونقضها صادقة حتى
ينتج الصادقة يجب نفس الامر لامحالة وليس يجب
من فساد المقدمات وفساد التاليف كذب النتيجة
لامحالة كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي
مثلا ان كان هذا ابيض فهو جسم لكنه ليس بابيض
لا يلزم انه ليس بجسم فاذن يصح ان يكون من مقدمات
كاذبة نتيجة صادقة لان المقدمات اوجبتها بل اتفق
ان كانت صادقة لذاتها وعارضة لتلك المقدمات الكاذبة بجر نتيجة
واما في الشكل الاول فاما ان يكون احدى المقدمتين كاذبة
او كلاهما فان كانت الكبرى وحدها كاذبة بالكل فالقياس كلي

امتنع ان يكون النتيجة
صادقة هم

وذلك لان ضدها يكون صادقا وينتج ضد تلك النتيجة
فلا يصدق النتيجة الاولى واما ان كانت الصغرى كاذبة
بالكل امكن ان ينتج صادقة مثاله ان كونوج وب وعين
تحت جنس واحد ولكن آ فيكون ب حدا اصغر وآ حدا
اكبر فيكون كل آ هو ب لذاته صادقا فاذا قلنا كل ب ج
كان كاذبا واذا قلنا كل ج آ كان صادقا فاذا كان كل
فلنرتب قياسا موضوعه كاذبة اعني كل ب ج ومحموله صادقة
اعني كل ج آ فنقول كل ب ج وكل ج آ ينتج صادقا وهو
كل ب آ فيلزم من الكاذب اعني الصغرى الصادق اعني النتيجة
هذا في الايجاب وقد يكون في السلب ايضا كما مثلا
اذا كان ب ج نوعين غير مندرجين تحت آ
فكان سلب آ عن ب صادقا في ذاته فاذا قلنا
كل ب ج كان كاذبا واذا قلنا لا شئ من ج آ كان
صادقا فاذا رتبنا قياسا من ذلك الكاذب وهذا الصادق ينتج صادقا اذا قلنا كل ب ج ولا شئ
من ج آ ينتج لا شئ من ب آ فلزم صادق اعني النتيجة
من كاذب اعني الصغرى فاجعل ذلك معيارا لك

في كل موضع سواء كان في هذا الشكل او الشكلين الآخرين

في بيان الدور فقول الدور في القياس

هو ان يوخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الاخرى مثلا اذا قلنا كل ج ب وكل ب آ ينتج كل ج آ فاذا اخذنا كل ج آ وكل آ ب حتى يكون عكس الكبرى انتج عين الصغرى وهو كل ج ب واذا اخذنا عكس الصغرى مع ذلك النتيجة انتج عين الكبرى بان قلنا كل ب ج وكل ج آ انتج كل ب آ وهذه النتيجة هي عين الكبرى وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية في العكس فلا يعتبر الكلية في هذا العكس وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فاذا اخذنا هذه النتيجة مع عكس الكبرى انتج عين الصغرى ومع عكس الصغرى عين الكبرى واما في السالبة فالعكس فيها ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع ولا يسلب عن غيره كان الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره هذا اذا كان كلتا المقدمتين منعكستين واما

الجهات المذكورة الآن جميعها يرجع الى هذه المواضع الثلثة ومن ضبط هذه الاصول التي ذكرناها فقد تيقن على معرفة جميعها مفصلة ان ساعده التوفيق والله ولي التوفيق

الشكل الثاني

اعلم ان لهذا الشكل شرايط بحسب الكيف والكم والجهة ونذكرها في فصول

هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف وذلك لان المحمول الواحد لا يجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان فيكون النتيجة موجبة وهذا هو العقم اعني ان يكون النتيجة تارة موجبة وتارة سالبة مع اتحاد حد الاوسط فيهما وقد يسلب المحمول الواحد كالحيوان عن متباينين كالشجر والحجر ويكون النتيجة سالبة وعن متفقين كالبياض وتفريق البصر ويكون النتيجة موجبة ولا اختلاف في النتيجة مع التقائم حد الأوسط علامة العقم وبالجملة لا بد من الاختلاف في هذا الشكل اختلاف المقدمتين في الكيف وهذا شرط ويحتاج الى شرط اخر بحسب الكم وهو ان يكون الكبرى كلية وذلك لان حصول الشرط الاول مع جزئية

فيكون النتيجة سالبة وعلى متفقين كالانسان والناطق مع

الكبرى لا يقتضي الا المباينة بين الاصغر وبعض الاكبر
ولا يعلم هل يكون بينهما ملائمات في البعض الآخر لا
فاذن لا يمكن ان يسلب الاكبر عن الاصغر كما اذا حملنا
الاسود على الغراب وسلبناه عن بعض الحيوانات اي عن
بعض الناس فانه لا يلزم منه سلب الحيوان عن الغراب
ولا حمل الانسان عليه **فصل** في بيان اشتراط
الجهة فنقول ان الحق في هذا الشكل انه لا قياس من المطلقات
ولا من الوجوديات ولا من الممكنات بسيطة كانت او
مخلوطة بعضها ببعض اما مع الاتفاق في الكيف
فبالاتفاق في المنطقيتين واما مع الاختلاف في الكيف
فبما نبينه بان قلنا ان الشيء الواحد بل الشيئين المحمولة
احدهما على الآخر قد يوجد شيء يحمل عليه او عليهما بالايجاب
المطلق ويسلب بالسلب المطلق وقد يوجب ويسلب معا
عن كل واحد من جزئيات المعنى الواحد او جزئيات
الشيئين اللذين احدهما محمول على الآخر فلا يوجب
من ذلك ان يكون الشيء مسلوبا عن نفسه او احد الشيئين
مسلوبا عن الآخر وقد يعرض جميع هذين الشيئين المسلوب

احدهما عن الآخر كالانسان والفرس وذلك بان يقال
الانسان ساكن والفرس ليس بساكن او على العكس او بان
كل واحد واحد من احدهما ساكن لا واحد من الآخر بساكن
ولا يوجب ذلك ان يكون احدهما محمولا على الآخر فلا يلزم
سلب وايجاب فلا يلزم نتيجة كما قلنا سابقا فاذن ليس
يتالف من المطلقات والوجوديات بقياس واما
التاليف من الممكنات سواء كانت بسيطة او مخلوطة
بالمطلقات الغير المنعكسة فلا ينعقد منها قياس بعين
ما ذكرنا من البيان الذي بين به امتناع انعقاد القياس
من المطلقات الغير المنعكسة فان الحكم فيها لا يختلف
الا بالاعتبار واما المخلوطة بالمطلقة المنعكسة بان
يكون الاختلاط من الممكن والمطلق المنعكس فلا يجب اما
ان يكون المطلقة سالبة او موجبة والاول لا يخلو
اما ان يقع في الكبرى او في الصغرى فان كانت الكبرى
سالبة مطلقة فانها ينتج ممكنة عامة سواء كانت المطلقة
عرفية عامة او وجودية وان كانت الممكنة خاصة
فسواء كانت موجبة او سالبة مثاله كل ج ب بالاحد

ولا يوجب ذلك ان يكون احدهما محمولا
على الآخر ولا يلزم اشتراك فيما ذكر سابقا
ايجاب فلا يلزم نتيجة مثلا الشيء الواحد
كالانسان قد يوجد شيء كالساكن يحمل عليه
ويسلب عنه بالايجاب والسلب المطلقين
فوق الانسان ساكن والانسان ليس بساكن
والشيئان المحمول احدهما على الآخر كالانسان
والحيوان قد يوجد شيء كالساكن يصح ان يحمل
عليهما ويسلب عنهما بالايجاب والسلب
المطلقين فوق الانسان ساكن والحيوان
ليس بساكن او الانسان ليس بساكن والحيوان
ساكن وقد يوجب ويسلب معا عن كل واحد
من جزئيات المعنى الواحد فوق كل واحد من
الناس ساكن ولا واحد من الناس ساكن او
جزئيات شيئين محمول احدهما على الآخر
بان يوجب كل واحد من الناس وكل واحد من
الحيوانات ساكن او ليس بساكن ولا يوجب
شيء من ذلك ان يكون الانسان مسلوبا عن نفسه
او الحيوان مسلوبا عن الانسان وقد يعرض
جميع هذا المشيء المسلوب احدهما على الآخر

وكالثنى من آب بالاطلاق المنعكس العام او الوجودى

العاشر

وبيانها اما بعكس الكبرى الى المطلقة المنعكسة العامة
لينتج من الشكل الاول لاشئ من ج بالامكان العام
كاذبا كونا وهو المطلوب واما بالخلف بان نقول ان لم يكن
لاشئ من ج آ بالامكان العام فبعض ج آ بالدوام ولاشئ
من آ ب بالاطلاق المنعكس فليس بعض ج ب بالدوام و
قد كان كل ج ب بالامكان هف ويمكن ان يبين ذلك
بوجه اخر وهو ان نجعل بعض ج ب بالدوام كبرى وكل ج آ
بالامكان صغرى فينتج من الشكل الثالث بعض ب آ
بالدوام كما يحق وينعكس الى بعض آ ب فى بعض اوقات كونه
آ وهو لا يصدق مع الكبرى فيلزم الخلف وان كانت الكبرى
وجودية منعكسة لم تحتج الى اقتران فى الخلف بل نقول
ان نقيض النتيجة كاذبة لانا نقول الكبرى كما مر ذكره
فى الشكل الاول واما الاقتران فقد يمكن البيان به
اذا كانت الصغرى جزئية والا ظهر ههنا الخلف لانه لا حاجة
الى الاقتران فان الكبرى منعكسة هذا اذا كانت
الكبرى مطلقة سالبة وان لم يكن الكبرى سالبة مطلقة

بل يكون موجبة اما مطلقة او ممكنة لم يكن ذلك التأليف
قياسا والممكنة الحقيقية لما كانت سالبتها وموجبتها
متلازمتين لم يكن القسمة الى الايجاب والسلب فيها
معتبرة وانما قلنا ذلك لانا اذا قلنا لاشئ من ج ب
بالامكان وكل آ ب بالاطلاق لم يكن المرد الى الشكل
الاول بالعكس فان الصغرى غير منعكسة والكبرى ينعكس
جزئية واذا قلنا لاشئ من ج ب بالاطلاق وكل آ
بالامكان او كل ج ب بالاطلاق ولاشئ من آ ب بالامكان
انعكست الصغرى فى الاول وانتج مع الكبرى لاشئ من
آ ج بالامكان وهو غير منعكسة فالنتيجة غير حاصلة
وانعكست الكبرى فى الاول والصغرى فى الثانى جزئيتين
فالنتيجة على جميع التقديرات غير حاصلة ولا يمكن بيان
شئ منها بالخلف لان اقتران نقيض النتيجة وهو
بعض ج آ بالدوام بكل واحدة من المقدمتين لا ينتج ما
يناقض الخلف لا بد ان يكون كذلك واما اذا كان
الاختلاط من الممكن والمشروط بالوصف فلا بد ان
ينتج بشرطين احدهما وقوع المشروط بالوصف فى كبرى

القياس كما اذا قلنا كل انسان متحرك بالامكان وكل شئ
من الناس متحرك دائما مادام نائما فانه ينتج لاشئ من الانسان
بنائم بالامكان لان الصغرى يقتضي جواز اتصاف
الاصغر بما ينافي الاكبر فيلزم منه جواز خلوه عنه عند
الاتصاف بما ينافيه وكل اذا قلنا لاشئ من الانسان
بساكن بالامكان وكل نائم ساكن مادام نائما لان الصغرى
يقتضي جواز خلو الاصغر عما يلزم الاكبر فيلزم منه
جواز خلوه عنه فان الملزوم يرتفع عند ارتفاع
اللازم اما اذا وقع المشروط بالوصف في الصغرى
فانه لا ينتج لانا نقول كل كاتب يقظان مادام كاتبا
نقوله ولاشئ من الانسان بيقظان بالامكان وكل لاشئ
من الكاتب بنائم مادام كاتبا وكل انسان نائم بالامكان
ولا ينتجان سلب الانسان عن الكاتب وذلك لان
المستلزم لما يمكن ان يخلو اعنه الاكبر او المنافي
لا يمكن ان يجتمع ههنا وهو وصف الاصغر اذ اثر
وتعاند الاوصاف لا يقتضي تعاند الموصوف بها والشرط
الاخر ان يكون الجهات بحيث لا يمكن اجتماعهما على الصدق

اي يكون بازاء الممكن ما يكون الحكم فيه بحسب الوصف
ضروريا وبازاء المطلق ما يكون الحكم فيه بحسب الوصف
اما دائما واما ضروريا فانه قد يكون الممكن والعرفي لبتماع؟
على الصدق حين يكون الحكم دائما بحسب الوصف من غير
ضرورة ولا يلزم من ذلك تباين اصلا واقول ايضا اذا كانت
الكبرى سالبة وجودية عرفية فانها تنتج مطلقة
عامة سالبة مع اي صغرى اتفقت وذلك لان
النتيجة الدائمة الموجبة ينافض هذه الكبرى لشمل
ما مر في الشكل الاول فاذن يصدق نقيضها معها
ابدا شاله اذا لم يمكن ان يصدق قولنا بعض ج آ دائما
مع قولنا كل آ ب او لاشئ من آ ب ما دام آ لا دائما
فمن الواجب ان يصدق بعده نقيضه وهو قولنا
لاشئ من ج آ مطلقا هذا بيان اختلاط الممكن مع
غيره كما عرفت

فصل في القرائن المنتجة

من هذا الشكل فنقول اعتبار الشرطين المذكورين
اعني اختلاط الكيف وكلية الكبرى يقتضي ان يكون
الضروب المنتجة اربعة من جميع الستة عشر لا غير لان

الكبرى الموجبة الكلية لا يقترن الا بالبين كلية وجزئية
والكبرى السالبة الكلية لا يقترن الا بموجبتين كلية وجزئية
وهذا الشكل غير بيّنة بل يحتاج الى البيان وينتج المطلوب
لا غير سواء كانت كلية او جزئية ينتج لا شيء من ج ا
فالضرب الاول منها مثل قولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب
ينتج لا شيء من ج ا لانا نعكس الكبرى فيصير لا شيء
من ب ا ونضيف اليها الصغرى فيكون الضرب الثاني
من الشكل الاول ويكون العبرة في الجهة للكبرى والضرب
الثاني منها مثل قولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب ينتج
لا شيء من ج ا لانا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى فيصير
لا شيء من ب ج ثم نعكس النتيجة ويكون العبرة للسالبة
ايضا في الجهة والضرب الثالث منها مثل قولنا بعض ج
ب ولا شيء من ا ب ينتج ليس بعض ج ا وبيان انتاجه
هذا الضرب مثل ما عرفت في الاولين والضرب الرابع
منها مثل قولنا ليس بعض ج ب وكل ا ب ينتج ليس
بعض ج ا والا فكل ج ا وكان كل ا ب فكل ج
ب وقد كان بعض ج ب هف فيكون هذا البيان

في هذا الضرب على طريق الخلف وطريقه ان نضيف نقيض
النتيجة الى الكبرى وينتج نقيض الصغرى او ما يمنع
ان يصدق مع الصغرى اذا كانت الجهتان متناقضتين
وقد يمكن بيان جميع الضروب بالخلف هكذا واما
الاقتراض فلا يمكن الا فيما يشتمل على مقدمة جزئية
مثل هذا الضرب الاخير وطريقه مثلا في هذا الضرب
ان يعين البعض من ج الذي ليس ب وسماه د
فحصل له قضيتان احديهما لا شيء من د ب والثانية
بعض ج د والقضية الاولى جهتها يكون جهة صغرى
القياس لانها هي فان المال لم يتغير الا بتعيين الموضوع
وتبديل الاسم وتعيين الموضوع وان افاد كلية
الحكم لكنه لا يغير نسبة المحمول الى الموضوع وتبديل
الاسم لا يؤثر في هذا المعنى ثم يحصل من اقتران القضية
الاولى كبرى القياس الضرب الثاني من هذا الشكل و
ينتج ما يوافق السالبة في الجهة ويحصل من اقتران القضية
الثانية بهذه النتيجة تاليف على هيئة الضرب الرابع من الشكل
الاول وينتج ما جهته تلك الجهة بعينها وذلك لان هذا

التاليف وان كان يشبه الشكل الاول لكنه ليس تاليف
قياسي على الحقيقة لان الصغرى لا يشتمل على حمل وضع بل
على اسمين مترادفين لشئ واحد وانما اوردت على هيئة
قياسية لازالة الاشتباه (وهو البعض) للاذهان من جهة
تعيين الموضوع في القضية الاولى لا افادة شئ
لم يكن معلوما فيراد ان يعلم بهذا القياس مثلا اذا قلنا
ليس بعض ج ب وكل آ ب ينتج ليس بعض ج آ لانا نفرض
ذلك البعض د لا شئ من د ب وكل آ ب ينتج لا شئ
من د آ فبعض ج د لا شئ من د آ فينتج ليس بعض ج
آ هذا هو المطلوب فحصل من جميع هذا ان العبرة في
النتيجة يكون للسالبة كما كانت في الشكل الاول للكبرى
واعلم ان القياس في هذا الشكل انما ينعقد من مختلفات
الكيفية بشرط ان يكون السالبة بحيث ينعكس او يكون
لها نقيض مرتبا كالمطلقات المنعكسة وهي الوقتية
العامة والوجودية والضروريات فانها تنتج لبسيطة
ومخلوطة وكذا خلط المطلق العام والوجودي بالضروري
والحكم في النتيجة للسالبة كما مر سابقا وذلك لان الانتاج في

هذا الشكل يكون بعكس السالبة وردّ الشكل الى الاول
ولا محالة يصير السالبة في الشكل كبرى ويكون النتيجة هناك تابعة
للكبرى فيكون ههنا تابعة للسالبة واعلم ان الضروري
اذا اختلط بغير الضروري افاد التباين الذاتي بين
حدي المطلوب وانتج الضروري السالب وان اتفقت
المقدمتان في الكيف فضلا عن ان يختلفا فيه اما على تقدير
اختلاف فللبيانات المذكورة واما على تقدير الاتفاق
فلانك تعلم انه اذا كان ج الاصغر بحيث يصدق
ب الاوسط على كل ما يصدق عليه ضروري او سلبي غير
ضروري حتى يكون الحكم ب على كل ج لا بالضرورة او على
المفروض من ج بعض على بعض لا بالضرورة وكان الاكبر
بخلافه اي يكون الحكم ب على كل آ بالضرورة فانما يكون كل
ج او بعضه المفروض منه سببا للاكبر الذي هو
آ بالضرورة لا يدخل احدهما في الاخر ولا يمكن ذلك حتى يكون
لا شئ من ج آ وليس بعض ج آ بالضرورة وهو النتيجة سواء كان
الحكمان الاولان ايجابيين كما في قولنا كل انسان او بعض
الحيوانات متحرك بالارادة وكل فلك متحرك بالارادة او سلبيين كما في

٢١٧٤٦

قولنا لا شيء من الناس او ليس بعض الحيوانات ساكنا بالفم
ولا شيء من الفلك بساكن بالفم فانهما ينتجان لا شيء من الناس
او ليس بعض الحيوانات بفلك بالفم وعلى هذا التقدير يصير الضرب
المنتجة من هذا الاختلاط وما يجري مجراه ثمانية والله
اعلم بالصواب **فصل** في بيان احوال الشكل الثالث
فنقول ان هذا الشكل ايضا في الانتاج شرطان احدهما كون الصغرى
موجبة او في حكم الموجبة اي يكون سالبة يلزمها موجبة
كما مر في الشكل الاول وذلك لان الاصغر اذا كان ملاقيا
للاوسط بالايجاب كان حكم القدر الذي لا في الاوسط منه
حكم الاوسط في ملاقاة الاكبر او مباينته واما اذا كان
مباينا للاوسط بالسلب كالفرس مثلا للانسان فلا يلزم
ان الاكبر المحمول على الاوسط هل يلاقيه كالحيوان او يباينه
كالناطق وكذلك المسلوب عنه كالصهال تارة والجحر اخرى
والشرط الثاني ان يكون احدى المقدمتين كلية وذلك
لكي يتحد وسط الحكمين من الاوسط فيتعدى الحكم بالاكبر
الى الاصغر فانهما ان كانتا جزئيتين فقد احتمل ان
يختلف المحكوم عليه من الاوسط في المقدمتين كما في قولنا

٢١٧٤٦

بعض الحيوان انسان وبعضه فرس ولا يختلف كقولنا
بعض انسان وبعضه ماش وهذان الشرطان لا يجتمعان
الا في ست قرائن من الستة عشر الممكنة وذلك لان الصغرى
الموجبة الكلية يقترن بكل واحدة من المحصورات الاربع و
الموجبة الجزئية يقترن بالكليتين فيكون الجميع ستة
ولا ينتج الا جزئية وذلك لان الاصغر المحمول على الاوسط
يحتمل ان يكون اعم منه كالحيوان على الانسان وحينئذ لا يكون
ملاقيا للاكبر كالناطق ولا مباينة كالفرس الا
للقدر الذي كان ملاقيا منه للاوسط مثل قولنا كل
انسان حيوان وكل انسان ناطق لم يلزم ان يكون كل
حيوان ناطقا بل يلزم ان يكون بعضه ناطقا بان نعكس
الصغرى لان قياسات هذا الشكل ليست بكاملة
فلا بد ان يعكس الصغرى ليصير بالارتداد الى الشكل
الاول فيكون كاملا بينا فعكس الصغرى انما يجري
فيما كان كبراه كلية واما اذا كانت جزئية
فلا يفيد عكس الصغرى لانها تنعكس جزئية ولا قياس
من جزئيتين بل ينبغي ان يعكس الكبرى ويجعل صغرى

بقي قولنا

حتى يرتد الى الشكل الاول ثم يعكس النتيجة مثاله كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا لان الكبرى تنعكس الى بعض ا ب وينتج مع الصغرى على هيئة الضرب الثالث من الشكل الاول بعض ا ج وينعكس الى بعض ج ا وهذه البيانات يجرى في خمسة ضروب من هذا الشكل وينتج ضرب واحد لا يجرى فيه هذه وهو الذي صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزئية وهو لا يمكن ان تتبين لذلك لان الصغرى ينعكس جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين والكبرى لا ينعكس اصلا لانها سالبة جزئية فينبغي ان تتبين بالخلف مثاله كل ب ج وليس بعض ب ا فليس بعض ج ا والا لم يكن ليس بعض ج ا حقا فكل ج ا وكل ب ج فكل ب ا وقد كان ليس كل ب ا هذا خلف او بالافتراض بان نفرض الشيء الذي هو ب وليس ا د فيكون لا شيء من د ا فنقول كل ب ج وبعض ب د فينتج من هذا الشكل بعض ج د ثم يؤلف قياسا اخر من الشكل الاول وهو بعض ج د ولا شيء من ا ينتج ليس بعض ج ا وهذا هو المطلوب

ويمكن ان تتبين سائر الضروب ايضا بالخلف وهو ان اقتران الصغرى بنقيض النتيجة ابدا لينتج ما يشاء او ينا قض الكبرى فيظهر الخلف واما الافتراض فلا يمكن الا فيما يكون احدى مقدمتيه جزئية فصل في اشتراط الجهة في هذا الشكل فنقول واما اشتراط الجهة في هذا الشكل فيعلم بما اقول بعد اعلم ان جهات المقدمات قد يبقى في نتايجها كما هي وقد لا يبقى والباقية قد يكون بالاتفاق وقد لا يكون وما بالاتفاق كما في نتيجة الاقتران من ممكنة ومطلقة عامتين في الشكل الاول فانها انما يوافق الصغرى لا لكون الصغرى ممكنة عامة فانها لو كانت ممكنة خاصة لكانت النتيجة ايضا عامة بل بالاتفاق وما ليس بالاتفاق كما في نتيجة الاقتران من مطلقة وضرورية ايضا في ذلك الشكل فانها انما يوافق الكبرى لا بالاتفاق بل لان الكبرى موجهة بتلك الجهة والجهة المتحفظ هي الباقية لا هي بالاتفاق يعني ان الاعتبار في الجهة المتحفظة وهي الجهات التي تتعين في الشكل الاول ان يكون تابعة للكبرى فانه في اقترانات هذا الشكل

على قياس ما اوردناه هناك انما يكون للكبرى اما فيما يتبين
بعكس صغراه فظاهر واما فيما تبين بنفس الانتاج بعكس
الكبرى فلا يمكن بيان حجة النتيجة به لانه انما يتم
بعكس النتيجة والحجة بتمامها لا تبقى بعد العكس محفوظة
فيتبين ذلك بالافتراض اى يتبين ان النتيجة كالكبرى
بالافتراض وذلك لا يكون مما ينتج الموجبة الجزئية الا في
ضرب واحد هو قولنا كل ب ج وبعض ب آ وذلك
بان يعين البعض من ب الذى هو آ بالفرض ويسميه
د فيحصل منه قضيتان احديهما كل د ب والثانية
كل د آ الاولى تشتمل على اسمين متراد فين كما ذكرنا والثانية
هى الكبرى بعينها بحيثيتها تلك الا انها صارت كلية ثم
يضيف الاولى الى صغرى القياس فينتج على هيئة الشكل
الاول كل د ج ويكون الحجة حجة صغرى القياس بعينها
ثم يضيف هذه النتيجة الى القضية الثانية فيحصل
منها الضرب من هذا الشكل وينتج تابعة للكبرى اعلم
ان الظاهريين من المنطقيين يجعلون حجة نتيجة
الافتران من كليتين موجبتين تابعة للاشرف منهما

وذلك بعكس الاخس والرد الى الشكل الاول ثم ان وقع
الاحتياج الى عكس النتيجة عكسوها وكانوا يرون ان العكس
يحفظ الحجة وان كانت احدى المقدمتين سالبة جعلوا النتيجة
تابعة لها لان السالبة لا يكون في الاول الا الكبرى وان
كانت الكبرى جزئية كما في الضرب الذى تكلم قبيل هذا فيه
جعلوها تابعة للصغرى لان الجزئية لا يصير كبرى الاول
وذلك لاعتقادهم ان الحجة في الشكل الاول تابعة
للكبرى وهذا خطاء لان هذا البيان يحتاج الى
عكس النتيجة والعكس بتمامه لا يحفظ الحجة كما بينا
ثم اعلم ان هذا الشكل لا يخالف الشكل الاول الا
في حكمين احدهما ان الصغرى الضرورية لا تناقض
الكبرى العرفية الوجودية ههنا فانا نقول كل كاتب
انسان بالدوام وكل كاتب يقظان لا دائما بل ما دام كاتبا
والثاني ان العرفيتين لا ينتجان عرفية بل مطلقة
وصفية كما نقول كل كاتب يقظان وكل كاتب
يباشر القلم ولا نقول بعض اليقظان يباشر القلم ما دام
يقظان بل في بعض اوقات يقظته هذا وامام القرائن

المنتجة من هذا الشكل فاوله مؤلفة من كليتين
كقولنا كل ب ج ولاشئ من ب آ والثاني من موجبتين
والصغرى جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب آ و
الثالث من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل ب
ج وبعض ب آ والرابع من موجبتين كليتين
كقولنا كل ب ج وكل ب آ والخامس من جزئية
موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض
ب ج ولاشئ من ب آ والسادس من كلية موجبة
صغرى وجزئية سالبة كبرى كقولنا كل ب ج وليس
بعض ب آ **فصل** في القياسات الشرطية
وفي تعديد الاقترانات المنتجة للشرطيات واقترانات
من شرطيات وحمليات ينتج حمليات تنقول لا يخ
اما ان يقع الاقتران بين متصلتين او بين منفصلتين
او بين حملي ومتصل والشركة في المقدم او بين حملي و
متصل والشركة في التالي او بين حملي ومنفصل او بين متصل
ومنفصل ولنذكرها في فصول ما هو قريب عن الطبع
ونتركها ما هو بعيد عن الطبع **فصل**

في الاقتران الكاين من المتصلات فنقول اما ان يكون
الكاين من المتصلات قضايا حاشرطيات متصلات
ثم لا يخ اما ان يكون الشركة بينهما في جزء تام اعني
مقدما او تاليا او جزء غير تام اعني جزء مقدم او جزء
تال ولنؤخر الكلام في هذا القسم فان حكمه وحكم
الاقتران الكاين من متصل وحملي حكم واحد وسنشرح
ذلك فاما اذا كان الاشتراك في جزء تام فاما ان
يكون المقدم في احدهما تالي للآخر كقولك كلما كان
آ ب فج د وكلما كان ج د فز ح فينتج كلما كان آ ب
فز ح وهذا يشابه الشكل الاول من الحمليات وبيانه
وضروبه وشرايطه في الانتاج كما كان في الشكل
الاول وقد يكون الشركة بينهما في التالي كقولك ان كان
آ ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د فينتج
ليس البتة اذا كان آ ب فز ح وهذا كالشكل الثاني
من الحمليات واحواله في الانتاج كاحوال الحمليات
وقد يكون الشركة بينهما في المقدم كقولك كلما كان آ ب
فج د وكلما كان آ ب فز ح فينتج قد يكون اذا كان

ج د فمن ذ وهذا كان الشكل الثالث من الحمليات واحواله
في الانتاج كاحوال الحمليات **فصل** في الاقتران
الكائن بين المنفصل والحملي فنقول ان هذا الشكل
ان لم يكن المشاركة الحملية مع جميع اجزاء المنفصلة
فلا يكون قرينة من الطبع واذا كان كان فالحملية
قد تقع صغرى وقد تقع كبرى والاول ان كان على
هيئة الشكل الاول فينبغي ان يكون الحملية موجبة
والمنفصلة موجبة كلية غير مانعة الجمع كلية الاجزاء
ويكون المنتج اربعة ضروب مثال الاول كل آ ب ودائما
كل ب اما ج واما د ينتج منفصلة كلية موجبة
الاجزاء كليتها وهو دائما كل آ اما ج واما د ومثال
الثاني كل آ ب ودائما لا شئ من ب اما ج واما د
ينتج منفصلة كلية سالبة الاجزاء كليتها وعليه
يقاس الضربان الباقيان وان كانت على هيئة
الشكل الثاني فينبغي ان يكون المنفصلة موجبة
كلية اجزاؤها كلية ايضا او سالبة مخالفة في الكيف
للصغرى وينتج سالبة سالبة الاجزاء كقولنا في الضرب

منفصلة م

الاول

الاول كل ج ب ودائما لا شئ من آ ب واما لا شئ
من ج ب فدائما اما لا شئ من ج آ واما لا شئ من ج د
والضرب الثاني لا شئ من ج ب ودائما اما كل آ ب
واما كل د ب فدائما اما لا شئ من ج آ واما لا شئ
من ج د وعلى هذا القياس واما على هيئة الشكل الثالث
فعلى قياسها مثاله كقولنا كل آ ب ودائما كل آ
آ ج واما د ينتج فبعض ب اما ج واما د
واما اذا كانت الحملية كبرى فينبغي ان يكون عدد اجزائها
عدد اجزاء الانفصال وح اما ان يكون مشتركة
في المحمول او لا يكون فان كانت مشتركة في المحمول
كان اجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع فهي ينتج
في الشكل الاول حملية ويكون التاليف في قوة
من الحمليات وينعقد على هيئة الاشكال الثلثة
مثال الضرب الاول من الشكل الاول كل آ اما ب
واما ج وكل ب د كل ج د فكل آ د ومثال الضرب
الثاني كل آ اما ب واما ج ولا شئ من ج د فلا شئ من
آ د وهذا هو الاستقراء التام المسمى بالقياس المقسم

ب لا من م

ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني كل أ ما ب واما
ج وكل ا ما ب وكل ج د فلا شئ من ا د والشكل الثالث
بعيد عن الجميع لا ينتج شيئا في ذلك واما ان لم يكن الحمليات
مشتركة في المحمول فقد ينتج منفصلة غير حقيقية
كقولنا اما كل ا ما ب واما ج وكل ب د وكل ج ه
فدائما اما ا د واما ه وبيان هذه المباحث تالا
يستدعي كلاما ابسط **فصل** في اقتران الكائن
من المتصلة والحملية فنقول اما هذا الاقتران فالحملية
لا بد اما ان تقع صغرى او كبرى وعلى التقديرين يشارك
المتصلة اما في مقدمها او تاليها فهذه اربعة اقسام اثنان
منها قريبان من الطبع احدهما ان يكون الحملية كبرى
شاركتها المتصلة في التالي والمتصلة موجبة وينتج
متصلة مقدمها ذلك المقدم وتاليها النتيجة التي
يكون من اقتران التالي لو فرض منفردا بالحملية مثال
الضرب الاول من الشكل الاول ان كان آ ب فكل ج
د وكل ه ينتج ان كان آ ب فكل ج ه ومثال الضرب
الاول من الشكل الثاني ان كان آ ب فكل ج

د وكل ا ما ب ينتج ان كان آ ب فلا شئ من ج ه وعلى
هذا القياس وهذا الاقتران هو الذي يحمل اليه قياس الخلف
على ما سيجئ انشاء الله والثاني وهو ان يكون الحملية صغرى
والاشتراك ايضا في التالي والمتصلة موجبة كقولنا كل
ج ب وان كان ه د فكل ب آ ينتج ان كان ه د فكل
ج آ **فصل** في الاقتران الواقع من متصل
ومنفصل والاشتراك في جزء تام فنقول اما هذا الاقتران
فلا بد ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة
موجبة واحد يها لا محالة كلية لانه ان لم يكن كليتين
لم يكن النتيجة كلية ويجوز ان يقول انها ينتج متصلة
وانها ينتج منفصلة اما ان جعلت النتيجة متصلة
فلا بد ان يجعل نقيض غير المشترك فيه من المنفصل
تاليا لمقدم المتصل الذي هو النتيجة مثاله ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا
او يكون الليل موجودا ينتج ان كانت الشمس طالعة
فليس الليل موجودا واما ان جعلت النتيجة منفصلة
فالاولى ان يجعل النتيجة منفصلة مؤلفة من مقدم

المتصل وغير المشترك من المنفصل مثاله ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا
او يكون الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة
او يكون الليل موجودا وقياسات هذا الاقتران كثيرة
مذكورة في الكتب المبسوطة **فصل** في الاقتران
الواقع من المتصل والمنفصل في جزء غير تام فنقول اما
هذا الاقتران فينبغي ان يكون محمول التالي موضوعا
في اجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال
على الباقي من التالي اي يكون نتيجته متصلة سفضلة
التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل
ذي عدد اما زوج واما فرد ينتج ان كان هذا الشيء
كثيرا فهو اما زوج واما فرد هذا اذا كان الاشتراك
في جزء غير تام وهو المقدم فمثل قولنا ان كان هذا الشيء
كثيرا فهو ذو عدد وكل كثير اما زوج واما فرد ينتج ان كان
هذا الشيء ذو عدد فهو اما زوج واما فرد واما اذا كان
الاشتراك في جزء المقدم وجزء التالي فمثل قولنا
ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل كثير وذو عدد

وهو التالي واما اذا كان الاشتراك في جزء غير تام

اما زوج واما فرد ينتج ان كان هذا شيء فهو اما زوج واما
فرد وهذا الفصل والذي قبله مما اوعدنا بشرحه في الفصل
الاول من هذه الفصول واعلم ان القياسات الاقترانية
كثيرة لكن بعضها بعيدة عن الطبع فلهذا اقتصرنا في هذا
المختصر بما هو قريب من الطبع واعرضنا عما هو بعيد
عنه **فصل** في القياس المساوات اعلم
انه ربما استنتط من المقدمات اشياء وتبنى القياس
على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم آ مساو لب وب
مساو لج فآ مساو لج فقد استنتط منها ان مساوي المساوي
مساو وعدل القياس عن وجهه من وجوب الشركة
في جميع الاوسط الى وقوع الشركة في بعضه وهذا هو
المسمى بقياس المساوات وله اشياه كثيرة مثل
ما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغير ذلك كقولنا
الانسان من النطفة والنطفة من العناصر فالانسان
من العناصر وكذلك الشيء في الشيء كما في
قولنا الدرة في الحقه والحقه في البيت فالدرة
في البيت وكذلك الشيء على الشيء كما في قولنا

زيد على البياض والبياض على السطح فزيد على السطح وكذلك
ما يجري مجراها وهذا القياس عسر الانحلال الى الحدود
الرتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وذلك لان
موضوع الجزء من محمول الصغرى جعل في الكبرى فالاوسط
ليس بمنة ترك فهو معدول عن وجهه الى وقوع الشركة
بعض الاوسط ولذلك استحق لان يسمى بالاسم ويجعل
لتحليله قانونا يرجع اليه في امثاله وهذا القياس
يمكن ان يعد في القياسات المفردة ويمكن ان يعد في
المركبة وبيانه ان قولنا اساولب قضية موضوعها
آ ومحمولها اساولب ولما كان ساولج محمولا على ب
القضية في الاخرى امكن ان يقام مقام ب وحينئذ
يصير قولنا اساو لساولج بدلا عن قولنا اساولب
وفي حكمه فان جعلنا وقوعها في القضية كاسمين مترادفين
كان قولنا آساولب وقولنا آساو لساولج في
القوة قضية واحدة وتضيف الى الثانية التي
هي بالقوة الاولى وهي قولنا وساوى المساوي لج
لج فينتج ان آساولج ويكون هذا القياس بهذا الاعتبار

مفردا واما ان يجعلا اسمين متباينين اي ليس بمترادفين
بل يكون المعنى كثيرا كما يكون اللفظ كذلك احدهما محمول
على الاخر حتى يكون القضيتان المذكورتان في القوة
قضية واحدة فالمؤلف من قولنا آساولب والمساوي
لب مساوي لساولج لان ب مساولج ينتج فاساو
لساولج ثم تضيف اليه الكبرى المذكورة وهي قولنا
ومساوي المساوي لج مساولج ينتج فاساولج وهذا
باعتبار يكون هذا مركبا من قياسين فاذن كان قولنا
اساولب على التقدير الاول في قوة صغرى القياس
وعلى التقدير الثاني يكون صغرى القياس الاول
بعينها وقولنا وب مساولج ليس بجزء للقياس بل هو
بيان حكم ما للبا الذي هو جزء من احد حدود القياس
وبه يتم القياس وبالجملة وقولنا ومساوي المساوي
هو كبرى محذوف وانما اوردنا هذا القياس قبل
الاقيسة الاستثنائية ليعلم انه غير متعلق بها بسيطا
كان او مركبا فانه اما مفرد اقتراني او مركب من اقترانيين
وتحليل القياس وتركيبه من توابع القياس فصل

في القياسات الاستثنائية فنقول لما كانت القياسات
الاستثنائية هي ما يكون احد طرفي النتيجة اعني عينها او نقيضها
مذكورا في القياس ولم يجز ان يكون مقدمة بعينها فلا محالة
يكون جزء من مقدمة والمقدمة التي تكون جزءا قضية
هي الشرطية فيكون احدى مقدمتي هذا القياس شرطية
ويكون الاخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء
الذي منه النتيجة او رفعه مجردا عن الشرط فيكون هي
الجزء الاخر وهي قضية اخرى مقرونة باداة الاستثناء مكررة
تارة حال كونها جزءا من الشرطية وتارة حال كونها
فيكون هي بمنزلة الاوسط المكرر في الاقترانيات كان
الباقي بعد حذفه هو الذي منه النتيجة فالقياس الاستثنائي
مركب من شرطية واستثناء ثم هذا القياس اما ان يوضع
فيها متصلة ويستثنى اما عين مقدمها فينتج عين التالي
مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية لكن
الشمس طالعة فالكواكب خفية او نقيض تاليها فينتج
نقيض المقدم مثل ان يقول ولكن الكواكب ليست بخفية
ينتج فالشمس ليست بطالعة لكن لا بد ان تكون المتصلة لزومية

اما ان تنتج

اما انتاجه باستثناء عين المقدم عين التالي كالمثال المذكور
لان وضع الملزوم يوجب وضع اللازم اما انتاجه باستثناء
نقيض التالي نقيض المقدم لان رفع اللازم يوجب رفع
الملزوم ولا ينتج غير ذلك سواء كان المستثنى عين التالي
او نقيض المقدم وذلك لان التالي يحتمل ان يكون اعم من
المقدم فلا يلزم من وضعه او من رفع ما هو اخص منه شيء
سواء كان هذا الشيء وضع المقدم كما في وضع التالي او
رفع التالي كما في رفع المقدم اي لا ينتج وضع التالي وضع
المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي هذا اذا كانت المتصلة
موجبة واما اذا كانت سالبة فينتج باستثناء عين كل
جزء نقيض الاخر كقولنا ليس البتة ان كان زيد كاتبا
فهو ساكن لكن كاتب فهو ليس بساكن لكن هو ساكن
فهو ليس بكاتب ولا ينتج باستثناء النقيض شيئا وذلك لكون
هذه المتصلة في قوة قولنا كلما كان زيد كاتبا فليس بساكن
واما ان يوضع في هذا القياس متفصلة حقيقية فينتج
باستثناء عين كل جزء نقيض الباقي لكونه مانعة الجمع
مثل اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج

فليس بفرد لكنه زوج فليس بزوج مثال اخر هذا العدد اما تام
واما زايد واما ناقص لكنه تام فليس بزايد ولا ناقص وقس على
التام الزايد والناقص اذا استثنيا وينتج باستثناء نقيض
كل جزء عين الباقي لكونها سالبة لفلو كما في المثال المذكور
لكنه ليس بتام فهو اما زايد او ناقص ثم ينتجة ذات الجزئين
يكون حملية وينتجة ذات الاجزاء الكثيرة اذا حصلت
باستثناء نقيض جزء واحد فهي يكون من اعيان الباقية
من الاجزاء واذا حصلت باستثناء عين جزء واحد فهي
اما سالبة منفصلة من الباقية او حمليات بعددها تتحلل
كل واحدة منها برفع جزء واحد من الباقية مثلا في المثال
المذكور ان يقال لكنه تام فهو ليس بزايد وهو ليس بناقص
هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية واما اذا كانت
المنفصلة مانعة الخلو فقط فينتج باستثناء نقيض كل
جزء عين الباقي مثل قولهم اما ان يكون هذا في الماء واما
ان لا يغرق لكنه غرق فهو في الماء ولكنه ليس في الماء
فهو لم يغرق ومثال اخر مثل قولهم اما ان لا يكون هذا حيوانا
واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات ولكنه نبات

فليس بحيوان واما اذا كانت المنفصلة مانعة الجمع فقط فينتج
باستثناء عين جزء نقيض الباقي لا غير مثل قولنا اما ان يكون
هذا حيوانا واما ان يكون شجرا في جواب من قال هذا
حيوان شجر لكنه حيوان فليس بشجر ولكنه شجر فليس بحيوان
وهذه القياسات كاملة بينة غير محتاجة الى البيان
واعلم ان المنفصلة السالبة لا ينتج اصلا لاحتمال اشتمالها
على اجزاء غير متناهية واذا كان كذلك فلا يمكن رفعها
ولا وضعها بعد استثناء جزء واحد منها هذا بيان القياسات
الاستثنائية **فصل** في بيان قياس الخلف
فنقول ان هذا القياس مركب من قياسين احدهما اقتراني
والاخر استثنائي من متصلة اما الاقتراني فمركب من
متصلة وحملية يشاركها في تاليها ويكون مقدم المتصلة
هو فرض المطلوب غير حق وتاليها ما يلزم من ذلك وهو وضع
نقيض المطلوب على انه حق والحملية هي مقدمة غير متناقضة
فيها مقترن بنقيض المطلوب على هيئة منتجة فينتجان
متصلة مقدمها المقدم المذكور وتاليها ينتجة الاقتران
المذكور وهو هنا فقرة الحكم ستقف عليه واما الاستثنائي

فهو من المتصلة التي هي نتيجة القياس الاول ويستثنى
فيه نقيض تاليها الذي كذب الحكم المتفق عليه لينتج نقيض
مقدمها الذي هو فرض المطلوب غير حق فيكون النتيجة
كون المطلوب حقا وظاهر انه يحتاج الى مقدمتين
مستثنيتين احديهما ما جعل كبرى الاقتران والثانية
الحكم المتفق عليه فقياس الخلف يتالف من نقيض المطلوب
ومن هاتين المقدمتين الاولى مثلا المطلوب في هذا
المثال ليس كل ج ب ونقيضه كل ج ب والمقدمة الاولى
كل ب د والثانية اعني الحكم المتفق عليه ليس كل ج د
فنقول ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فنقيضه
وهو قولنا كل ج ب صادق وكل ب د على انها
مقدمة بينة لا شك فيها او ثبت بقياس فينتج منه
ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا الصدق نقيضه
وهو قولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم ياخذ
هذه النتيجة ويستثنى نقيض المحال وهو قولنا
فنقول لكن ليس كل ج د فينتج نقيض المقدم وهو
قولنا ليس ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب الذي وضعناه

اولا صادقا صادق بل قولنا ليس كل ج ب الذي اوضعنا
صادقا صادق هذا بيان قياس الخلف على طريق الشيخ
الرئيس الا ان راى بعض المتاخرين لم يستقم عليه وذلك
انا اولا فلان العلم الاول الذي تابع الشيخ الرئيس عد
هذا القياس في الاستثنائيات وهذا التحليل يقتضي
كونه مركبا من الاقتران والاستثنائي فكيف يعد فيها
ما ليس منها وثانيا ان الاقترانيات الشرطية لم يكن
مذكورة في كتاب العلم الاول فكيف يذكر المركب من غير ذكر
اجزائه وبالجملة ان معلم الاول اورد قياس الخلف في
القياسات الشرطية ولم توجد في التعليم الاول شرطية
غير الاستثنائية فظن الشيخ الرئيس ان الاقترانيات
الشرطية مذكورة في كتاب مفرد ولم ينقل هذا الكتاب الى
لغاتنا وهذا الظن مجرد احتمال اقتضاه حسن ظنه بالعلم
الاول ولما اراد المتاخرون تحليل هذا القياس وردّه
الى الاقيسة المذكورة عرف ذلك عليهم فاختلفوا فيه
كل الاختلاف وما اوردناه سابقا من ان ما استقر
عليه راى الشيخ هذا ثم ان الشيخ افضل الدين محمد بن الحسن

المرقى المعروف بالقاشي رحمه الله ذهب الى ان هذا
القياس هو قياس استثنائي متصلة مقدمها نقيض
المطلوب ويحتاج في بيان لزوم تاليها لمقدمها الى حملية
متسلمة مثلا المطلوب هو ليس كل ج ب والحملية المتسلمة
هي كل ب د ومقدم المتصلة هو كل ج ب فنقول لما كان
كل ب د فان كان كل ج ب فكل ج د وذلك لكون
هذا المقدم مع الحملية المتسلمة منتجا لهذا التالي ثم
يستثني نقيض التالي بقولنا ولكن ليس كل ج د فليس
كل ج ب هذا وجه تحليله والحاصل ان الخلف
هو اثبات المطلوب ابطال الازم نقيضه المستلزم
لابطال نقيضه المستلزم لاثبات المطلوب وزيادة ايضاح
فيه الى تاليف قياس لبيان التالي مثلا اذا كان المطلوب
لا شئ من ج ب بالاطلاق العام وكانت المقدمة
المتسلمة هي كل ب ا دائما بل ما دام ب فقلنا
لو لم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه بعض ج ب
دائما حقا لكنه مما ينا قضه المقدمة المذكورة بالفوق
فهو ليس بحق فالمطلوب حق ثم ان للخلف اسم للشئ الردي

واما ان كانت احديهما منعكسة دون الاخرى كانت
هي التي ينضم الى النتيجة حتى ينتج الاخرى ولا يكفي في
الانتاج ولفقدان شئ من الشكل الاول وعليك ان
تستعرض الضروب بعده فيه ومن سائر الاشكال
مثلا اذا كانت مقدمة في هذا الشكل منعكسة انتجت
مع النتيجة المقدمة الاخرى فان كانت المنعكسة كبرى
بقيت كبرى ايضا في القياس الثاني اعني المركبة من النتيجة
وعكس الكبرى وان كانت صغرى في القياس الاول
بقيت صغرى ايضا في القياس الثاني اعني المركبة هذا
اذا كانت كبرى موجبة مثل قولنا بعض ج ب وكل ب ا
ينتج بعض ج ا وهذه النتيجة اذا انضم الى عكس الكبرى
وهو كل ا ب انتج عين الصغرى وهي قولنا بعض ج ب
ولا يمكن ان ينضم هذه النتيجة الى عكس الصغرى
لان هذه النتيجة جزئية وعكس الصغرى ايضا كلي
فاذا انضم تلك الى ذلك صار القياس مؤلفا
من جزئيين ولا قياس كذلك من الشكل الاول و
اما اذا كانت الكبرى سالبة كقولنا لا شئ من ب ا و

عكس الذى يخص فى هذا الموضع ان كل ما ليس آ هو ب
وانت تعلم اذا كانت الكبرى سالبة كانت النتيجة سالبة
ولا يمكن ان يجعل النتيجة صغرى حتى يبقى الكبرى وكبرى
ايضا لان النتيجة سالبة والصغرى فى الشكل الاول
يجب ان يكون موجبة واذا كان كذلك فلا بد ان ينقل
هذه النتيجة من السلب الكلى الى العدول فنقول
كل ما هو ج ليس آ وكل ما ليس آ هو ب فكل ج ب
هذه بيان الدورى فى القياسات

فى بيان انعكاس القياس فنقول عكس القياس هو
ان نأخذ مقابل النتيجة اما نقيضها او ضدها ويضاف
الى احدى المقدمتين حتى ينتج مقابل المقدمة الاخرى
فان كانت المقدمتان ثابتتين فلنضع مثلا من الشكل
هكذا كل ج ب وكل ب آ ينتج كل ج آ فان اخذنا
ضد هذه وهو قولنا لا شئ من ج آ واضفنا الى الكبرى
وهو كل ب آ انتج من الشكل الثانى لا شئ من ج
ب وقد كان كل ج ب فاخذنا الضد واضفنا
الى الكبرى انتج ضد الصغرى وان اخذنا نقيض النتيجة

انتج نقيض الصغرى مثلا اذا قلنا ليس كل ج آ وكل ب آ
انتج من الشكل الثانى ايضا ليس كل ج ب وقد كان كل ج ب
فيكون النتيجة نقيضا للصغرى واما ان اضفنا الى
مقابل النتيجة الصغرى بان قلنا لا شئ من ج آ وليس كل
ج آ وكل ج ب انتج من الشكل الثالث ليس كل ب آ
فهذه النتيجة نقيض الكبرى لا ضده فانه لا سبيل الى
انتاج مضاد الكبرى لانه لا يتم الا بالثالث والنتيجة الثالث
وضد الكلى لا يكون الا كليا واما الجزئى فيناقضه فظهر من
هذا انه اذا اضفنا مقابل النتيجة الى الصغرى ينتج ما هو
مناقض للكبرى لا ما هو ضد له وان كان الماخوذ من
النتيجة ضدا واذا عرفت هذا فاعلم ان انعكاس القياس
من الشكل الاول يرجع الى الثانى اذا اضفنا مقابل
النتيجة الى الكبرى ويرجع الى الثالث اذا اضفنا مقابلها
الى الصغرى وبالجملة اذا اريد ابطال الكبرى كان من
الثالث والصغرى كان من الثانى واما انعكاس القياس
فى الشكل الثانى فانه يبطل صغراه بالاول وكبراه
بالثالث وفى الشكل الثالث يبطل صغراه بالثانى وكبراه

بالاول هذا بيان انفكاك القياس فصل

في القياس الذي يتالف من مقدمات متقابلة فنقول

هذا القياس هو قياس مؤلفة من مقدمتين مشتركين

في الحد ويوخذان مختلفين في الكيف ويزوج هذا

القياس بتبديل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن بالحيلة

فيه مثلا يوخذ الانسان مرة انسانا ومرة لبشر فينتج

ان الشئ ليس هو ذلك الشئ مع ان هذا الشئ وذلك

الشئ واحد وهذا القياس يستعمله المغالطون على سبيل

التبكيت وربما يستعمل في الجدل بان يسلم قولا ثم ينتج

من اصول اخرى فيوخذ النتيجة ويقيضها الاولى

القول المسلم ويعمل قياس من متقابلين ينتج ان الشئ

ليس هو وشال هذا ان يقول كل انسان ناطق ولا شئ

من البشر بناطق فينتج لا شئ من الانسان ببشر وهذا

في الحقيقة بمنزلة قولنا لا شئ من الانسان بانسان

وهذا محال واما بحسب الظاهر فقد يكون مقبولا وهذا

القياس لا يمكن ان يكون في الشكل الاول فانه يجب فيه

ان يوخذ شيئا واحدا على انه شيئان ليتم الحيلة واما

في غيره فيمكن لانه ياخذ في الثاني الموضوع كشيئين والمحمول

واحد وياخذ في الثالث المحمول كشيئين والموضوع واحد

فصل في المصادرة على المطلوب الاول فنقول

هذا هو ان يجعل المطلوب بنفسه مقدمة في قياس يراد

فيه انتاجه كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل

انسان ضحاك والكبرى والنتيجة ههنا شئ واحد ولكن

ابدل الاسم اخيلة للوهم المخالف فاتى بمقدمة جعلت هي

النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفا فان المعنى

بينهما واحد اذ اسمين مترادفين كقولنا الانسان بشر

هو بمنزلة قولنا الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة

على المطلوب الاول يقع بقياس واحد واما في الاكثر

فانما يقع ذلك في قياس مركبة بان يكون المطلوب بعينه

بمقدمة وتلك المقدمة انما ابنيت بقياس بعض مقدماته

المطلوب بنفسه وكلما كان ابعد كان من القول اقرب

مثل الشكل الذي يكون في كتاب اقليدس في الخطوط

المتوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا الكذا

وكذا ومن مقدمات ذلك ان الخطين اذا وقع عليهما

خط غير الذي يقين اللتين زنجد واحدة معادلتين ر س ونيز
لقائمتين لم يلتقيا وهذا موضوع في مصادرات كتاب
اقليدس فان دام احدان يبين هذا بانهما ان التقيا
كان مثلث من الخطين والخط الواقع فكانت الزوايا
الثلث اعظم من قائمتين هذا خلف فاذن لا يلتقيان
فقد صادر على المطلوب الاول من حيث لا يشعر لان كون
الزوايا من المثلث اعظم من قائمتين انما يبين بعد
صحة كون زوايا الخطوط الثلثة بتلك الاحوال فيكون
قد عرف شان الزوايا في الخطين مع الخط الواقع عليهما
مقدمة في بيان نفسه ثم تامل كيف يمكن ان يكون
ذلك في كل شكل فصل اعلم ان كل قياس تام مقدمتين
فيكون في كل قياس مقدمتان الكبرى والصغرى وثلثة
حدود الاصغر والاكبر والاوسط والنتيجة يكون دائما
بضعف المقدمة فاذا تبين ان المطلوب بمقدمات
كثيرة فهناك قياسات كثيرة مختلفة بعضها يتبين
صغرى القياس المؤلف من المطلوب وغيره وبعضها
يتبين كبراه وهذه قياسات مركبة قد يكون استثنائيات

وقد يكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما
يكون المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك
يسمى تكثير القياس وذلك اذا اثبت مطلوب واحد
بقياس استثنائي ثم بقياس حملي واما تركيب القياس
فهو ان يكون القياسات المتكثرة اذا حللت مجموعها الى
افرادها كان ما ينتج كل واحد منها غير ما ينتج الاخر الا ان
نتايج بعضها مقدمات لبعض اخر وقد افتقرت بواحد
منها وربما لم يصرح بها للاقتصار ويكون القياس القريب
من المطلوب قياسا مؤلفا من مقدمتين واما خلك
القياسات الاخرى فيه لتبيين المقدمتين ثم القياس
المركب قد يكون موصولا النتيجة وهو ان لا يطوى فيه
النتايج بل يذكر مرة بالفعل ومرة مقدمة كقولنا كل ج ب
وكل ب ة فكل ج ة وكل ة د فكل ج د
ثم نقول كل ج د وكل د ز فكل ج ز وعلى هذا القياس
وقد يكون مفصولة النتيجة وهو الذي فصلت عنه
النتايج فلم يذكر كقولنا كل ج ب وكل ب ة فكل ج ة
وكل ج د وكل ج ز هذا في الاقترانيات واما في الاستثنائيات

التى نظمها المحدودون شرطيا باطلا لكن هو قياس مركب كقولك
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانت الشمس
موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فالاعشى يبصر
فقد طويت ههنا نتيجة وهى النهار موجود وتلك
النتيجة يلزم التالى اعنى قولنا الاعشى يبصر فصل
فى اثبات المقدمات وابطاله فنقول ان المطلب
قد يكون موجبة كلية وقد يكون موجبة جزئية وقد يكون
سالبة كلية وقد يكون سالبة جزئية فهذه اربعة
والكلية منها اصعب اثباتا من الجزئى واسهل ابطالا
لان ضده ونقيضه معا يبطلانه واما سهولة اثبات
الجزئى فلان الكلى ان تم اثباته صح اثبات الجزئى
الذى تحته ويجوز ان يثبت الجزئى منفردا عن الكلى فكل
شكل يثبت فيه الكلى يثبت فيه الجزئى وكل شكل
يثبت فيه الجزئى لا يثبت فيه الكلى فاثبات
الجزئى اسهل من اثبات الكلى واما صعوبة ابطال
الجزئى فلان الجزئى لا يبطله الا النقيض والكلى
يبطله الضد والنقيض معا فابطال الجزئى اصعب

من ابطال الكلى واذا تقرر هذا فاعلم انه اذا كانت
مطلوبنا ايجابا كليا مثل كل ج ب فاثباته لا يمكن الا
فى الشكل الاول لان القياس المنتج لهذا المطلب لا بد ان
يكون مؤلفا من كليتين موجبتين ونفيا للايجاب
الكلى وهو الضرب الاول من هذا الشكل مثل قولنا كل ج
آ وكل آ ب ينتج كل ج ب هذا بيان موضع اثبات
ايجاب الكلى وينتج تحته اثبات ايجاب الجزئى و
اما موضع ابطال ايجاب الكلى بالضد مثل كل ج ب
وضده لا شئ من ج ب فلا يمكن الا فى الشكل الاول
والثانى لا غير لان الشكل الثالث لا ينتج كليا وهذا
الضد كلى والمنتج لهذا الضد فى الشكل الاول هو ضرب
واحد وهو المؤلف من موجبة وسالبة كليتين مثل
قولنا كل ج آ ولا شئ من آ ب ينتج لا شئ ج ب وفى
الشكل الثانى هو ضربان احدهما هو المؤلف من موجبة
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وثانيهما بعكس ذلك
مثال الضرب الاول هو قولنا كل ج آ ولا شئ من ب
آ ينتج لا شئ من ج ب ومثال الضرب الثانى هو قولنا

من م

لاشئ من ج آ وكل ب آ ينتج لاشئ من ج ب هذا بيان
موضع الضد لايجاب الكلى والمبطل له واما موضع
ابطال ايجاب الكلى بالنقيض فهو فى الاشكال الثلثة
لان كل واحد منها ينتج للسلب الجزئى الذى هو نقيض
له ومبطل له والمنتج لهذا النقيض فى الشكل الاول
هو ضرب واحد وهو المولف من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى مثاله اذا كان الايجاب الكلى هو قولنا
كل ج ب فنقيضه ليس بعض ج ب والمنتج لهذا
النقيض هو قولنا بعض ج آ ولاشئ من آ ب ينتج ليس
بعض ج ب والمنتج لهذا فى الشكل الثانى ضربين احدهما
هو المولف من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
وثانيهما سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى مثال
الاول هو قولنا بعض ج آ ولاشئ من ب آ ينتج ليس بعض
ج ب ومثال الضرب الثانى هو قولنا ليس بعض ج
آ وكل ب آ ينتج ليس بعض ج ب فيتناقضها النقيض الايجاب
الكلى واما المنتج لهذا النقيض فى الشكل الثالث فثلثة
ضروب احدها ان يكون الصغرى موجبة كلية صغرى

وهذا

والكبرى سالبة كلية والثانى ان يكون الصغرى موجبة
كلية والكبرى سالبة جزئية والثالث ان يكون الصغرى
موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية مثال الضرب
الاول هو قولنا كل ج آ ولاشئ من آ ب ينتج ليس بعض
ج ب ومثال الضرب الثانى هو قولنا كل ج آ وليس
بعض آ ب ينتج ليس بعض ج ب ومثال الضرب الثالث
هو قولنا بعض ج آ ولاشئ من آ ب ينتج ليس بعض ج
ب وكل واحد من هذه النتايج الثلثة مناقض للايجاب
الكلى الذى هو قولنا كل ج ب فاذا كان كل واحد
من هذه النتايج السالبة الجزئية مناقضا للموجبة
الكلية فاثبات كل واحد منها فى الشكل الذى ينتجها
وابطالها فى الشكل الذى ينتج الايجاب الكلى واذا
كان السلب الكلى مضادا للايجاب الكلى فاثبات
فى الشكل الذى ينتج لها وابطاله فى الشكل الذى ينتج
للايجاب الكلى اذا كان ابطاله بالضدية او المنتج
الايجاب الجزئى اذا كان ابطاله بالنقيض وقس
على هذه سائر ما نذكره من المناقضات كثيرة فى بيان قليل

من العلوم البرهانية وقبل الخوض فلا بد ان نعد اصناف
القياسات من نواحيها فصل في بيان احوال القياسات
للقياس فنقول لما فرغنا عن بيان احوال الصورة للقياسات
وما يتبعها نجري هنا ان نتنزع في بيان احوالها المادية
وهي تقسيم جميع اصناف القياس اما ان يفيد
التصديق او غيره فان افاد التصديق فان افاد يقينا
وهو البرهان والا فان وقع ظنا هو الخطابة والا فان
اشتمل على عموم الاعتراف به او التسليم فهو الجدل والا فهو
المغالطة وان لم يفد التصديق فهو الشعر وبعبارة اخرى
القياس اما ان يفيد تصديقا او تاثيرا غيره اعني
التخييل والتعجب وما يفيد تصديقا فيفيد اما تصديقا
جازما او غير جازم والجازم اما ان يعتبر فيه كونه حقا
او لا يعتبر وما يعتبر فيه ذلك يكون اما حقا او لا يكون
فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصديق
الجازم هو البرهان والتصديق الجازم غير الحق هو
والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق
بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو الجدل ان كان كذلك والا

فهو الشغب وهو مع السفسطة تحت صنف واحد وهو
المغالطة والتصديق الغالب غير الجازم هو الخطابة و
التخييل دون التصديق هو الشعر فهذه اصناف القياسات
اعني البرهان والجدل والمغالطة والخطابة والشعر فلنذكر
تعريفاتها واحوالها في فصول فصل في البرهان
فنقول البرهان هو القياس الذي تالف من القضايا
الواجب قبولها وهي التي يكون التصديق بها ضروريا
سواء كانت في انفسها ضرورية او ممكنة فان كونها
ضرورية القبول غير كونها ضرورية يجب الامرين جميعا
وان كانت ممكنة في انفسها كانت نتايجها ممكنة
في انفسها وضرورية يجب القبول وبالجملة فالقياسات
البرهانية يقينية مادة وصورة وغايتها ان ينتج
اليقينيات فصل في القياسات الجدلية
فنقول هذه هي المؤلفة من المشهورات ومن صنف واحد
من التقريريات وهي المسلمة من المخاطبين والجدلي
انما يجب ان يحفظ رأيا ويبغي ذلك الرأي وضعا وغاية
سعيه ان لا يلزم واما سائله فقد يعرض هديم وضعا

وغاية سعيه ان يلزم فالمجيب يؤلف اقيسته ان قامت
المشهورات المطلقة او المحدودة حقا كان او غير حق والسائل
يؤلفها مما يسلمه من المجيب مشهورا كان او غير مشهور كان
مواد الجدل مسلمات ومسلمات قصورها ايضا تنتج
بحسب التسليم والتسلم قياسا كان او استقراء ولما كان
غاية الجدل هي الالزام او حصول اليقين جاز وقوعه
بالاصناف الثلثة من القضايا اعني الواجب قبولها
والممكن والممتنع في موادها فصل في القياسات
الخطابية فنقول اما هذه فهي المؤلفة من المظنونات
والمقبولات والمشهورات في بادي الراي التي تشبه
المشهورات الحقيقية حقة كانت او باطلة وشرائط
الجميع في كونها مقنعة وكان موادها هي ما يصدق
بها بحسب الظن الغالب قصورها ايضا ما ينتج بحسب الظن
الغالب سواء كان قياسا او استقراء او تمثيلا ومن
القياس ما ينتج اكان وعيها كالموجبتين في الشكل
الثاني بشرط ان يظن انها منتجة هي مقنعة بحسب المواد
والصور وغايتها الاوضاع فصل في القياسات

الشعرية فنقول اما هذه فهي المؤلفة من المقدمات المخيلة
من حيث هي مخيلة سواء كانت مصدقا بها او لم يكن وسواء
كانت صادقة في نفسها او لم يكن وهي التي يكون
لها هيئة وتاليف يقتضيان تاثير النفس لما فيها
من المحاكاة او غيرها حتى ان مجرد التصديق ربما يقتضي
ذلك التاثير والوزن ايضا يفيدها رواجا لانه ايضا
محاكاة وقد راى المنطقيين كابن سينا لا يعتبرون
الوزن في حد الشعر ويقتصرون على التخيل والمحدثون
يعتبرون مع الوزن في حد الشعر والجمهور لا يعتبرون
فيه الا الوزن والقافية فصل في القياسات
المغالطية فنقول اما هذه فهي المؤلفة من المشبهات
وما يجري مجراها اعني الوهميات وصورها ايضا كذلك
ويشاركها القياسات الانتقائية والقياسات الفاسدة
اعني الجدلية في المواد ويخالفها في الغايات والشبيهة منها
بالواجب قبولها يقع في السفسطة المقابلة للفلسفة
وبالمشهورات في المشاغبة المقابلة للجدل وغايتها التزويج
والمشبهة بالمظنونات والمخيلات غير معتبرة لانها ان

ظنا او تخيلا فهي مرجعها والا فلا اعتبار بها واعلم
ان المغالطة ليست قياسا حقيقيا وذلك لان المغالطة
انما يكون بحسب المشابهة والترويج ولولا تصور
التمييز لما تمت للمغالط صناعة هذا تقسيم ولغيره
من المنطقيين تقسيمات اخر الى هذه الاقسام يعترون
فيها اما الوجوب والامكان او الصدق والكذب
اما الاول فهو ان يقال البرهان يتالف من الواجبات
والجدل من الممكنات الاكثرية والخطابة من الممكنات
المتساوية التي لا ميل فيها الى احد الطرفين ولا يكون
وقوع احدهما فيها على سبيل الندرة والشعر من الممتنعات
ويكون المغالطة بحسب هذه القسمة من الممكنات
الاقلية التي يدعى انها اكثرية او واجبة واما الثاني
بان يقال البرهان يتالف من الصادقات والجدل
مما يغلب فيه الصدق والخطابة مما يتساوى فيه
الصدق والكذب والمغالطة مما يغلب فيه الكذب
والشعر من الكاذبات هذه اقسام القياسات والمكان
العمدة في هذه هي البرهان فلابد ان نشرع في بيان احكامه

وافاده ومقدماته ونذكر كلا ذلك في فصول ان شاء الله

فصل في بيان امور يتوقف معرفة صناعة البرهان عليها فنقول كل علم مكتسب يفكر وحاصل بغير اكتساب بفكر فالمكتسب بالفكر قسمان احدهما التصور والآخر التصديق والمكتسب بالفكر في باب التصديق طريق تحصيله بالقياس ومن باب التصور طريق تحصيله بالحد والرسم ولما كان اصناف القياس خمسة كما عرفت سابقا والعمدة فيها هي البرهان فالبرهان هو قياس مؤلف من يقينيات لينتج يقينيا واليقين هو ان يتصور ان الشيء كذا ويتصور معه بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل انه لا يمكن ان لا يكون كذا واليقين بالحقيقة تابع لهذا التصور الثاني بل هو هذا بعينه والمفيد لليقين اما اوليات او مجربات واما محسوسات واما متواترات وكل هذه تدخل في البرهان وما سوى هذه المقدمات مما عددناه فيما تقدم فلا تدخل في البرهان فكما ان التصديق بالشيء يتفاوت بحسب المقدمات فكذلك الحد والرسم فان الحد اقوى من الرسم

والاستقراء والتمثيل

والحد هو الدال على الماهية ويعني بالماهية كل حقيقة
التي يحصل بها الشيء هو هو والتصديق قد يسبقه الا حالة تصور
فان معاني الالفاظ المفردة متصورة وغير مصدق بها
وكذلك الالفاظ المركبة التركيبا تركيب تقييدي
والاقوال الجازمة متصورة اولا ثم يصدق بها او ينفى
التصور هو ان يكون تلك الاقوال الجازمة وجودها
وعدمها في الاعيان كما هو متصور في النفس اي كما حصل
منه صورة معقولة من نسبة او وقعت بين حديها
في النفس كذلك الحال في الوجود في الاعيان وكل
تعليم وتعلم فلا بد من علم قد سبق لا سبقا زمانيا
بل سبقا ذاتيا حتى الصناعات ايضا فان صناعة
الخارة انما يمكن ان يتعلم بعد سبق المعرفة بالخشب
والمنشار وما يجري مجراها والتعليم والتعلم الذهني
انما يكونان بعد قول قد تقدم سواء كان القول معقولا
او مسموعا ويجب ان يكون ذلك القول المعقول
اولا يعقل بوجه يؤدي الى العلم بما بعده وان لم يكن
بالفعل فبالقوة والتصديق يتقدمه معلومات ثلثة

احدها تصور المطلوب وثانيها تصور القول الذي يتعلق
في المرتبة وثالثها تصديق القول الذي يتقدم في المرتبة
واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد والرسم
لا غير والشيء الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا
بالقوة لشيء اخر هو اما ملزوم كقولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان وجود الشمس طالعة هو ملزوم
لوجود النهار والتصديق به بالفعل هو تصديق بالقوة
بوجود النهار واما معاندة والمعاند اذا علم بالفعل
كان ذلك علما بالقوة بمعاندة اما برفعه عند وضع
ذلك واما بوضعه عند رفع ذلك وذلك في الشرطيات
والمطلوب واما كلي فوق كلي واما جزئي تحته او جزئي
معه فان الكلي اذا حكم عليه كان ذلك علما بالقوة
بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي اذا حكم
عليه كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه وذلك
يكون بالاستقراء والجزئي اذا علم وجود حكم عليه
كان ذلك ظنا بالقوة انه كذلك في جزئي اخر شبيه
به في معنى وذلك يكون بالتمثيل واعلم ان العلم بالذ

الاوسط موجود للاصغر ليس على الفور بان الاكبر موجود له
اذ امكان الاكبر مجردا فان كون الاكبر للاصغر ليس مندرجا
في كون الاوسط للاصغر ولكن اذا وضعت حدا كبر للاوسط لينتج
منه الاكبر للاصغر فانذا بان انه للاوسط بان في الحال
انه للاصغر ايضا من دون سبق زمان بل ذاتي فيكون العلم
بوجود الاكبر للاوسط الذي للاصغر علما بالفوق اقرب من العلم
بوجود الاكبر للاصغر في المطالب فنقول المطالب
بالقسمة الاولى ثلثة مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما
ينقسم الى قسمين احدهما طلب معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما
العنقاء والثاني طلب حقيقة ذات الشئ كقولنا ما الحركة
وما المكان ومطلب هل يكون على قسمين احدهما طلب وجود الشئ
في نفسه اي وجوده كقولنا هل الشئ موجود او ليس بموجود
وثانيهما وجود الشئ لشئ كقولنا هل الانسان موجود حيوانا
او هل الشئ موجود كذا او ليس بموجود كذا والاول هو المسمى هل
البسيط والثاني بالمركب ومطلب لم ايضا على قسمين احدهما
طلب علة اعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج
مطلوبا والثاني طلب علة الامر في نفسه وعلة وجود

في نفسه ومطلب لم بالفوق ايضا مطلب ما لانك اذا قلت لم ج ب
فكانك قلت ما السبب في ان ج ب او ما الاوسط في ان ج ب
الا انه مطلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون بالفعل ومطلب
ما بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة ومطلب ما
بج ب الاسم متقدم على جميع المطالب ومطلب ما الذي يطلب
حقيقة الذات فهو متاخر عن مطلب هل البسيط فان
شرح الاسم يجوز ان يكون للمعدوم واما مطلب ما حقيقة
الذات فلا يقع الا بعد اثبات الذات فهو بالحقيقة الحد وما
لم يثبت الامر كان ذلك شرحا للاسم فاذا اثبت وجوده
كان حدا لحقيقة الذات وحدوده ما يقع في اوايل العلوم
وضعا ويتبين وجوده في ذلك العلم اما بان يكون تحديده
على سبيل شرح الاسم اعني تحديد الذات فاذا اثبت كان
شرح الاسم حدا له فمطلب ما بج ب الاسم معرف وجب
حقيقة الذات علم كما ان الحس معرف والعقل علم واما
مطلب لم فانه على كل حال متاخر عن مطلبي ما وهل ولكن مطلب
لم بج ب الاعتقاد ربما كان متقدما عند المعتقد على مطلب
لم بج ب الامر في نفسه فكثيرا ما يعلم ان ج ب بقياس و

لا يدرى ما العلة فى نفس وجوده فى ذاته وكثيرا ما تبين ان يكون
الحد الاوسط فى القياس وهو علة الاعتقاد علة الامر فى نفسه
ومن المطالب ما شئ وقد يجاب عن اى شئ بما يميز تميزا ذاتيا
وقد يجاب بما يميز تميزا عرضيا والمراد ههنا هو الاول وكذلك
يعد ههنا المطلب فى الاصول ان مطلبا ما يفرغ عنه اذ جواب يشتمل على
جميع الذاتيات مميزة كانت او غير مميزة وقد يعد فيها ايضا
بعد الجواب [illegible] ما هو فى حال الشركة بتعيين المطلب تميز
كل واحد من مختلفات الحقايق بالفصول ولا يقوم غيره
حينئذ مقامه هذه انهيات المطالب واصولها المطالب
العلم ينقسم الى اصول وفروع والاصول هى الكلية
التى لا بد منها ولا يقوم غيرها مقامها وتسمى الانهيات والفروع
هى الجزئية التى لا بد منها فى بعض المواضع ويمكن ان يقوم
غيرها مقامها فالانهيات قد قيل انها ثلثة هى بالقوة
ستة وهى مطلب هل بقسميه ومطلب ما بقسميه ومطلب
لم بقسميه وقد قيل انها اربعة واضيف مطلب اى اليها
فصارا ثنان للتصور وهما ما واى واثنان للتصديق
وهما هل ولم فمطلب هل يشتمل على بسيط يكون الموجود فيه محمولا

الشئ

لكون

وعلى مركب يكون الموجود فيه العلة
كقولنا هل زيد موجود

كقولنا هل زيد موجود فى الدار واما المطالب الجزئية فهى كيف
الشئ واين الشئ ومتى الشئ وكم الشئ ومن الشئ وهذا جزئيات
المطالب وقد يستغنى منها كثيرا ما بمطالب هل المركب اذا فطن
واذا كان كذلك فجميع المطالب مندرجة تحت الاصول
اعلم ان لكل واحدة من الصناعات وخصوصا النظرية
مبادى وموضوعات ومسائل اما المبادى فهى المقدمات
التى منها يبرهن فى تلك الصناعة على غيرها ولا يبرهن
عليها فى تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها
من ان يكون يبرهن عليها فيه واما يبرهن عليها فى علم
اخر فوقها واما لدنو شانها عن ان يبرهن عليها فى
ذلك العلم بل فى علم دونه وهذا قليل واما الموضوعات
فهى الاشياء التى لها يبحث فى الصناعة عن الاحوال المنسوبة
اليها والعوارض الذاتية لها كالمقادير فى الهندسة
والجسم من حيث يتحرك ويسكن فى العلم الطبيعى وكذا
الانسان من حيث ما يصح ويمرض للطب واما المسائل
فهى القضايا المحمولات فيها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او
لانواعه او لعوارضه وهى المشكوك فيها المبحوث عنها فى

العلم وبالجملة المبادى منها البرهان والمسائل لها البرهان
والموضوعات عليها البرهان ولنذكر احوال الكل واحدة
منها في فصول في بيان موضوع الصناعة

فنقول موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن احواله
والشيء الواحد قد يكون موضوعا لعلم اما على الاطلاق
كالعدد للحساب واما لا على الاطلاق بل من جهة ما يعرض
له عارض اما ذاتي له كالجسم الطبيعي من حيث يتغير للعلم
الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة لعلم الاكر وكذا الاشياء
الكثيرة قد تكون موضوعات لعلم واحد بشرط ان يكون
تناسبها ووجه التناسب ان يتشارك اما في ذات
كالخط والسطح والجسم اذا جعلت موضوعات للهندسة
فانها يتشارك في الجنس اعني الكم المتصل القار الذات
واما في عرض كبدن الانسان واجزائه واحواله
والادوية والاغذية وما يشاكلها اذا جعلت جميعا
موضوعات لعلم الطب فانها يتشارك في كونها منسوبة
الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وانما سمي هذا
الشيء او الاشياء بموضوع العلم لان موضوعات جميع

مسايل ذلك العلم يكون راجعة اليه بان يكون هو بنفسه
كما يقال العدد اما زوج او فرد وكل منهما يكون جزءا تحته
كما يقال الثلاثة فرد او جزء منه كما يقال في العلم الطبيعي
الصورة تقسم وتخلف بدلا او عرضا ذاتيا له كما يقال
الفرد اما اولي او مركب وانما يبحث في العلم عن احوال
موضوع العلم اي عن العوارض الذاتية التي ذكرها في مسايل
وسيجيء ايضا عن قريب بعض انواعها ان شاء الله

في المبادي فنقول اما المبادي فهي على وجهين اما مبادي
عامة او خاصة اما الاول فنذكرها في هذا الفصل والثاني
نذكرها في فصل الاتي بعيد هذا اما مبادي العامة فهي
على قسمين اما على الاطلاق لكل علم كقولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء
المتساوية لشيء واحد متساوية فيشترك فيه علم الهيئة
وعلم الهندسة وعلم الحساب وغير ذلك وهذا لا يتعدى
الموجود المقدر اذ المساوات لا يقال لغيرها هو كم
والمبادي العامة يستعمل في العلوم على وجهين اما
بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم يستعمل على

انها مقدمة وجزء قياس بل استعمال بالقوة فقيل ان لم
يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق ولا يقال الان كل شئ
اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب فهذا مستغن
عنه الا عند تبكيت المغالطين واذا استعملت بالفعل
خصصت انا في جزئيها معا اعني الموضوع والمحمول
كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسي
كل مقدار اما مشارك واما مباين وقد خصصنا الشئ
الموضوع بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمباين
والمشارك وبهذا التخصيص صارت العامة خاصة
بالهندسة وصالحة لان تعد في مقدماتها وقد يكون
بالموضوع وحده كما يقال المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية فخصص الموضوع الذي هو الاشيا
بالمقادير ويصير المحمول ايضا مخصصا بخصصة قولنا
المتساوية مقدارية غير المتساوية العددية
في بيان المبادي الخاصة فنقول اما هذه المبادي التي
بحسب علم ما ايضا على قسمين لانه اما ان يكون خاصة
بحسب ذلك العلم كله او بحسب مسئلة او المسايل والمبادي التي

موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها
او اجزاء من موضوعاتها او عوارضها الخاصة فهي المبادي
الخاصة بالصناعة سواء كانت محمولاتها خاصة بالموضوع
او الجنس مثل المساوات واللامساوات في مقدمات
الهندسة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة
يخصصها بها لان المبادي في الهندسة مساوي مقدار
وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة ويعني
الصناعة العلم الذي يتكلم فيه والمضاة في مقدمات العلم
الطبيعي والخلق على ذلك الوجه بعينه فان المساوات غير
خاصة لموضوع الهندسة ولا بموضوع الحساب ولا
المضاة ايضا بموضوع العلم الطبيعي ولكن ان كانا
محمولين على موضوع العلم او نوع من موضوعه او جزء
من موضوعه كانت المبادي خاصة كقولنا كل عدد زوج
فهو ينقسم بمتساويين والمنقسم بمتساويين خاص الجنس
موضوع الزوج فان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين
فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع واما اذا
كان الموضوع في المبدأ خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه

فهو مبدأ غير خاص ثم اعلم ان المبادى التي يجب العلم مطلقا
يجب ان يكون غير ذات وسط بل يكون اوليا والتي يكون يجب علما
فليكون ذات وسط في نفسه لكنه وضع في ذلك العلم وضعا
ويكون سببها بوسط في علم قبله او معه وكلا المبدأين
يتفقان في ان كل واحد منهما احد طرفي النتيجة بينه
ولا يكون الطرف الاخر برهانا والمقدمة التي لا وسط لها
يسمى العلم المتعارف والواجب قبوله وما بعد ذلك
مما يلقن في افتتاحات العلوم تلقينا فاما ان يكون حدا
ويسمى وضعا واما ان يكون قضية فما يكون عند المتعلم
فيه ظن بتصديقه ليسمى اصلا موضوعا وما يظن المتعلم
خلافه ويكون عنده ظن مقابل له سميت مصادرة وقد
يعبر عن الحد والوجود تحاكي صيغتها قضية كما يقال
الوحدة ما لا ينقسم والنقطة شيء لا جزء له وليس الغرض
في امثال هذه التصديقات قبل الدلالة على شرح الاسم ثم
الامور الموضوعة في مبادي العلوم منها معان مفردة
ومنها معان مركبة والمفردة اما ان يكون اعراضا موضوع
الصناعة او يكون موضوع الصناعة او يكون داخلا

في موضوع الصناعة مقوما له فما كان من اعراض موضوع
الصناعة فهو المطلوب في الصناعة فلا يصح ان يوضع وجوده
فانه لو كان بينا وجوده لما كان يطلب في الصناعة فلا بد ان
يفهم حقيقته ويعترف بوجوده فانه ان لم يفهم ماهيته
لم يكن ان يتعرف شيء من امره وان لم يوضع وجوده فكيف يعرف
وجود شيء له والمركب النافع في العلوم لا محالة قضية فيجب ان
يوضع وجوده لا محالة وهذه القضية اما اولية واما صادرة
واما اصول موضوعة ولما كانت المقاييس البرهانية
يجب ان يوقع يقينا بجهل سبب مبادي البرهان يجب ان يكون
تصديقا بالمبادي اكد واولى من تصديقا بالنتيجة لا
بسبب نقص في النتيجة بل يعني ان كون شيئان متساويان
في معنى واحد لكن احدهما لامر في نفسه اولا والاخر بعده
واذا صدق باحد الامرين قبل وبالاخر بعد كانت النفس
تصديقها بالثاني ملتفتة الى الاول ولا يصدق بالاول
ملتفتة الى الثاني ونقول ايضا موضوع الصناعة يجب ان
يوضع في مبادي العلم ليشرح اسمه ويحكم بانه موجود والسبب
في هذا ان اثبات موضوع الصناعة لا يكون اثباتها الى تلك

الصناعة بل الى صناعة اخرى واما الاعراض الذاتية
التي يعرض لموضوع المطلوبة في الصناعة فلا يصح ان يوضع
وجودها لانه لو كان وضع وجودها صحيحا لما كانت مطلوبة
في الصناعة ولكن يجب ان يفهم معانيها فنشرح اسمائها ثم
يثبتها للموضوع وبعبارة اخرى المبادي الموضوعة في صدد
العلوم اما ان يكون قضايا واما ان يكون حدودا فنشرح
الاسماء واما اسما فوضع حدودها ويصدق بوجودها
واما القضايا فاما ان يكون اولية او محسوسة واما ان تكون
مصادرات لانها غير صحيحة عند المتعلم ويحتاج في التصحيح الى علم
اخر واما ان يكون اصولا موضوعة وهذه ايضا يحتاج الى
ان تصحح في علم اخر ولكن المتعلم لا ينكرها فاما ما يوضع بجدودها
فقط وشرح اسمائها فهي الاعراض الذاتية المطلوبة في ذلك
العلم واما ما يوضع بجدودها مصدقا بها هي موضوعات
العلوم واجزائها وانواعها وذلك لان هذه ان لم يكن
متصورة ولا مصدقا بها فكيف يطلب بها الاعراض الذاتية

في بيان مسايل الصناعة فنقول اعلم ان المطلوب
في العلوم هو الاعراض الذاتية وانما سميت ذاتية لانها

خاصة نبات الشيء او جنسه اما على الاطلاق فمثل ما المثلث مركبة
الزوايا المثلث مساوية لقائمتين واما بحسب المقابلة وهو ان يقال
لا يخ الشيء عنه او عن نقابله اعلم ان الاعراض الغريبة لا يبحث
عنها في العلوم ولو كانت الاعراض الغريبة يبحث عنها في العلوم
لكان يدخل كل علم في كل علم وصار النظر ليس مخصوصا في موضوع
خاص ولكان العلم الجزئي علما كليا ولما كانت العلوم متباينة

في تقسيم المسئلة فنقول ان المسئلة اما بسيط
حملية واما بركبة والمركب تابع للبسيط في الاحكام الآتية
فكل مسئلة فهي تقسيم الى موضوع ومحمول ولكل منهما احوال
فلنذكرها فنقول ان الموضوع في المسئلة الخاصة يعلم
اما ان يكون داخلا في جملة الموضوع او من جملة الاعراض
الذاتية له والداخلة في جملة الموضوع اما نفس موضوعه
سواء كان الموضوع واحدا او كثيرا كقولنا هل الجسم ينقسم الى
ما لا نهاية له وذلك في مسايل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا
هل الهواء المحسور في الماء يندفع الى فوق بالطبع اي بضغط
القاسر واما ان يكون من جملة اعراضه وذلك اما ان يكون
عرضا ذاتيا لموضوعه كقولنا هل حركة الكل مضادة لحركة

كذا او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضافة
الشمسية سخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا هل الزمان
يعد الكون فان الزمان للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عارض
عرض ذاتي لنوع عرض ذاتي له كقولنا هل البطوء للحركة تتخلل
السكون فان الابطاء من عوارض الحركات دون بعض
بعض فان بعض الحركات المستديرة السريعة كالفلكية
لا يتخلها البتة والحركة عرض ذاتي لموضوعه وقد يكون موضوع
المسئلة كنوع من موضوع العلم كما تقول في المسائل الطبية
هل تأليف من الحار والبارد واما يصح لكذا فان الحار
والبارد تحت موضوع الطب وهو طلب الصحة وكما تقول
في مسائل علم ما بعد الطبيعة هل وجود للجسم وجود جوهري
ولنقصد الآن في احوال المحمول فنقول ان المحمول في
المسئلة اذا كان المطلوب هو الانية دون الماهية
لا يجوز ان يكون طبيعة الجنس او الفصل او امرا مجتمعا
منهما وهو النوع مثلا فان المحمولات الذاتية التي تؤخذ
في حد الشئ يجب ان يكون بينة الوجود للشئ اذ تحقق
الشئ كما علمت في خواص الذاتي فيما سلف وقد يبين من ليس

بسليم الفطرة على وجود امثال هذه المحمولات كما يبين
على الاوليات وايضا قد يمكن ان يبرهن على وجود هاهنا الشئ
اذا كان عرف ذلك الشئ بعوارضه ولم يكن يحقق الجوهر والذات
فعرفت مثلا ان حقيقة ما هو بنس الشئ ولكن عرفنا انه مثل انا نطلب
هل الفقر جوهر او ليست بجوهر والجوهر جنس الفقر ولكن نطلب
هذا اذا لم يكن بعد عرفنا الفقر بذاتها بل عرفناها انها سيدا
كذا فلا يكون قد عرفنا ذاتها فوضعناها ثم طلبنا حمل جنسها
عليها بل يكون المحمول في طلبنا بالحقيقة ليس جنسا للموضوع
بل هو جنس لشئ اخر مجهول يعرف بعارضه ثم اتفق ان يكون
هذا المحمول الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب
حيث لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب فيكون
بعد عندنا منها اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر فانا
اذا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا بالحقيقة ما الصورة
عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحج الى وسط ولكن اذا كان
عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال فانا نحتاج الى
وسط واذا كان ذلك فالمطلوبات والمسائل اذا كانت
موضوعاتها من موضوع الصناعة فلا بد ان يكون محمولاتها من

نحقيقها ما هو مضافة الى البدن وكمال
والجهالة اذا عرفناها هاهنا

اعراض الذاتية واجناس اعراضها وان كانت موضوعاتها
من اعراض موضوع الصناعة جاز ان يكون محمولاتها تحت اجناس
الموضوع وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس
اعراض اخرى غيرها هي موضوع للمسئلة وفصول تلك الاعراض
وما يجري مجراها بعد ان يكون الاعراض ذاتية لاغريبية
وقد يكون محمولات الصنفين اللذين ذكرناهما من الموضوعات
عوارض ذاتية للجنس كالمساوات في علم الهندسة والعدد
وقد يكون عوارض ذاتية لما هو شبيه بالجنس كالمضادة
في العلم الطبيعي فان المضادة ليست بجنس حقيقي للاسود
والابيض والاحمر مما تضاد فان المضادة من عوارض
الموجود الذي هو شبيه بالجنس والمضادة انما تكون
محمولة في مسايل العلوم الرياضية لان موضوعات العلم
الرياضي اما غير متحركة او متشابهة للحركة ولا مضادة فيها
وان لم يتفوج كما تمايز كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي
وهي الجسم بما هو متحرك وساكن فبين التغيرين بين الاضداد
كان الضد هو التغير والاجسام الطبيعية واقعة تحت
التغيرين الاضداد مثل ما يتحيل الباردحارا والاسود ابيضا

فاما اذا كم

فاما اذا كان المطلوب هو اللمية دون الانية فانه يصح ان
يجعل مقوم حدا اوسط يبين به مقوم اخر اذا كان الاول
علة لوجود الاخر او كونه الاخر اوكا للاوسط وبسببه يكون
ذلك المقوم للاصغر كما يتبين للبيوانية للضاحك بواسطة
الانانية فحصل في جميع هذا انه يصح ان تكون احدى المقدمتين
ذاتية بمعنى المقوم والاخرى غير ذاتية كما بهذا المعنى ويصح ان يكون
كلتا المقدمتين ذاتيتين لا بمعنى المقوم ويصح ان يكونا
ذاتيتين بمعنى المقوم وذلك كان مقوم المقوم مقوم
نكما لا يخفى الاوسط اذا كان مقوما للاصغر فحكم الاكبر
اذا كان مقوما للاوسط وكان الاوسط مقوما للاصغر
هذا

فيتناهى مقدمات البرهان فنقول
قد ظن قوم ان المبادي يتسلسل الى غير النهاية او تدور
اعني ان يتبين الاول بالثاني والثاني بالاول وهذا
الظن مبني على بيانات لهم موضوعة في الكتب المشروحة
ومزهذه الجملة قولهم لما كان المقصود بالبرهان تبيين المطلوب
بمقدمات لابد ان تكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها
قبل بيان المطلوب فالبرهان انما يقع بمقدمات لابد ان

يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانه متعلقا باقامة البرهان
عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا مقدمات اوضح منها وقد
بانت قبل بيانها وهلم جرا وذلك يودي الى ان يكون الشيء
الواحد موقوفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه
اقامة براهين بلا نهاية وهذا محال او يكون الشيء يتسلم
من غير بيان وما يبنى على غير البين هو غير بين فذلك
ما ليس ببين فلا يكون مبدأ البيان فاذن لا سبيل
الى اقامة البرهان على شيء هذا بيانهم على التسلسل واما
بيانهم على الدور فقولهم ان للبراهين مبادئ اول وكانوا
وضعوا ان كل شيء يتبين ببرهان فوقعوا في ان قالوا
ان هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض
فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ وذلك المبدأ بهذا على
سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان
موجود ووضعهم ان يكون على كل شيء برهانا معا تخلصوا
من ذهاب المبادئ والمقدمات الى غير النهاية وكلا البيانين
باطل والمقدمة المؤدية الى البراهين وهي ان كل علم انما
يقع بالبرهان واذا ما ان لا يكون علم او يكون ببرهان

باطلة بل الحق ان يقال اما ان يكون كل شيء مجهولا او ان يكون
كل شيء معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان
وليس كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن قولنا
كل شيء مجهول بمعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان فانه لو
كان كل شيء معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم
ببرهان وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تموا القياس
على هذا التسلسل بلزمهم ما الزموهم وكيف يكون على كل شيء برهان
وقد علمت ان البراهين تكون بتوسطات بين حدين ولا يمكن
ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد
ما بين الطرفين الا وليس ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي
كان متناهيا او غير متناه من تالٍ واحد لا خر فاذا كان
مثلا بين ج و ب متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما
ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد
ما بين الطرفين فانه لا نهاية له فيكون بعض محصور
المتوسطات
الجانبين مرتبا مثل كل الخاصر هف الثاني ان هذه
وان كانت يذهب الى غير النهاية فكل واحد منها لا نهاية له
من جانبيه جادان ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره

واسطة فيكون اذن بعض المقدمات التي فوق الوسط الاوسط
له والا لم يكن للجار حاجة اصلا وهو اذن مبادي البرهان
لا محالة وقد وضع ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو
مبدا البرهان غير معلوم ببرهان هذا خلف فبين اذن انه
ليس كل علم ببرهان وان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا واسطة
فيكون عندنا في القليل فيكون هو وما يجري مجراه المبدا
الذي ينتهي اليه مقدمات البراهين فلا يكون ايضا ما نظن
من ان مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية او
توقف في كل برهان عند اصل موضوع بلا بيان حقا
بل الحق ان ذلك ينتهي الى بين بنفسه بلا واسطة

التنبيه

فصل في بيان ان مقدمات البرهان يجب ان

يكون ضرورية فنقول يجب ان تكون مقدمات البرهان
ضرورية والضروري ههنا قد يعني به ما كان المحمول
دائما لما وضع موضوعا لا ما دام موجودا فقط بل
ما دام موضوعا بما وصف به مثل قولنا كل ابيض
فهو ملون فان الملون مفرق للبصر لا ما دام ذات موجودا
بل ما دام ابيض ويجب ان يكون محمولا على الكل والمقول

على الكل في المقدمات البرهانية ليس كما ذكرناه في كتاب
القياس بل ان كل واحد مما يوصف بالموضوع في كل زمان
يوصف به لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول
او مسلوب عنه المحمول مثلا كل ب آ فانه ما دام موصوفا
ب وفي جميع اوقات وصفه ب فانه آ وذلك ان
المقدمات ههنا يجب ان يكون ضرورية والضروري
يبطل كليته بشيئين احدهما ان يكون واحد من الموضوع
ليس المحكوم عليه بالمحمول موجودا وثانيهما ان يقال ان من
الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان ما بالمحمول
وقد يحذف جهة الضرورة في العلوم في المقدمات
استنادا الى الذهن والعادة وبالجملة ذهب المحصلون
الى ان مقدمات البرهان وانتاجه لا يكون الا ضرورية كما ذكر
سابقا وستذكر ان بعد ايضا وذهب بعضهم الى ان الممكنات
الاكثرية ايضا قد يقع فيها برهان واذا كان كذلك فالحري
ان نشتغل ببيان حال النتايج اولا ثم استدل
بذلك على حال المقدمات اما الاول فهو ان المطالب
العلوم كما قد يكون ضرورية وهي كحال الزوايا المثلث

وكقبول الانقسام الغير المتناهي للجسم فقد يكون دايم
غير ضروري انما ممكنة صرفة كالبرء للمسلولين او وجودية
كالخسوف للقمر واعلم ان الممكنة يكون ضرورية دايمة اذا
كان المطلوب هو امكان الحكم نفسه وقد يكون الامكان
محمولا لا جهة ويكون وجودية اذا كان المطلوب هو وجود
الحكم او عدمه والوجودية يكون اما اكثرية كوجود اللحية
للرجل او متساوية كالاذكار للحيوان او اقلية كوجود
الاصبع الزايدة للانسان وهو اقلي الوجود اكثري العدم
فهما داخلان في الاكثري الشامل للموجب والسالب ويكون
الوجودي بهذا الاعتبار اما اكثريا واما متساويا والمتساوي
المطلق والاقلي قلما يكونان مطلوبين لعدم الوقوف
عليهما فالمطالب العلمية اما ضرورية واما وجودية
اكثرية وهذا بحسب الاغلب ولهذا ذهب من ذهب الى
ان البرهان لا يستعمل الا في الضروريات او الممكنات الاكثرية
واما التحقيق فيقتضي ان الممكن اذا كان الامكان فيه
جهة والاقلي باعتبار الوجود وكان المساوي قد يكون
ايضا مطالب للبرهان فالمطالب بحسب التحقيق اذن اما

ضرورية واما ممكنة واما وجودية ومثال الاول ان
ظاهر والثاني تمثل له بحالات انضمامات الكواكب
المضيئة لانها فان المطلوب لا يكون امكان وجودها للكواكب
بل نفس وجودها وهي كذلك دوما دامت الكواكب موجودة
بل يقاس عليها في من الوجوديات الصرفة واذا كان حال
المطالب الى الاستدلال بها على حال المقدمات بان نقول
ان كل جنس من المطالب يحتضن مقدمات قياسية
ويفيده يقينا فالمبرهن ينتج الضرورية فيما يكون جميع
مقدماته ضرورية وغير الضروري فيما لا يكون كذلك بل
يكون اما جميعها غير ضرورية او بعضها ضرورية وبعضها
غير ضرورية فان قيل السلم عندكم بان الصغرى المطلقة
والممكنة مع الكبرى الضرورية كما في قولنا كل انسان ضاحك
وكل ضاحك ناطق ينتج ضرورية فلم لا يجوز ان يستعمل
المبرهن المطالب الضرورية قلنا انما حكمنا بذلك هناك
بحسب نظرنا في مجرد صورة القياس واما ههنا فلما كانت
المادة ايضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان
لا يتألف منها على المطالب الضرورية وذلك لان وجود

هكذا فيما يحتاج ان ينقل من حال المطالب؟

المقدمات الغير الضرورية هم

الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقا
فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذبا
فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة وايضا الحكم
بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس
فان الحس لا يفيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل
لا يحكم به يقينا الا اذا اسنده الى علته الموجبة اياه
المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا فلا يكون
هذا الاقتران علة لهذا النتيجة ثم ان فرضنا ان لكونه
ضاحكا علة اخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في
الصغرى على كل انسان انه ضاحك يقينا بالنظر الى
تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها ما يشبه
قولنا كل انسان فعلة طبيعية ما هي علة كونه ضاحكا
في بعض الاوقات فكانت ح ضرورية لا وجودية
فاذن غير الضروري مرجعه ما هي غير ضرورية لا ينتج ضرورية
في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضر
كان النتيجة تتبع اخس المقدمتين كما من فظهر من جميع ذلك
ان القياسات والمطالب البرهانية قد يكون ضرورية

وقد يكون غير ضرورية من الممكنات والوجوديات باصنافها
واذا عرفت هذا فلا يلتفت الى قول من يقول ان البرهان
لا يستعمل الا الضروريات او الممكنات الاكثرية دون غيرها
بل اذا اراد ان ينتج صدق ممكن اقلي استعمل الممكن
الاقلي بل يستعمل في كل باب ما يليق به وانما قال ارسطو
من قال من محصلي الاولين على وجه غفل عنه المتأخرون
وهو انهم قالوا ان المطلوب الضروري ينتج في البرهان
من الضروريات وفي غير البرهان قد ينتج من غير
الضروريات ولم يرد به غير هذا او اراد ان صدق المقدمات
البرهان في ضرورتها او امكانها او اطلاقها صدق
ضروري وبالجملة يمكن ان يأول كلام محصلي الاولين
بمعنى ان العلم الاول على وجه يطابق الحق بان قلنا انه يحتمل
احد معنيين احدهما ان يحمل القيد على النفي هي حجة لبعض
مقدمات البرهان وتتابعها وانما خص الضروريات
بها بالذكر لان البرهان ينتج الضروري من شكله
وغيره من اصناف الصناعات الاخر بما ينتج من غير
ولا يأبى بذلك والثاني ان يحمل الضرورة على التي تتعلق

بصدق جميع المقدمات والنتايج اليقينية وهي الضرورية
الثابتة الأحقة بالحكم فاحفظ هذا فانه نافع فصل
في شرايط مقدمات البرهان فنقول قد ذكر ان شرايط
مقدمات البرهان خمسة اولها ان يكون اقدم من نتايجها
بالطبع ليكون علالها وثانيها ان يكون اقدم منها
عند العقل اي يكون اعرف منها ليكون عللا للتصديق
بها وثالثها ان يكون مناسبة لنتايجها وذلك بان
يكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها باحد المعنيين
المذكورين فيما سبق اعني الذاتي المقوم والعرض الذاتي
فان الغريب لا يفيد العلم بها لا يناسبه ورابعها
ان يكون ضرورية اما بحسب الذات واما بحسب
الوصف اي يكون مطلقة عرفية شاملة لهما وذلك
لان المحمول على شئ بحسب جوهره وهو المحمول المناسب
للموضوع فربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه
موضوعا وربما لا يزول وذلك لان المحمول على الشئ
ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما ايا وبركا لفصل وهو ما لا يزول
بزوال الغوغية ذلك الشئ والى ما يحمل عليه بسبب ما لا ايا وبه

كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول
شئ اللحنيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا اصاد ما
ولا يزول اذا اصاد ابيض فالضرورة بحسب الذات ربما
لا يشمل الزايل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه
موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل
الجميع وخامسها ان يكون كلية وهي ههنا ان يكون محمولة
على جميع الاشخاص وفي جميع الازمنة حملا اوليا
اي لا يكون بحسب امر اعم من الموضوع فان المحمول بحسب
امر اعم كالمحساس على الانسان لا يكون محمولا اوليا
ولا بحسب امر اخص من الموضوع فان المحمول بحسب امر اخص
كالضاحك على المحساس لا يكون محمولا على جميع ما هو محساس
بل على بعضه فلا يكون حمله عليه كليا واعلم ان الاخيرين من هذه
الشروط يختصان بالمطالب الضرورية والكلية وبالجملة
ان مقدمات البرهان علل النتيجة والعلل اقدم بالذات
فمقدمات البرهان اقدم بالذات وكذلك اقدم عندنا من
النتيجة واعرف عندنا من جهة ان النتيجة لا تعرف الا بها والا فالاقدم
عندنا هو الاشياء التي نغيبها اولا والاقدم بالطبع هو

الاشياء التي اذا رفعت لم ترتفع ما بعدها من غير انعكاس و
الاعرف عند الطبيعة هو الاشياء التي يقصدها الطبيعة
في الوجود فالمحسوسات الجزوية اذا رتبت بازاء
الكليات العقلية كانت اقدم عندنا واعرف معا
نحن وذلك لانها اول شخصيته والكليات النوعية اذا رتبت
بازاء الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع لانه
يرتفع بارتفاعها ما بعدها واعرف عند عقولنا لان العقل
يدرك اولا المعنى العام ثم سنه يتوصل الى ما بعده من معنى الخاص
ولهذا ما يجد اكثر الناس مشتركين في معرفة الاشياء النوع
اعم والكليات والكليات النوعية اقدم عند الطبيعة لان
الطبيعة قصدها في الايجاد هو الانواع لا الشخص المعين
الا بما هو كلي نوعه يحضر في شخصه كالشمس ومعنى الشخص
نفسه هو ما يمنع تصوره عن وقوع الشركة فيه وفي الموجودات
ما يتشخص بذاته ولا يتشخص له غير ذاته وهو واجب الوجود
بذاته ومنها ما يتشخص بلوازم ذاته ونوعه كالشمس ومنها
ما يتشخص باعراض غريبة كزيد فان الاعراض التي
شخصيته بها لم توجد في عمرو وقد قلنا ان الطبيعة قصدها

في الايجاد الانواع لا الشخص المعين الا بما يجري مجرى النوع التي
نوعها في شخصها فلو كان المقصود الشخص المعين لانتقض نظام الوجود
لعدم ذلك الشخص كما انه لو كان المقصود الطبيعة العامة لتم
الوجود لوجود جسم كيفما كان بين ان المقصود من ايجاد الطبايع
النوعيات اشخاصها في الاعيان فاذا قايسنا بين الامور
العامة والخاصة في العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينها في الامر المقصود في
الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة
واذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الامور
النوعية عند العقل لم نجد لتلك الشخصيات عند العقل
مكان تقدم وتاخر الا بعونة القوة الحاسة فحينئذ يكون
الشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات
ترتسم في القوة الحاسة ثم تقتبس منها العقل الطبايع
العامة كما تقرر في موضعه فاذا ابتدأنا من الامور العامة
وسلكنا الى الكليات كنا مستدلين وبالعكس مبرهنين
وههنا مقايسة بين العلل والمعلول والمركب والبسيط
فان اجزاء المركب اقدم في الطبع من المركب والمركب اعرف

واقدم عندنا وعند الطبيعة من اجزائه فان الطبيعة
تقصد بالاجزاء التي فاذا سلكنا من الاجزاء الى المركب كنا
مبرهنين وبالعكس مستدلين وبالجملة فان البسايط التي
هي اجزاء من المركبات فيشبه ان يكون هي لاجل المركبات
فان المادة لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان يكون
المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسائط
وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون الاجزاء واحدا منها اعرف
من الاخر من حيث انها اجزاء بل هي سواء في المعرفة عند الطبيعة
الا ان يعتبر لبعضها خصوصية زايدة على انه جزء واما
البسايط التي هي علل الفواعل والغايات فليست باجزاء
المعلولات فيشبه ان يكون هي اعرف واقدم معا عند
الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان
منها برهانيا لكن الابتداء بما هو اقدم عند الطبع واعرف
عند الطبع معا يكون اولى لما هو اشد تاخرا فان ابتدانا
عن المركبات وسلكنا الى البسايط وابتدانا من الجزئيات
وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا نكون مستدلين
غير برهنيين او يكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا والاعرف

عندنا الطبيعة ويجب ان يتحقق هذه الاصول على هذه المناحي
عندك والمراد بالطبيعة ههنا الوضع المستقيم في نظام
الوجود **فصل** في بيان الذاتي بحسب هذه المكانة
فنقول قد سبق ان الذاتي ما هو وما اقسامه لكن اردنا
ان نبين احوال الذاتي الذي هو المراد في هذا الموضع اعني
في صناعة البرهان واذا كان كذلك فنقول المقدمات البرهانية
يجب ان يكون ذاتية ونعني بالذاتي شيئين احدهما ان يكون
المحمول ماخوذا في حد الموضوع مثل الحيوان الماخوذ في حد
الانسان والثاني ان يكون الموضوع ماخوذا في حد المحمول
او جنس الموضوع او موضوع المعروض له مثل الجسم الذي
هو موضوع الابيض بالقياس الى ما يعرض للابيض من حيث
هو ابيض فالاول من القسم الثاني كالمنطوق التي يوجد في حدها
الانف والثاني كالمثلث الذي يوخذ في حد السطح وانما
سمي هذا ذاتيا لانه خاص بشيء من موضوع الصناعة فيتبع
ذلك الشيء او موضوع الصناعة فلا يكون غريبا عنه و
اما ما يوخذ في حد جنس موضوع المسئلة فانه ان كان
ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لكن لم يستعمل في الصناعة

او موضوع جنسه كموضوع
اللون بالقياس الى
الابيض

على الوجه العام بل قد خصصت بموضوع الصناعة كالمسائل
التي تختص بالمقدار في علم الهندسة وبالعدد في علم العدد
واما ما خرج عن موضوع الصناعة ولا يؤخذ في حده موضوع
المسئلة بل جنسه او امر اعم منه بان يؤخذ في حده موضوع
الصناعة فاخر الامر ما يدخل في البرهان واما اذا اخذ في حده
جنس موضوع الصناعة فليس بداخل في البرهان لما عرفت سابقا

فصل في بيان المقدمة الاولية فنقول المقدمة
الاولية يقال لها اولية من وجهين احدهما ان يحصل لها التصديق
في الاول من غير توسط امر اعم مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني ان لا يحصل
فيها الا يقال على ما هو اعم من الموضوع اما الايجاب فمثل قولنا
كل مثلث فزواياه متساوية لقائمتين فان هذا لا يحمل
على ما هو اعم من المثلث حملا كليا وليس من شرط الاولي بالمعنى
الثاني ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين
المثلث والعارض المذكور حدودا ووسايط كلها اقرب
منه بل الشرط ما ذكرنا ومثل هذا يسمى مقدمة محمولها اول
واعلم ان المقول على الكل الذي هو من شرط البرهان هو ان يكون
محمولا على كل واحد وكل ما هان ولم يكن في هذه الشرايط في

القياس في المقول على الكل لان الماخوذ هناك كان اعم
من هذا ثم ما كان من الاعراض الذاتية ليس بخاص للنوع الذي
وجد له فهو ذاتي للنوع فان جنسه يؤخذ في حده وذاتي
للجنس لانه بنفسه يؤخذ في حده وقد يكون اجناس الاعراض
الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه
عرض ذاتي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج عرض ذاتي له
وقد يكون ذاتية لا للموضوع ولكن لجنسه مثل ان لجنس
الزوج الذي هو المنقسم متساويين ليس عرضا ذاتيا
للعدد فقط بل الكم الذي هو جنس العدد والمحمولات المقومة
لماهية الشيء منها ما هي خاصة كالحدود وبعض الفصول
كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت اولية
كالجنس وبعض الفصول مثل الناطق للانسان عند من يرى
ان الناطق مشترك بين الانسان والملك فالجنس اولي غير
خاص لان الجنس ليس يحمل على شيء اعم من النوع الذي تحته ثم يحمل
على النوع الا ان يكون جنس الاجناس والحد اولي خاص واما
المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كحال
الزوايا في المثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين

اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولى للخط
الواقع على الخطين المصيرة زاويتها المتبادلتين متساويتين
وللخط الواقع على الخطين المصيرة الزاوية الداخلة مثل الخارجة
المقابلة ولكن ليس يخاص لاحدهما واعلم انه قد يكون البرهان
اولا على ما ليس بعلى اولا فان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر
في القياس فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اولا ويكون
البرهان عليه لا محالة اولا ثم يكون البرهان على جزئيات
الاصغر ثانيا وذلك ان آ وهو الاكبر محمول على بِ وهو الاوسط
اولا ولكن ليس باول في البرهان فيحمل آ على جِ بواسطة بِ
ليس باول ولكنه رتبت البرهان اول وحمل آ على الجزئيات
التي تحت جِ وهي زيد وعمرو وهما تحت الانسان ليس باول
لاحلا ولا برهانا وقد يجتمع الامران جميعا وذلك حيث الاكبر والاوسط
يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا
او اعم منه وقد يكون العرض الذاتي الاولي مساويا للموضوع
كمساوات الزوايا الثلاث لقائمتين فانها مساوية
للمثلث وقد يكون اخص من الشيء على الاطلاق مثل الانسان
بمتساويين للعدد لان جنس العدد يوخذ في حده وهو الكم

ولكنه اخص من العدد لانه يوخذ في بعض العدد واعني الاثنينية
يوخذ فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية
على هذه الجهة كان الموضوع لا يخلو عنه وعن مقابله فانه
ينقسم موضوعه اليه والى مقابله كالزوج والفرد في العدد
ومن اراد ان لا يضل في معرفة ان الحكم اولي اولا وكان الحكم
متناولا لمعان مختلفة فيجب ان يرفع جملة المعاني الاول فالاول
ويتبدل في ذلك دائما فاذا ثبت ان الحكم اولي مع بطلان
البواقي واذا ارتفع ارتفع الحكم مع بقاء البواقي ثم الذاتي
بمعنى المقوم قد يكون اوليا كنسبة الجسم الى الحيوان وقد يكون
غير اولي كنسبة الجسم الى الانسان فانه يحمل عليه بواسطة
الحيوان والفصة المستوفاة ان نقول الاولي اما ان يكون
بالفصول او الاعراض الذاتية والتي تكون بالاعراض الذاتية
اما ان يكون مقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن
واما ان يكون غير مقابل كقولنا الحيوان اما طائر واما سابح
وقد يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل كل كم اما مساو
واما غير مساو او لا يكون للجنس اولية وان كانت الفصة بها
اولية ومثل هذا انما يعرض للجنس اذا تعين نوعا كقولنا

كل عدد اما زوج واما فرد فانها لا يعرضان اولا للعدد بل
ما لم يصر العدد نوعا مثل خمسة او ستة ثم لم يكن فردا او لا زوجا
ثم الذاتي فقد يكون بالامكان كالضاحك بالفعل للانسان
وقد يكون بالقوة كالضاحك بالقوة للانسان ولما كان
واجبا في المقدمات ان يكون ذاتية اولية لزم ان لا يكون من علم
غريب بل يجب ان يكون مناسبة فان تلك المقدمات
يكون من علم بعينه او من علم يناسبه وايضا فلان المقدمات
البرهانية علل النتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما
ومن هذا يتبين انه اذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا
والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم
اخر بل يتبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسة
ببراهين خاصة بها والعدد ببراهين خاصة به ولم يدخل
في شيء من العلوم بيان سفسطي او بيان غريب الا في علوم
مشتركة في شيء على ما بينا فيكون للمقدمات مناسبة
للنتيجة فيحصل من جميع هذا ان المقدمات البرهانية يجب
ان يكون ضرورية واعرف من النتيجة وان يكون ذاتية
واولية وكلية كما مر في تعديد شرائط البرهان مجملا

وفي هذا الفصل مفصلا ويتبين في هذا الفصل ايضا معنى
المقول على الكل في كتاب البرهان واعلم انا قد بسطنا الكلام
في موضوعات الصناعة مجملا والان اردنا ان نفصل حتى
التفصيل انشاء الله في موضوعات العلوم
على التفصيل فنقول ان اختلاف العلوم الحقيقية بسبب
موضوعاتها وذلك السبب اما لاختلاف الموضوعات
واما لاختلاف في موضوع واحد ولنفصل اقسام الوجه
الاول في هذا الفصل فنقول ان اختلاف موضوعات العلوم
اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوع الهندسة
والحساب فانه ليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك
واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يدرك الاخر
في شيء وهذا على وجهين فانه لا يمكن اما ان يكون احد الموضوعين
اعم كالجنس او اخص كالنوع والاعراض الخاصة بالنوع واما ان تكون
في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب
والاخلاق في قوى النفس الانسانية ثم يختص الطب
بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق
بالنظر في النفس الناطقة واما القسم الاول من هذين

القسمين فاما ان يكون العام فيه عموم الجنس او عموم اللوازم
مثل الواحد والموجود والشيء الآن هذا القسم فاما الذي
عموم احد الموضوعين عموم الجنس للنوع فكالنظر في الخمر وملك
على انها من المحسوسات والمجسمات على انها من المقادير و
اما الذي عمومه كالجنس وعارض للنوع مثل موضوع الطبيعي
لموضوع الموسيقي فان موضوع علم الموسيقي عارض للنوع
من موضوع العلم الطبيعي وهو الصوت ومن هذا القسم
قسم يجعل الاخص جزءا من الاعم وفي علم حتى يكون النظر في
الاخص جزءا من النظر في الاعم وقسم مفرد يكون الاخص
فيه من جملة الاعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في
الاعم ولكنه يجعله على انحته وذلك ان الاخص اما ان
يكون قد صار نوعا اخص بفصول ذاتية ثم طلب عوارضه
الذاتية من جهة ما صار نوعا وذلك مثل الخمر وملك
للهندسة فيكون موضوع الاخص جزءا من العلم الذي
ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظر في الاخص
وان كان بفصل مقوم فليس من جهة عوارض ذلك الفصل
المقوم ولا يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة عوارض

ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيعي في بدن الانسان
فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم الاخص
عن العلم الاعم ويجعله على انحته واما ان يكون الشيء الذي
صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يجعله صنفا بالعارض
وينظر فيه من جهة ما صار به صنفا وهذا ايضا يفرد العلم
عن العلم الاعم ويجعله على انحته وبالجملة فان اقسام
الموضوعات المخصصة التي يكون العلم بها ليس من
العلم بل تحته اربعة احدها ان يكون الشيء الذي صار به
اخص عرضا من الاعراض الذاتية ويجعله معينا
فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع الاخص من جهة ما
اقترن به اعني ذلك العارض فقط كالطب تحت العلم
الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وكذلك جزء
من العلم الطبيعي لكن العلم الطبيعي ينظر فيه على الاطلاق
واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض وبحث
عن عوارضه من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء
الذي به صار اخص عارضا عن يا ليس ذاتيا ولكنه
هيئة وذات الموضوع ونسبته بجردة قد اخذ الموضوع

مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض
الذاتية التي يعرض له من جهة اقتران ذلك العارض الغريب به
مثل النظر في علم الاكر المتحركة تحت النظر في الجسمات او
الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي صار به
الاخص منفردا من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة
في ذاته لكن نسبة مجردة وقد اخذ مع تلك النسبة شيئا
واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي يعرض له من جهة
اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه يأخذ
الخطوط مقترنة بالبصر فيصير ذلك موضوعا وينظر
في لواحقه الذاتية وهي كلها ليست من الهندسة
بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلثة تشترك في ان الشيء
المقترن به هو العارض والموصوف من جملة طبيعة
الموضوع لعلم الاعلى فان الاكر المتحركة تحت موضوع
الهندسة وموضوعها الاكر والعارض هو التحرك وعلم
المناظر تحت موضوع الهندسة لان موضوعه الاشكال
والمقادير والعارض النسبة الى البصر وموضوع علم الطب
بدن الانسان وهو تحت علم الطبيعة وموضوع علم الطبيعة

هو الجسم من جهة ما هو متحرك وساكن فيحل موضوع العلم الاعلى
عليه والقسم الرابع هو ان لا يكون الاخص يحمل عليه موضوع
علم الاعم بل هو اعني الاخص عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا
قيست الى موضوع علم الطبيعي فانها هي الصوت وهو من جملة
عوارض يعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم
من حيث هو متحرك وساكن وقد اخذت النغم في علم الموسيقى
من حيث اقترن بها امر غريب عنها ومن جنسها وهو العدد فيطلب
لواحقها من جهة ما اقترن به ذلك الغريب لا من جهة ذاتها
وذلك هو الاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ
يجب ان لا يوضع تحت العلم الذي موضوعه ما يعرض
له النغم بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل وضعنا
الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا لا من جهة ذاتها لان
النظر في النغمة من جهة ذاتها في عوارض موضوع العلم
الاعم او عوارض انواعه وهو الصوت وذلك جزء من
العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي
قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك
العلم ليس موضوعا تحت علم الناظر في العارض المقرون به

بل تحت العلم الذي ينظر في علم موضوعه عام اذ علم الاكر ليس
تحت [illegible] بل تحت الهندسة فاما هذا فهو موضوع تحت
العلم [illegible] العارض المقرون به لان الموسيقى ليس تحت
الطبيعي بل تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود
والواحد فلا يجوز ان يكون الاشياء التي تحته جزءا من علمه
لانها ليست ذاتية له من احد وجهي الذاتي ولا العام
يوجد في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم
الجزئية ليست اجزاء منه لان الموجود والواحد عامان
لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم
الناظر فيهما وهو ما بعد علم الطبيعة والعلم الاعلى و
الفلسفة الاولى ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز
ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر واما ما هو مبدأ
لجميع الموجودات فلا يصح ان يكون الناظر فيه لعلم جزئي
ولا ايضا يصح ان يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئي
لانه يقتضي نسبته الى كل موجود ولا يصح ايضا ان يكون
موضوعا للعلم الكلي لانه ليس امرا عاما فيجب ان يكون
العلم به جزءا من هذا العلم كما ان علم النفس من حيث

النفس مبدأ المحرك جزء من العلم الطبيعي واما النظر
فيما يخصها من حيث هي مفارقة فانه يتعلق بالعلم الناظر
في المفارقات كذلك النظر في مبدأ جميع الموجودات
من حيث هو مبدأ جزء من العلم الاعلى واما النظر فيما
يخصه من حيث هو فانه يتعلق بالنظر الكلي في العلم الذي موضوعه
المفارقات وهو العلم الذي ينظر في الامور المجردة عن المادة ولانا
قد وضعنا ان مبادي العلم لا يتبين بنفسه ويجب ان
يتبين في علم اخر اما جزوي مثله او اعم منه فينتهي الامر
الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم يتبين في
هذا العلم واما موضوع المنطق فهو المعقولات الثانية المستندة
الى المعاني المعقولة الاول من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم
الى مجهول وهذا هو عام تتحد به موضوعاته لان موضوعاته
هي كالنوع والجنس والفصل والكلي والجزئي من حيث يتوصل
بها من معلوم الى مجهول ومثال ذلك هل تالف من جزئيتين
قياس او من جزئية وكلية او هل تالف من جنس وفصل حد من
جهة ما هي معقولة مطلقا ولها الوجود العقلي فالشيء له
معقولات ثانية ويعرض له من حيث هو معقول معان كالكلية

والجزئية والجنسية والنوعية وهذه ايضا لها نحوان من الوجود
في العقل وهي المعقولات الثانية فيصير موضوعة لعلم المنطق
لا من حيث وجودها ولا من حيث معقوليتها بل من حيث توصل
بها من معلوم الى مجهول واذ قد فرغنا من اختلاف العلوم
بسبب اختلاف الموضوعات فحري بنا ان نشرع في اختلاف
العلوم بسبب اخذ الموضوع الواحد مختلفا

في بيان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد

فنقول اعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد
يكون على وجهين وذلك اما ان يكون احد العلمين ينظر
في الموضوع على الاطلاق والآخر ينظر في الموضوع من جهة
ما مثل ان الانسان قد ينظر فيه جزء العلم الطبيعي على
الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي
او لا ينظر فيه على الاطلاق بل ينظر فيه من جهة دون جهة التي
ينظر فيها الآخر مثل ان الجسم العالم ينظر فيه المنجم والطبيعي
جميعا ولكن الطبيعي ينظر فيه بشرط ان له مبدأ حركة
وسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط ان له كما قلنا
وان اشتركا في البحث عن كمية ذلك الجسم فهنا يجعل نظر من

جهة ما هو كم وذا من جهة ما هو فطبيعة بسيطة هو مبدأ
حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئته التي يكون
عليها هي السكون المقابل للفساد والاستحالة واما المهندس
فانه يقول ان الفلك كرى لان مناظره كذا والخطوط الخارجة
اليه يوجب كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة القوى التي
والمهندس من جهة الكم الذي له فيتفق في بعض المسائل ان
يتفقا فيها العلمان وفي الاكثر يختلفان في المسائل الا تعاد
في الموضوع ولا يكون الاختلاف الا بسبب اخذ المذكور
في اشتراك العلوم فنقول ان العلوم المشتركة
اما ان يشتركا في المبادي واما ان يشتركا في الموضوعات
واما ان يشتركا في المسائل ولسنا نعني بالمشترك في المبادي
المشترك في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي
يعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء
المتساوية لشيء واحد متساوية وقد تكون المشتركة اما ان يكون على
مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرنا
واما ان يكون المبدأ للواحد منها اولا وللآخر ثانيا مثل ان علم
الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا

ليكن ح

المبدأ لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له
هذا المبدأ اولا وبعده للمناظر وكذلك حال علم الحساب والموسيقى
واما ان يكون ما هو مبدأ في علم مسئلة في علم اخر وهذا على
وجهين لانه اما ان يكون العلمان مختلفي الموضوع بالعموم
والخصوص فيتبين شئ في علم اعلى ويوخذ مبدأ في علم اسفل
وهذا يكون مبدأ حقيقيا او يبين شئ في علم اسفل
يوخذ مبدأ للعلم الاعلى وهذا يكون مبدأ بالقياس الينا واما
ان يكون العلمان غير مختلفي الموضوع بالعموم والخصوص بل مثل
الحساب والهندسة فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة
من كتاب اقليدس عددية وقد برهن عليها قبل في المقادير
العددية وهذا لا يمكن اذا لم يكن بين العلمين شركة في
موضوع او جنس موضوع واما الشركة في المسائل فهي ان يكون
المطلوب فيها جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة
وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في
الموضوع فاذن الشركة الذاتية الاولية الاصلية
التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع
على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة وذلك لانه اما ان يكون

احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والطبيعي وما اشبههما
واما ان يكون لكل واحد من موضوعي العلمين شئ خاص وشئ
يشارك فيه الاخر كالطب والاخلاقي واما ان يكون ذات
الموضوع فيهما واحدة لكن اخذت باعتبارين مختلفين متضادين
باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار اخر موضوعا لذاك كما
ان جسم العالم موضوع لعلمي الهيئة والطبيعي
في اقسام البرهان فنقول قد علمت سابقا ان للقضية
بالذات في هذه المقالة هو البرهان فالبرهان على قسمين
اللم والان وذلك لان الحد الاوسط في البرهان لابد
وان يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب
في العقل واذا لم يكن البرهان برهانا على ذلك المطلوب
هف ثم انه لا يخلو اما ان يكون مع ذلك ايضا علة لوجود
ذلك الحكم في الخارج او لا يكون فان كان الاول فالبرهان
هو المسمى ببرهان لم والا فهو المسمى ببرهان ان وهو نوع
اما ان يكون الاوسط فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج
او لا يكون فالاول يسمى دليلا والثاني لا يخص باسم الدليل
يشارك برهان لم في الحدود ويخالفان في وضع الاوسط

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۳۰۰

والاکبر وفی النتیجة واحق البراهین باسم البرهان هو برهان
لم لانه معط للسبب فی الوجود والعقل معا والعلم الیقینی بما
لد سبب خارج عن اجزاء القضیة لایحصل الا بعد تقدمتا
برهان لم اقدم فی الوجود والعقل جمیعا من النتیجة
واما برهان ان فلا یعطی السبب الا فی العقل فقط و
العلم الیقینی یحصل به اذا کان السبب فی العقل مستندا
الی سبب فی الوجود الا انه غیر مذکور فی البرهان فالواقع
فی البرهان یکون سببا فی العقل فقط ویکون البرهان
به برهان ان ومقدمتا هذا البرهان اقدم فی العقل
لانهما اعرف عندنا ولیستا باقدم فی الطبع وانما سمیتا
بلم وان لان اللمیة هی العلیة والانیة هی الثبوت
وبرهان لم یعطی علة للحکم علی الاطلاق وبرهان ان
لا یعطی علة فی الوجود لکنه یعطی ثبوته فی العقل فقط فالحاصل
ان البرهان علی قسمین قسم یکون الاوسط علة لوجود الاکبر
فی ذاته وعلة لاعتقاد ان الاکبر موجود للاصغر وهذا
القسم برهان لم ومثاله للخشبة مستها النار وکل
مستها النار فانها تحترق فهذه الخشبة تحترق فالاوسط